تقييم برامج الأحزاب السياسية للمرأة:

أفضل الممارسات والتوصيات

٢٠٠٨

Assessing Women's Political Party Programs:

Best Practices and Recommendations

2008

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

تقييم برامج الأحزاب السياسية للمرأة:

أفضل الممارسات والتوصيات

٢٠٠٨

Assessing Women's Political Party Programs:

Best Practices and Recommendations

2008

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) هو منظمة غير ربحية تعمل في سبيل توطيد الديمقراطية ونشرها على نطاق واسع في العالم. ويوفر المعهدُ المساعدةَ العملية للقادة المدنيين والسياسيين من أجل تنمية القيم والممارسات والموسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين. ويتعاون أيضاً مع الديمقراطيين في كلّ أنحاء العالم بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم.

جميع حقوق الطبع والنشر الخاصة بالنسخة الإنكليزية (٢٠٠٨) والعربية © محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني.
يجوز نسخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لأغراضٍ غير تجارية شرط ذكر المعهد مصدراً للمادة المنشورة وتزويده بنسخٍ عن أيّ ترجمة.

ترجمة نور ألاسعد؛ تصميم طباعي مارك رشدان.
طبِعت النسخة العربية في لبنان، ٢٠١١.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:
المعهد الديمقراطي الوطني على العنوان:
2030 M Street, NW
Washington, DC 20036
التلفون: ٥٥٠٠-٧٢٨-٢٠٢
الفاكس: ٥٥٢٠-٧٢٨-٢٠٢
الموقع الالكتروني: www.ndi.org

أو إرسال أي تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتاب إلى البريد إلالكتروني: arabictranslation@ndi.org

المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة غير ربحية وغير منحازة، تعمل في سبيل توطيد المؤسسات الديمقراطية عبر العالم. ويعمل المعهد الديمقراطي الوطني، منذ تأسيسه في العام ١٩٨٣، وبالتعاون مع شركائه المحليين، على إنشاء المؤسسات والممارسات الديمقراطية وتطويرها، من خلال بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون الانتخابات، وتعزيز مشاركة المواطنين، والتشجيع على الانفتاح والمساءلة ضمن الحكومة.

بمساعدة من موظّفي المعهد الديمقراطي الوطني والمتمرّسين المتطوّعين في الحقل السياسي في أكثر من مئة دولة، يعمل المعهد على جمع مختلف ألافراد والمجموعات بهدف تبادل ألافكار والمعارف والخبرات والتجارب؛ مما يمكّن الشركاء من الاطلاع، بشكلٍ واسع، على أفضل الممارسات المعتمدة في مجال التنمية الديمقراطية الدولية، وتكييفها بحيث تنسجم مع احتياجات بلادهم. في هذا الإطار، عزّزت المقاربة المتعددة الجنسيات التي يعتمدها المعهد الديمقراطي الوطني من رسالته القائلة بأن لا نموذج ديمقراطي واحد، ولكن يمكن أن تشترك جميع ألانظمة الديمقراطية ببعض المبادىء الجوهرية. من هنا، يعتبر ترسيخ الديمقراطية الذي يثمر عن تحسينات ملموسة في حياة الناس أحد ألاهداف الشاملة التي يرمي إليها المعهد الديمقراطي الوطني.

مشاركة المواطنين– يعتمد نجاح الديمقراطية على مواطنين واعين وناشطين يعبّرون عن آرائهم واهتماماتهم، ويعملون بشكل جماعي، ويحاسبون المسؤولين في القطاع العام. ويساعد المعهد الديمقراطي الوطني المواطنين على المشاركة الحيوية في العملية السياسية، كما يشكّل رابطاً بين المواطنين والمسؤولين المنتَخبين.

الانتخابات– يتعاون المعهد الديمقراطي الوطني مع ألاحزاب السياسية والمنظمات ألاهلية في حملات توعية الناخبين والمواطنين، وإصلاح القانون الانتخابي، ومراقبة مراحل العملية الانتخابية كافة. وقد تعامل المعهد مع أكثر من ٣٠٠ مجموعة وائتلاف مدني في ٧٤ دولة، كما شارك مئات ألاحزاب في تعزيز النزاهة الانتخابية ونظّم ما يفوق المئة بعثة دولية لمراقبة الانتخابات. فضلاً عن ذلك، أدى المعهد الديمقراطي الوطني دوراً رائداً في إرساء معايير المراقبة الدولية للانتخابات.

بناء ألاحزاب السياسية– يتعاون المعهد الديمقراطي الوطني مع شركائه حول مسألة بناء ألاحزاب السياسية– من إلاجراءات الديمقراطية الداخلية وعملية اختيار المرشّحين إلى الاقتراع وتطوير البرامج والاتصال بالناخبين. كما يساعد المعهد ألاحزاب في تعزيز التطوّر التنظيمي على المدى الطويل، وتحسين نسبة المشاركة في الانتخابات، وصياغة قواعد السلوك، والتلطيف من النزاعات السياسية، والمشاركة في الحكم بشكل بنّاء.

إدارة الحكم الديمقراطي– يعمل المعهد الديمقراطي الوطني مع الهيئات التشريعية في مختلف أنحاء العالم لمساعدتها في تعزيز عمل اللجان، والمراقبة التشريعية، وألانظمة الداخلية، ووصول العامة إلى المعلومات، والكتل الحزبية البرلمانية، والاتصال بالناخبين. فضلاً عن ذلك، يساعد المعهد الوزارات الحكومية ومكاتب رؤساء الوزراء والرؤساء على العمل بفعالية أكبر، وتحسين مستوى الاتصال بالعامة، والاستجابة بشكل أكبر للجمهور ككل.

المعهد الديمقراطي الوطني مؤسسة غير ربحية بحسب البند ٥٠١ (ج) (٣). تستفيد برامجه من دعم صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية، والوكالة ألاميركية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية ألاميركية، وغيرها من وكالات التنمية الدولية والمنح الخاصة.

أشرفت على البحث والإعداد كل من:

سوزانا ماكولوم، مستشارة

كريستن هافرت، المديرة، برامج المشاركة السياسية الخاصة بالمرأة في المعهد الديمقراطي الوطني

أليسون كوزما، مديرة البرامج، برامج المشاركة السياسية الخاصة بالمرأة في المعهد الديمقراطي الوطني

فهرس المحتويات

Table of Contents

١. شكر وتقدير ٦

٢. مقدمة: برامج الأحزاب السياسية الخاصة بالمرأة في المعهد الديمقراطي الوطني: رؤيا وتاريخ ٧

٣. المنهجية ١٠

مقاربة البحث النوعية ١٠

اختيار الدول ١٠

المهلة الزمنية للبحث ١١

الاختيار والاستقطاب ١١

أسئلة المقابلات، المدة والشهادات ١٢

الموظفون القائمون على البحث ١٣

٤. أفضل الممارسات ١٤

٥. التوصيات ٢٦

٦. الخاتمة ٤٠

٧. لقطات من الدول ٤٢

المغرب ٤٢

أندونيسيا ٥٩

صربيا ٨٠

النيبال ١٠٣

٨. الملاحق: توجيهات لإجراء المقابلات ١١٨

توجيهات خاصة بموظفي المعهد الديمقراطي الوطني ١١٨

توجيهات خاصة بالمشاركات في البرامج ١٢١

توجيهات خاصة بالقادة من الجهات الخارجية ١٢٤

1. ACKNOWLEDGMENTS

١. شكر وتقدير

إنّ كتاب "تقييم برامج ألاحزاب السياسية للمرأة: أفضل الممارسات والتوصيات" الذي أعدّه المعهد الديمقراطي الوطني هو ثمرة جهود بذلها موظّفو المعهد والمتطوّعون، على امتداد قرابة ٢٥ عاماً، للمساعدة في دمج النساء ضمن ألاحزاب السياسية، ورفع مكانتهنّ، وتطوير مشاركتهنّ السياسية بشكل أوسع. لذا، فإنّ المعهد مشكور على جهوده. وقد تكلّلت هذه البرامج، طيلة فترة تطبيقها، بنجاحات عدة، لكنها واجهت تحدّيات كثيرة. ولا يخفى على أحد أنّ تقييم تأثير المعهد الديمقراطي الوطني على دور النساء في ألاحزاب السياسية قد تطلّب جهوداً جماعية جبارة من موظّفي المعهد.

قامت بإجراء المقابلات الميدانية وصياغة التقارير كل من سوزانا ماكولوم، وأليسون كوزما، وكريستن هافرت، وسارة زيلنر.

هنا، لا يسعنا إلا أن نتوجّه بالشكر إلى موظّفي المعهد الديمقراطي الوطني المقيمين في المغرب، وأندونيسيا، وصربيا والنيبال: فما كنا لنتمكّن من إجراء أيّ من المقابلات لولا مساعدتهم. لذا نشكر موظّفي المعهد المقيمين في المغرب، ومنهم جيرار لانوليب، كنزة أكرتيت، ألكساندرا سفتكوفسكا، فاتحة أوليد، أمين الكباج، زينب شبيهي ونورا مبخوتي؛ وفي أندونيسيا ومنهم بول رولاند، ستيفاني لين، ميريتا جيدارجاتي وفيرا ويجايا؛ وفي صربيا ومنهم طوم كيلي، ليدجيا بروكيك، زاكلينا مرفيلج وفيسنا سوبوتيك؛ وفي النيبال دومينيك كاردي، أناميكا راي، رام غوراغاين، برانيتا غورنغ، لاليتا برادهان وأكيليش أوباهياي. بالإضافة إلى ذلك، نتقدّم بجزيل الشكر من مدير المعهد في الشرق ألاوسط وشمال أفريقيا ليس كامبل، ومدير مكتب آسيا بيتر مانيكاس، ومدير مكتب أوروبا الوسطى والشرقية روب بنجامين، ورئيس المعهد كينيث وولاك، ونائب الرئيس شاري براين، وموظفي المعهد المقيمين في واشنطن العاصمة ممّن عملوا على برامج النساء وبرامج المعهد في المغرب وأندونيسيا وصربيا والنيبال. ومع أنّ بعض الاضطرابات السياسية قد حالت دون إجراء المعهد الديمقراطي الوطني لمقابلات في كينيا، إلا أنّ الموظّفين المقيمين في نيروبي كانوا قد أعدّوا العدّة لهذا المشروع.

نخصّ بالشكر كل من منح المعهد الديمقراطي الوطني جزءاً من وقته واهتمامه، خلال إجراء المقابلات. فإنّ التزام هولاء المشاركات بمنح المرأة حقّها بالمساواة والمشاركة السياسية، وتفانيهنّ في سبيل تعزيز الديمقراطية، لمصدر وحي لا ينضب. إنهنّ، بالفعل، نموذجٌ يُحتذى به بالنسبة للنساء في مختلف أنحاء العالم.

أخيراً، نعترف بفضل صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية الذي وفّر تمويلاً لهذا المشروع. كما نودّ أن نشكر الجهات التي قدمت دعمها للبرامج التي تدعم مشاركة المرأة السياسية في الدول المدرجة في هذا التقييم، وهي: صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية، والوكالة ألاميركية للتنمية الدولية، وبرنامج ألامم المتحدة إلانمائي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومؤسسة ليز كليربورن.

2. Introduction

٢. مقدمة

برامج ألاحزاب السياسية الخاصة بالمرأة في المعهد الديمقراطي الوطني: رؤيا وتاريخ

رغم أنّ النساء يشكّلن أكثر من ٥٠٪ من سكّان العالم، إلا أنّ المرأة ما زالت غير ممثلة بما فيه الكفاية كناخبة، وزعيمة سياسية، ومسؤولة منتخبة في مختلف مناطق العالم. في الواقع، تعتبر مشاركة المرأة ضرورية لتعزيز الطابع الشامل والتمثيلي للمؤسسات الديمقراطية. وقد أظهرت الدراسات أنّ الدول التي تتمتّع بنسبة عالية من المشاركة النسائية في الحكم تختبر نسبةً أدنى من الفساد[١]. فضلاً عن ذلك، أثبت مؤشّر التنمية البشرية الخاصّ ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ الدول التي تطبّق أكبر عدد من مقاربات تمكين المرأة قد نجحت في منح مواطنيها أعلى مستويات المعيشة[٢].

يعمل المعهد الديمقراطي الوطني في الوقت الراهن في أكثر من ٦٠ دولة؛ وقد وضع برامج مكيّفة وفقاً لاحتياجات النساء بالتحديد، مؤكّداً على أنّ المرأة تشكّل جزءاً لا يتجزأ من أيّ برنامج. وتجدر الإشارة إلى أنّ ٧٥٪ تقريباً من برامج المعهد المحلية تحمل في طياتها، وفي الحالات كافة، عنصراً مخصصاً لمشاركة المرأة في السياسة. فقد أخذ المعهد على عاتقه مساعدة المرأة في اكتساب الأدوات اللازمة لتسجيل مشاركة ناجحة في كافة جوانب العملية السياسية – سواء في الهيئات التشريعية أم الأحزاب السياسية أم منظمات المجتمع المدني، بصفتهنّ قائدات وناشطات ومواطنات واعيات.

نجحت هذه البرامج في إيجاد بيئة تحثّ المرأة على المشاركة في القضايا المتعلقة بالسياسة، والترشّح للمناصب السياسية، والنجاح في الانتخابات، والحكم بفعالية، وتسجيل مشاركة هادفة في كل جانب من جوانب الحياة المدنية والسياسية. وقد مهّد المعهد الديمقراطي الوطني كذلك لعدة مبادرات عالمية هدفها إنشاء صلة وصل بين النساء الناشطات سياسياً، ومساعدتهن على إنشاء الشبكات العابرة للأزمنة والأمكنة، على غرار "شبكة المعرفة الدولية للنساء في السياسة" (المعروفة أيضاً باسم "آي نو بوليتيكس" أو "أنا أفهم في السياسة") ومبادرة "فوزوا مع النساء" العالمية. وشبكة "آي نو بوليتيكس" مساحة إلكترونية مخصصة لتلبية احتياجات المسؤولين المنتخبين، والمرشحين، وقادة الأحزاب السياسية، والأعضاء الحزبيين، والباحثين، والطلاب، وغيرهم من المتمرّسين المهتمين بتطوير دور المرأة في السياسة. يعتبر هذا العمل ثمرة مشروع مشترك بين المعهد الديمقراطي الوطني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والاتحاد البرلماني الدولي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. أما مبادرة "فوزوا مع النساء" العالمية، فتركّز حصرياً على تعزيز دور النساء في الأحزاب السياسية. بالفعل، دفعت المبادرة المعهد الديمقراطي الوطني إلى التشديد على برامج الأحزاب السياسية بشكل خاص، حيث تعتبر نسبة المشاركة والقيادة النسائية متدنية جداً. فالانضمام إلى الأحزاب السياسية، والتدرج فيها من موقع إلى آخر – أي طرق باب القيادة السياسية – ما زالا يساهمان مساهمة أساسية في نجاح المرأة سياسياً؛ وهما أصعب خطوة يجب على المرأة أن تخطوها كي تدخل عالم السياسة. لعلّ أحد أهم التحديات التي تقف في وجه برامج مشاركة المرأة هي توعية قادة الأحزاب الذكور للحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة، كناشطة وقائدة، في السياسة. فضلاً عن ذلك، من التحديات التي لا تزال تلقي بثقلها أيضاً، قلة تأثير المرأة على سياسات الحزب وبرامجه، وعدم تمثيلها أو تمثيلها المحدود في الهيئات التنفيذية الخاصة بالأحزاب، وعدم حصولها على المناصب القيادية، وتهميش أجنحة النساء ضمن الأحزاب.

يدير المعهد الديمقراطي الوطني، اليوم، برامج داعمة لمشاركة المرأة السياسية في أكثر من ٤٠ دولة. ومع أنّ المعهد يعمل على سلسلة من المبادرات التي تدعو إلى تعزيز مشاركة المرأة السياسية، إلا أنّ البرامج المخصصة للأحزاب السياسية تشكّل القسم الغالب فيها. وتركّز برامج المعهد على بناء القدرات والمهارات، وترسيخ أهمية وصول المرأة في فكر قادة الأحزاب كناخبة وقائدة حزبية ومرشّحة سياسية.

---

١ David Dollar et al., "Are Women Really the 'Fairer' Sex? Corruption and Women in Government," Policy Research Report on Gender and Development Working Paper Series No. 4, October 1999. Available at: http://siteresources.worldbank.org/INTGENDER/Resources/wp4.pdf (July 2008).

٢ United Nations Development Program (UNDP). Human Development Report 2007/2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World, 2008. Available at: < http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2007-2008/>.

باشر المعهد الديمقراطي الوطني في تنظيم هذا التقييم ليسلّط المزيد من الضوء على المقاربات الفعالة لتطبيق برامج الأحزاب السياسية الخاصة بالمرأة في عدد من المناطق، وقياس وقع هذه البرامج. ويهدف هذا التقييم إلى تحديد العناصر والمقاربات التي كانت أكثر فعاليةً في حثّ المرأة على المشاركة في الأحزاب السياسية وقيادتها. ورغم أنّ المعلومات التي يوفّرها هذا التقييم قد استُخلصت من برامج المعهد الديمقراطي الوطني، لكن يمكن القول إنها تشكّل خارطة طريق للأفراد والمنظمات الذين يرغبون في مساعدة النساء على أن يصبحن قائدات سياسيات عبر العالم.

أرست المقابلات التي أجريت مع النساء[٣] في أربع دول – هي المغرب وأندونيسيا وصربيا والنيبال – أساس الشهادات التي تعكس طابع بلادهنّ، كما تكشف في الوقت نفسه التحديات المشتركة التي تواجهها النساء كقائدات سياسيات في مختلف المناطق، فضلاً عن الاستراتيجيات اللازمة لتخطي هذه العراقيل. في هذا الإطار، يُلاحظ أنّ شهادات هولاء النسوة تتقاطع في المجالات التالية:

١. رغم أنّ النساء في تلك البلاد أكثر مشاركةً في السياسة اليوم مما كنّ عليه في الماضي، لكن لم تُلاحظ أيّ زيادة طبيعية في عدد القائدات السياسيات؛

٢. لا يمكن اعتبار المرأة قائدة سياسية إلا مع دمج النساء بشكل فعليّ في الأحزاب السياسية؛

٣. إنّ إصلاح الأحزاب داخلياً خطوة أساسية لتأمين تقدّم النساء؛ غير أنّ بعض العراقيل تقف حاجزاً دون تقدّم المرأة في الأحزاب السياسية، كانعدام الشفافية والديمقراطية الداخلية والارتقاء استناداً إلى الموهلات واللامركزية؛

٤. اعتبرت زيادة التواصل والتعاون بين النساء، على اختلاف خطوطهنّ الحزبية، علامة نجاح ملحوظ؛

٥. تزامن التطوّر الديمقراطي مع تبدّل ثقافي طال انتظاره لمواقف الناس تجاه المساواة بين الجنسين، لا بل ساهم في هذا التبدّل.

خلصت هذه الشهادات، بشكل عام، إلى أنّ المشاركات في مختلف البلدان قد شعرن بالقوة بفضل البرامج التي تشجّع على تقدّم المرأة في الأحزاب السياسية. فعندما سألهنّ المعهد الديمقراطي الوطني عن هذه البرامج، من خلال ما أعدّه من استبيانات، كان الرد الأكثر شيوعاً هو "نريد المزيد."

يُقسم هذا الكتيّب إلى ثلاثة أقسام: ١. أفضل الممارسات؛ ٢. التوصيات؛ ٣. شهادات من الدول. يجمع قسم "أفضل الممارسات" آراء النساء اللواتي شاركن في برامج الأحزاب السياسية الخاصة بالمرأة في بلادهنّ، حيث ذكرن مقاربات واستراتيجيات ناجحة ومفيدة.

من جهته، يحدّد قسم التوصيات نواحي البرنامج التي تحتاج إلى تحسين وتعديل بحسب رأي النساء اللواتي أجبن عن أسئلة المقابلات، أملاً في أن تصبح هذه البرامج أكثر فعالية.

يؤمّن القسمان الأوليان مخططاً تنتهجه أنجح برامج الأحزاب السياسية الخاصة بالمرأة.

أما القسم الأخير، فيعرض لتعليقات أدلت بها نساء من المغرب، وأندونيسيا، وصربيا، والنيبال، كنّ قد شاركن في التحليل والمراجعة الميدانية التي استمرّت ثلاثة أشهر في إطار هذه الدراسة. لم ترمِ الدراسة إلى دراسة الاستراتيجيات أو المقاربات المحددة التي تستخدم في برامج

٣ يُشار إلى الأفراد الذين أجريت معهم المقابلة بـ"المجيبين عن الأسئلة"، ومعظمهم من النساء. أنظر قسم "المنهجية" للمزيد من التفاصيل.

ألاحزاب السياسية الخاصة بالمرأة، أو برامج المشاركة السياسية، كما صوّرها موظّفو المعهد حصرياً؛ ولكنها هدفت إلى قياس فعالية البرامج بالنسبة للمستهدفين الذين تؤثر عليهم مباشرة، من خلال تسجيل آراء المشاركات في هذه البرامج، والمستفيدين منها، وبقية أصحاب المنفعة؛ كما تضمنت مساهمات من بعض الموظّفين المقيمين. من هذا المنطلق، هدفت الدراسة، من خلال هذه العملية، إلى تحديد أيّ من عناصر البرنامج كانت ألاهمّ لضمان نجاحه.

من النتائج غير المتوقعة للدراسة هي الاكتشاف أنّ برامج ألاحزاب السياسية الخاصة بالمرأة قد خلّفت تأثيراً قوياً على مشاركة المرأة في العملية السياسية بشكل عام، عوضاً عن المساهمة في تقدّم مكانتها ضمن ألاحزاب السياسية بالتحديد. وقد تحدّث ألاشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، مطوّلاً، عن برامج القاعدة الشعبية، ووسائل الاتصال بألاماكن الريفية، والشراكة مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة؛ كما أعربوا عن شعورهم بأنّ مساواة المرأة – وبالتحديد مشاركتها السياسية – قد أصبحت أخيراً تنال حيّزاً من اهتمام العامة، نتيجة لهذه البرامج.

٣. المنهجية

3. Methodology

عمد هذا الكتاب إلى استخدام مقاربة منهجية نوعية. وهي تهدف إلى ما يلي:

١. نقل الشهادات والتجارب وآلاراء الشخصية والمفضّلة التي يسردها المشاركون في ألاسئلة، لتسليط الضوء على العمليات والفروقات الدقيقة المرتبطة بتطوير البرامج؛

٢. إرساء إحساس بالراحة، والسرية، والصراحة بين المجيبين عن ألاسئلة الذين يتولون عادة أدواراً سياسية أو احترافية أخرى ذات مستوى متوسط أو عال.

مقاربة البحث النوعية

استخدمت مقاربة البحث النوعية لتحليل النتائج التي يتمّ التوصل إليها والشهادات التي يدلي بها المشاركون في ألاسئلة، ومن ثم إعداد تقارير عنها. وقد عمد الباحثون، بهدف رفع نوعية البحث وزيادة وضوحه إلى أقصى درجة، ولتجنّب الانحيازات أيضاً، إلى مراجعة النتائج ألاساسية والمواضيع التي تطرأ بعد إتمام المقابلات في كل موقع من مواقع البحث. لكن وحدها النتائج ذات المرجع الثابت هي التي أدرجت في البحث.

تضمّ الشهادات المستقاة من الدول الشهادات العامة الواسعة النطاق من جهة، والشهادات ألاكثر تفصيلاً من جهة أخرى وألافكار التي لا تعكس دائماً الوقائع التاريخية أو السياسية؛ وقد تمّ تذكير القارىء بهذا ألامر في بعض الحالات عن طريق ملاحظات محددة. نسجاً على المنوال نفسه، يتناول هذا الكتاب التجارب والمعتقدات المشتركة بين المشاركين. فهو يعكس مدى تشابه المقاربات التي أشار إليها الرجال والنساء، على اختلاف طبقاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بصفتها ألانفع وألانجع، فضلاً عن المقاربات ألاهمّ على الصعيد الشخصي.

اختار الباحثون الاقتباسات التي تعالج، على أفضل نحو، موضوعاً أو خبراً أو نتيجة متماسكة، للمساعدة في تسليط الضوء على كل نقطة من نقاط البحث. في ما يتعلق بمقاربة البحث النوعية، لم تركّز هذه الدراسة على النتائج أو المقاييس الإحصائية للبرنامج، بل على تقييم تأثيره، وذلك استناداً إلى أفكار أولئك المتأثرين بالبرنامج مباشرة ورأيهم بالتجارب التي عاشوها. لعلّ جزءاً من الطبيعة الغنية لألابحاث النوعية تكمن في مرونتها – فعندما يمضي الباحث في قياس فكرة، سرعان ما تطالعه فكرة أخرى؛ وبالتالي تعتبر هذه المعلومات القيّمة وغير المتوقعة نتيجة من نتائج البحث بحدّ ذاتها. من هذا المنطلق، مع أننا رمينا في هذا المشروع أولاً إلى تقييم وقع البرامج على النساء في ألاحزاب السياسية، إلا أننا اكتشفنا أنّ المشاركين يرغبون في التحدث عن الوقع الاجتماعي والسياسي ألاوسع لهذه البرامج – وهي نتيجة مهمة من دون أن تكون متوقعة بالضرورة.

اختيار الدول

وقع الاختيار على المغرب، وأندونيسيا، وصربيا، والنيبال للمشاركة في مشروع البحث هذا. أما المعايير لاختيار هذه الدول، فكانت:

١. التمثيل إلاقليمي الذي يثبت تواجد المعهد الديمقراطي الوطني جغرافياً في مختلف أنحاء العالم؛

٢. مدة عمل المعهد الديمقراطي الوطني في تلك الدولة؛
٣. استمرارية برامج ألاحزاب السياسية الخاصة بالمرأة في تلك الدولة.

وقع الاختيار على برامج مطبّقة في البلاد بشكل مستمر ومنذ مدة طويلة، بهدف توفير نظرة شاملة، قدر المستطاع، إلى تأثير البرنامج وتجاربه. وكانت الدول التي وقع عليها الاختيار في بادىء ألامر هي المغرب وأندونيسيا وصربيا وكينيا.

لكن نظراً إلى الاضطراب السياسي الذي ساد بعد انتخابات كانون ألاول/ديسمبر ٢٠٠٧، لم يعد من الممكن تنظيم الزيارة المرتقبة إلى كينيا خلال فترة تنفيذ المشروع، فتمّ استبدالها بالنيبال.

المهلة الزمنية للبحث

أجريت ثلاث وثمانون مقابلة في الدول ألاربع التي تمّ اختيارها، بين كانون ألاول/ديسمبر ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٨.

الاختيار والاستقطاب

استناداً إلى المعايير المحلية والدولية، حرص المشروع على تمثيل المشاركين الذين أجريت معهم المقابلات بشكل متنوع وقائم على مستوى فكريّ معيّن.

من هنا، تمّ اختيار ثلاث فئات من ألافراد – المشار اليهم باسم "المشاركين" على امتداد هذا التقرير – وهي:

١. *موظّفو المعهد الديمقراطي الوطني* – وهم من النساء والرجال، أغلبيتهم قد أداروا برامج لألاحزاب السياسية خاصة بالمرأة، أو عملوا خصيصاً عليها.

٢. *المشاركات في برامج المعهد الديمقراطي الوطني* – أي النساء اللواتي شاركن و/أو يشاركن في برامج ألاحزاب السياسية الخاصة بالمرأة. معظم المشاركات يتمتّعن بخلفية ثقافية مهمة. ومعظمهن قد شغلن مناصب عالية أو متوسطة ضمن ألاحزاب السياسية و/أو كنّ نائبات في البرلمان.

٣. *الجهات الخارجية* – أي الرجال والنساء الذين سجلوا مشاركة ناشطة في المجالات الاجتماعية والسياسية والمجتمعية الخاصة ببلادهم، من دون أن يكونوا مشاركين بشكل مباشر في برامج المعهد الديمقراطي الوطني. من المشاركين في هذه الفئة قادة ألاحزاب، والصحافيون، وقادة المنظمات غير الحكومية، وألاكاديميون. ومن المحتمل أن يكونوا قد سمعوا أو لم يسمعوا بالمعهد الديمقراطي الوطني.

توزّع المجيبون وفقاً للفئات التالية. وقد أجريت إحدى عشرة مقابلة مع رجال، في كل من فئتي الموظّفين والجهات الخارجية.

	الموظفون	المشاركات	الجهات الخارجية
المغرب	٤	١٣	٤
أندونيسيا	٤	١٠	٨
صربيا	٤	١٧	١
النيبال	٥	٧	٦
المجموع	**١٧**	**٤٧**	**١٩**

شملت المقابلات مجموعة متنوعة من ألاحزاب في كل دولة، بشكل يتوافق مع مقاربة المعهد الديمقراطي الوطني البرنامجية التي تشمل مخاطبة أحزاب متعددة.

جرت طمأنة المشاركين في ألاسئلة إلى سرية المقابلات. وبهدف المحافظة على هذه السرية، امتنعت الدراسة عن إلاشارة إلى ألاشخاص بأسمائهم، أو حسب الحزب السياسي الذي ينتمون إليه، أو المنصب الذي يشغلونه في المعهد الديمقراطي الوطني. ولم يقدّم الباحثون عروضاً أو محفّزات للتشجيع على المشاركة في المشروع. عوضاً عن ذلك، لم يبخل المشاركون بتخصيص بعض من وقتهم وجهدهم للمشاركة في المشروع عن طيبة خاطر، لا بل إنهم أعربوا عن حماستهم وامتنانهم للمشاركة في عملية البحث هذه.

أجريت معظم المقابلات مع المشاركات في البرنامج وموظفي المعهد، وجهاً لوجه، في مكتب المعهد الكائن في الدولة المشاركة. كما أجريت بعض المقابلات في مكاتب عمل ألاشخاص المشاركين في المشروع، أو في البرلمانات، أو في المقاهي المحلية.

وبهدف مراعاة دواعي السفر والمواعيد ألاخرى التي كان بعض المشاركين مرتبطاً بها، أجريت بعض المقابلات مع الموظفين عبر الهاتف أو نظام السكايب، إثر زيارات ميدانية إلى الدولة المعنية.

أسئلة المقابلات، المدة والشهادات

وُضعت آلية التقييم (المشار إليها بـ"توجيهات إجراء المقابلات" – أنظر الملاحق ١ و٢ و٣) لتوفير المزيد من المعلومات حول تجربة المعهد الديمقراطي الوطني مع برامج ألاحزاب السياسية الخاصة بالمرأة. وقد نصّ هدف البحث تحديداً على الاستعلام عما يلي:

١. أيّ المقاربات سجّلت نجاحاً؛
٢. أيّ المقاربات فشلت أو لم تسجّل النجاح المطلوب؛
٣. ما هي الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها للتحسين من تطبيق برامج ألاحزاب السياسية الخاصة بالمرأة في دول أخرى.

تتألّف توجيهات إجراء المقابلات من مجموعة من ألاسئلة (أنظر الملاحق) التي وُضعت خصيصاً من أجل كلٍّ من فئات المشاركين الثلاث. تتضمن كل فئة ألاسئلة الجوهرية نفسها، إضافة إلى بعض التغييرات التي أجريت لملاءمة المشاركين الذين لا يتعاملون مع المعهد الديمقراطي الوطني مباشرة.

كُتبت الملاحظات بخط اليد ومطبوعة على الكمبيوتر. وقد نُقلت الاقتباسات حرفياً، إلا إذا دعت الحاجة لبعض التنقيح بهدف توضيح الفكرة. تتراوح مدة إجراء المقابلات بين ٣٠ دقيقة وساعتين إلا ربع، استناداً إلى الحيّز الزمني الذي يسمح به وقت المشارك. وقد شدّدت مقاربة

البحث النوعية، المعتمدة في هذه الدراسة، على الشهادات والتجارب الشخصية والمدرَكات، عوضاً عن اعتماد منهجية نظامية قائمة على ألارقام وإلاحصاءات.

الموظّفون القائمون على البحث

تولى إجراء المقابلات، في كل دولة، مدير مكتب المعهد الديمقراطي الوطني أو مدير برنامج فريق المشاركة السياسية للمرأة، فضلاً عن مستشار واحد من مكتب واشنطن العاصمة. وقد أجريت أغلبية المقابلات (حوالى الثلثين منها) بمساعدة مترجم فوريّ، هو أحد الموظّفين المحليين في مكاتب المعهد عادة.

٤. أفضل الممارسات

4. Best Practices

ركّزت أغلبية التعليقات في هذه الفقرة على النساء في ألاحزاب السياسية، وهو الهدف ألاساسي لهذه الدراسة. فطُلب من المشاركين في المقابلات أن يدلوا بآرائهم بشأن أهم الجهود المبذولة لمساعدة النساء على المشاركة في ألاحزاب السياسية والوصول إلى المناصب القيادية فيها، إلى جانب تحديدهم الجهود التي كانت أقلّ فائدة. زد على أنّ المشاركين قد شدّدوا على أنّ أنجح البرامج هي تلك التي تتضمن مقاربات برمجة شاملة ضمن إطار مشاركة النساء السياسية، كما تهتمّ ببرامج ألاحزاب السياسية التي تعالج وضع المرأة غير المتساوي مع وضع الرجل. فضلاً عن ذلك، أشار المشاركون في المقابلات إلى أنّ تحقيق التقدم يتزامن مع تبدّل ثقافي طال انتظاره في مواقف الناس تجاه النوع الجنسي، لا بل ويساهم في إحداث هذا التبدّل أيضاً. نتيجة لذلك، ظهر أنّ ثلاثة جوانب من البرنامج هي ألاساسية لتحقيق تقدّم المرأة على الصعيد السياسي، كما إنها مفيدة بالنسبة للمنظمات وألافراد المثابرين على تحسين مستوى مشاركة المرأة السياسية، وبالتحديد من خلال ألاحزاب السياسية:

- قدرة البرنامج على بلوغ المستهدفين بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، أو خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية وإلاثنية، أو نوعهم الجنسي، وفئتهم العمرية؛
- تأمين البرنامج لما يلي: ١. تدريب على المهارات الجوهرية الفعالة جداً، ٢. نشر المواد الهامة، ٣. بناء ثقة النساء المهتمات بالسياسة؛
- قدرة البرنامج على تأمين الدعم والفرص اللازمة لمساعدة النساء على التعاون في ما بينهنّ، مما يمنحهنّ أفضلية على الرجال الذين تتسم مشاركتهم السياسية غالباً بالضغينة تجاه بقية ألاحزاب.

ومن نتائج البحث المتنوّعة، توصّل الباحثون إلى نتيجة حملت إليهم بعضاً من التفاؤل: فالاتجاهات الذكورية في السياسة لا تثني القائدات من النساء عن عزائمهنّ. بالفعل، تعتبر المرأة مجسدة لمواطن القوة الديمقراطية، وبالتالي فإنّ مشاركتها الكاملة في العمليات السياسية واحتلالها دوراً قيادياً سيؤديان، أساساً، إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية، كما يضمنان إيفاء الديمقراطية، بشكل أفضل، لوعودها إلى المواطنين.

في ما يلي مجموعة من التوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات التي تمّ استخلاصها من إجابات المقابلات. تتمتع هذه التوجيهات بقيمة فعلية في ما يتعلق بضمان النجاح السياسي للنساء بشكل عام، وللنساء المتحزّبات بشكل خاص. تلي ذلك فقرة التوصيات التي تسلط الضوء على أي أنشطة إضافية من شأنها أن تساعدهن على التطور، كما تبيّنه ألامثلة المستمدة من المغرب وأندونيسيا وصربيا والنيبال. تُرتّب ألاقسام وفقاً لاكثرها انتشاراً وشيوعاً بين المشاركين في المقابلات، بدءاً من المجالات التي شددوا عليها أكثر من غيرها.

١. *ممارسة فضلى:* التدريبات المستمرة على التواصل

أسبغ المشاركون في المقابلات أهمية كبرى على تطوير مهارات التواصل، سيما وأنها ترتبط بإلقاء الخطب وفضّ النزاعات. فمن شأن التدريبات المستمرة على إلقاء الخطب أن تساعد المرأة في اكتساب الثقة اللازمة لزيادة مشاركتها في ألاحزاب السياسية وبقية الاجتماعات، سيما وأنّ الشكاوى المتكررة في هذا الميدان تتعلق بضرورة بذلها جهوداً مضنية كي تحصل على حقها بالكلام. تساعد هذه التدريبات النساء على التحدث في العلن، والتحاور مع أسرهن، وبالتحديد أزواجهن، بطريقة مقنعة. فوفقاً لمشاركة من المغرب: *"إذا استطعت إقناع زوجي، سيسعني إقناع أي فرد من المجتمع."* وقد أشارت بعض المشاركات إلى أنّ الرجال استعلموا عن مدى إمكانية الاستفادة من فرص مماثلة لبناء المهارات، بما أنها متوفرة للنساء فحسب.

إنّ التدريبات التي ترشد النساء إلى كيفية إلقاء الخطب، والتعامل مع الإعلام، والتواصل مع الأشخاص، هي الأكثر إلهاماً وفعالية بالنسبة للمشاركات. ففي ما يخصّ النساء اللواتي صمتن لفترة طويلة، تعتبر القدرة على إلقاء الخطب الفعالة شرطاً أساسياً من شروط نجاحهن. وفي العديد من المجتمعات، ليس الأشخاص معتادين على الإصغاء إلى المرأة؛ وبالتالي يجب أن تكون هذه الأخيرة متسلحة بالمعرفة والثقة الذاتية التي تخوّلها التعبير عن رأيها. غير أنّ هذا الأمر لا يقتصر على وسائل الإعلام، بل يتضمن البرلمان أيضاً وغيره من المواقع السياسية التي تريد المرأة إيصال صوتها إليها، وبسط سيطرتها السياسية عن طريق وسائل الاتصال الفعالة. استناداً إلى تعليقات المشاركين في المقابلات، إنّ تقديم الفرصة للمرأة كي تكون عامل تواصل مستقلاً ومقنعاً يشكّل، غالباً، أهمّ مؤشر على مستوى ثقة المرأة بنفسها، وبالتالي على درجة التزامها السياسي. في هذا الإطار، عبّرت بعض المشاركات الأندونيسيات عن شعور المرأة في هذا المضمار، في الدول الأربع جميعها، بوضوح تام:

ففي ما يخصّ النساء اللواتي صمتن لفترة طويلة، تعتبر القدرة على إلقاء الخطب الفعالة شرطاً أساسياً من شروط نجاحهن. وفي العديد من المجتمعات، ليس الأشخاص معتادين على الإصغاء إلى المرأة؛ وبالتالي يجب أن تكون هذه الأخيرة متسلحة بالمعرفة والثقة الذاتية التي تخوّلها التعبير عن رأيها.

"في بعض الأحيان، حين تُطرح قضايا النوع الجنسي على النقاش، تكون القاعة خالية من النساء لانشغالهنّ باجتماعات أخرى. نحن بحاجة إلى نساء يفعلن ما يفوق التكلم بصوت عال وطرح الأسئلة على الوزير؛ نحن بحاجة إلى نساء حاضرات للتأثير على مجرى النقاش. فالذكور في هذه الفئة لا يشعرون بميل إلى مناقشة القضايا المتعلقة بشؤون المرأة، والتقليد يقول إنّ المرأة، وحدها، تناقش المشاكل المرتبطة بحقوقها. وقد جرت العادة أن يسجّل الرجال موقفاً ضد النساء، فيقولون: "انظرن كم النساء صموتات". إذا كنتنّ لا تردن النضال من أجل حقوقكن، لن نناضل بالنيابة عنكن."

"يجب أن يعبّر القادة عن مواقفهم بوضوح. فإلقاء الخطب يحتلّ مكانة مهمة بالنسبة إلى القادة، لأنّ الناس يشعرون بالمهانة عندما يخفقون في التحدث على العلن. فكّري إذاً كقائدة. تعلّمي كيف تستغلين مهارة إلقاء الخطب لتحفيز الناس واستقطابهم. إنني أرى الكثير من القادة الذين يلقون الخطب من دون أن يكون لكلامهم أيّ جوهر."

"إلقاء الخطب أمر مهم. لكنّ النساء يلتزمن بالصمت والرجال يتركونهنّ على هذه الحال. إنّ ثقافتنا تدرّب النساء على الالتزام بالصمت، ومعظم الرجال يفضلونهنّ على هذا النحو. من المفيد جداً أن تتحدّث النساء في الاجتماعات الحزبية، وأن يستخدمن الكلمات المقنعة، ويظهرن في الوسائل الإعلامية، ويلقين الخطب في الحملات."

لتعزيز هذه الجهود، أوجز المشاركون في المقابلات عناصر أساسية عدة لضمان التدرّب على التواصل بنجاح:

- إن إشراك كلّ من النساء والرجال يساهم في عملية بناء الثقة وتعزيز حس المساواة؛
- توفّر جهود بناء الثقة، من خلال التدريبات والبرامج، مفعول تعلّم تراكميّ؛
- يجب أن يبدأ التدريب على نطاق ضيّق ويكون مراعياً لحاجات المستهدف، ثم يتطور مع سلسلة من البرامج والأحداث؛
- لا بد من تشجيع الرجال والنساء على التفاعل في ما بينهم عندما لا يبدو أنهم على وشك أن يفعلوا ذلك؛
- يجب إتاحة ما يكفي من الوقت للتدرب والتطبيق؛
- يجب إيجاد المزيد من الطرق للتعامل مع وسائل الإعلام؛

- يجب تقسيم المشاركين وفقاً للحزب عندما يحتمل أن يتم التطرق إلى استراتيجيات حساسة؛
- يجب إجراء التدريبات على مستوى لامركزي لاشراك المزيد من المناطق الريفية.

أبدى المجيبون عن ألاسئلة كذلك اهتماماً بتطوير مهارات بناء الرسالة، بما أنّ العديد من النساء يشعرن بنقص في هذا المجال. بالفعل، طالبت النساء بالحصول على مساعدة في صياغة الرسائل التي تركّز على نقاط قوّتهن كقائدات، وفي كيفية استغلال هذه المزايا إلايجابية (شفافية أكثر، فساد أقل، قدرة أفضل على إلاصغاء إلخ.) لجذب المزيد من الناخبين والقوى السياسية الفاعلة ألاخرى. في هذا إلاطار، أشارت إحدى المشاركات من المغرب: *"لقّنوا النساء كيف يبرزن إمكانياتهن. ففي أغلب ألاحيان، تتمتع النساء بهذه المهارات، ولكنهن يجهلن كيف يسوّقن مواهبهن"*.

من خلال صياغة برنامج لشحذ قدرة النساء الشفهية والسياسية على التعبير، تساهم التدريبات على التواصل في بناء الثقة، وترسي بالتالي أسساً متينة للقيادة السليمة والمشاركة السياسية ألاعمق.

٢. *ممارسة فضلى:* التركيز على بناء مهارات القيادة

أبدى المشاركون في المقابلات حماساً شديداً للتركيز على الفرص وإلامكانيات التي تحسّن من مستوى قيادة المرأة، بدءاً من التدريب. فقد علّق أحد المشاركين من الجهات الخارجية عن المعهد في النيبال: *"ما زلنا نواجه مشاكل كثيرة في ما يتعلق بالعثور على النساء المؤهلات؛ إننا بحاجة لتنظيم المزيد من جلسات التدريب على القيادة."*

قد تعكس "مهارات القيادة" مفاهيم وأفكاراً متنوعة بالنسبة إلى مختلف ألاشخاص في سياقات متنوعة. فتحسين مستوى قيادة المرأة يعني بناء مهارات النساء، وثقتهنّ بأنفسهن، لتمكينهن من لعب أدوار قيادية في أسرهن وجماعاتهن والحياة العامة. من هنا، تهدف جلسات التدريب على القيادة إلى تطوير مهارات القائدات الفاعلات، وهي تشمل محاور أساسية من القيادة الناجحة على غرار: التواصل، والاستقطاب، وبناء التحالفات، والتخطيط الاستراتيجي، والمدافعة، وجمع ألاموال. فضلاً عن ذلك، تركّز ورش العمل هذه على ما يلي: ١. نشر الوعي تجاه ألادوار القيادية القيّمة التي تؤديها المشاركات حالياً ضمن أسرهنّ وجماعاتهنّ؛ ٢. المواقف وألافكار المميزة التي تطرحها النساء كقائدات؛ إلى جانب إتاحة الفرصة أمام أنماط القيادة المتعددة وتحديد نمط القيادة الخاص بكل من المشاركات؛ ٣. الفرص والتحديات الخاصة بالنساء القائدات. ويعتبر تدريب القيادة ألاكثر فعالية، بالنسبة إلى معظم إلاجابات الواردة، ذاك الذي يشمل تطوير مهارات إلقاء الخطب، والمدافعة، وتنظيم الحملات.

"من أهم الفوائد المستخلصة من برامج التدريب على القيادة والمشار إليها بشكل متواتر، هي زيادة ثقة المشاركات بأنفسهنّ بعد إتمام مراحل التدريب أو البرنامج، وإحساسهنّ بالقوة والسلطة جراء ذلك."

صحيح أنّ الجهود الرامية إلى بناء القدرات القيادية وتحسين المهارات تخلّف أثراً واضحاً ومباشراً على مؤهلات النساء ومهاراتهنّ، لكن من الضروري ألا نستخف بعنصر بناء الثقة الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من هذه المؤهلات. في هذا السياق، من أهم الفوائد المستخلصة من برامج التدريب على القيادة والمشار إليها بشكّل متواتر، هي زيادة ثقة المشاركات بأنفسهنّ بعد إتمام مراحل التدريب أو البرنامج، وما أحسسن به من قوة وسلطة. هنا، أشارت إحدى المشاركات من النيبال:

"لقد استفدت من التدريب كل الاستفادة... منذ ذلك اليوم فصاعداً، حسّنت مستوى ثقتي بنفسي ونقاط قوتي. ولهذا قمت بتدريب غيري كذلك. مثّل التدريب بالنسبة لي إنجازاً، وبفضله وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم. فالنساء بشكل عام يتلعثمن أثناء إلقاء الخطب، غير أنّ التدريب ساعدني في تخطي هذه المشكلة."

إنّ الزيادة الحادة في الثقة بالنفس التي أثمر عنها التدريب قد اعتبرت من أهمّ التأثيرات التي خلّفها البرنامج. فأشارت مشاركة من أندونيسيا:

"المرأة بحاجة إلى تطوير قدراتها الشخصية؛ هذا هو العامل الأهم. فقد تكون المرأة فطنة، غير أنها تفتقد إلى الثقة اللازمة بالنفس كي تصرّ على نيل الفرص نفسها كما الرجل. أما انعدام ثقتها بنفسها، فسببه ثقافة البلد، والدين، والتقاليد، والقيم."

وقد رجّعت مشاركة في البرنامج من النيبال صدى هذه الفكرة:

"بفضل التدريب الذي وفّره المعهد الديمقراطي الوطني، أصبحت المرأة تمارس الضغط على الأحزاب على المستوى المركزي. في ما مضى، لم تكن تتسنى لها فرصة التعبير عن رأيها، واليوم أصبحت واثقة من نفسها وقادرة على التحدث عن القضايا التي تهمها داخل الحزب الذي تنتمي إليه."

فضلاً عن ذلك، وصفت مشاركة صربية كيف شهدت على تطوّر الحسّ القيادي لدى النساء، من خلال جهود محلية هدفت إلى المساواة بين الجنسين:

"نجحت اللجان والبرامج المسؤولة عن التشجيع على المساواة بين الجنسين في تحديد النساء الذكيات... وقد تولى المعهد الديمقراطي الوطني مساعدة نساء ناشطات في تسع مناطق (ثلاث في بلغراد) على اكتساب المهارات اللازمة للمدافعة عن القضايا الجنسانية بشكل عام. من جهته، تمكّن المعهد من تحديد قائدات واعدات من خلال هذا البرنامج... إننا نمنحهن القدرة على أن يصبحن متحدثات لبقات وفاعلات وبالتالي أن يحصلن على الدعم اللازم."

رغم ذلك، ما زالت الحاجة تدعو إلى تثقيف الناس حول مفاهيم القيادة بشكل يتعدى مجرد استيعاب ألادوات السياسية، كما جاء على لسان إحدى المشاركات من النيبال:

"كي تكوني قائدة، لا يكفي أن تكتسبي المعلومات النظرية اللازمة فحسب، بل إنّ المرأة ملزمة أيضاً بالتثقف حول مجتمعها أيضاً، وبالتالي يجب أن تكون ملمّة سياسياً... عندها فقط، ستكون آراؤها منسجمة مع أعضاء الحزب الذي يتناول هذه القضايا بحرية."

مع أنّ جلسات التدريب على القيادة وتطوير القدرات سجّلت نجاحاً ملحوظاً، إلا أنه من الضروري مراقبة برامج التدريب بشكل فاعل لضمان النجاح المستمر. في هذا الإطار، تقول إحدى المشاركات من المغرب: *"أريد أن أعرف كيف تؤثّر هذه البرامج، ومشاركتي الخاصة، على الحزب الذي أنتمي إليه؛ فلنقيّم تأثير هذه البرامج فعلاً."* ورغم المخاوف المتعلقة بالمراقبة وتقييم التأثيرات، إلا أنّ المشاركات سلطن الضوء، بشكل طاغٍ، على الإيجابيات المرتبطة بهذا الموضوع، لا سيما على صعيد التطور المهني، والشخصي، والسياسي الذي لاحظنه في أنفسهن.

٣. *ممارسة فضلى:* توحيد النساء من مختلف ألاحزاب

إنّ نزعة ألاحزاب الطبيعية إلى التنافس ما بين بعضها البعض غالباً ما تعرقل إنجاز أيّ عمل سياسيّ ذي طبيعة جوهرية. وقد تكررت، في الدول ألاربع جميعها، ألاخبار نفسها عن قادة وناشطين حزبيين كانوا عاجزين أو رافضين لفكرة الجلوس معاً في الغرفة نفسها، أو التعاون في ما بينهم. لذا دعا المشاركون في المقابلات، بإلحاح شديد اللهجة، إلى العمل على توحيد النساء من مختلف ألاحزاب السياسية. فهذا العمل الجامع لاحزاب متعددة يساهم في تمييز النساء الفاعلات في السياسة عن غيرهن من النساء، نظراً إلى أنهن قد أثبتن في أغلب ألاحيان قدرة متزايدة على التفاعل مع خصومهن كنظيرات لهم، لا كمجرّد منافسات. كل هذا من شأنه أن يساهم في تقدير قادة ألاحزاب والمواطنين للنساء في السياسة. هنا، أشارت إحدى المشاركات الصربيات:

"هذا العمل الجامع لاحزاب متعددة يساهم في تمييز النساء الفاعلات في السياسة عن غيرهن من النساء، نظراً إلى أنهن قد أثبتن في أغلب ألاحيان قدرة متزايدة على التفاعل مع خصومهن كنظيرات لهم، لا كمجرّد منافسات."

> *"إنّ بذل الجهود لإقامة اتصال بين النساء من مختلف ألاحزاب السياسية... وجمعهنّ تحت سقف واحد... يرسي دعائم الديمقراطية ويساعد في بناء الروابط... لا أعتقد أنّ أيّ منظمة أخرى في صربيا قادرة على فعل ذلك، وقد فشلنا في التوصل إلى هذا الأمر أنفسنا."*

شددت المشاركات النيبباليات من جهتهنّ على هذه الفكرة، موافقات على أهمية العمل مع أشخاص من مختلف الصفوف الحزبية، كما أكّدن على نجاح البرامج التي تعزّز العلاقات بين ألاحزاب المتعددة:

> "أخرجي من قوقعة حزبك، وحينها سيصل صوتك كامرأة. نحن بحاجة إلى إقامة روابط بين النساء من مختلف ألاحزاب كي ينجح البرنامج. فمع أننا نتّبع إيديولوجيات مختلفة، إلا أنّ ذلك لا ينبغي أن يمنعنا من الاتحاد، كي نشكّل يداً واحداً في وجه المشاكل ونساهم في نجاح البرنامج. على سبيل المثال، قامت النساء بتنظيم عملية احتجاج معاً. إذا لم نرفع أصواتنا، لن يكون تضامننا قوياً."

> "إنّ تأليف التحالف النسائي الحزبي هو مساهمة كبرى، فهو يعلّمهنّ كيفية توطيد التضامن بين النساء. لقد جمعهنّ في إطار برنامج واحد ووحّد موقفهنّ. إنّ تأثيره لعظيم."

إنّ نجاح برامج ألاحزاب السياسية الخاصة بالمرأة في جمع النساء من مختلف الصفوف الحزبية أمرٌ يحتل مكانةً هامة؛ وقد أشار العديد من المشاركين في المقابلات إلى قدرة المرأة الفريدة من نوعها على إنجاز مثل هذه ألاعمال الجامعة لاحزاب عدة. في هذا الإطار، تمّ تسليط الضوء على المؤتمرات المتعددة ألاحزاب التي جمعت النساء في المغرب وأندونيسيا والنيبال، بصفتها أكثر المبادرات نجاحاً وخلّفت تأثيرات هامّة. حتى في صربيا، حيث المجتمع تتقاذفه أقطاب كثيرة، أشار أحد موظفي المعهد الديمقراطي الوطني إلى ما يلي: *"تعلمت المرأة كيف تتّبع طريقة استراتيجية في العمل، وتدرك حاجة النساء إلى التضامن وتشكيل المبادرات المتعددة ألاحزاب."*

شجع المشاركون في المقابلات على بذل الجهود التي تركّز على عقد شراكات مستمرة أو إضافية مع ألاحزاب السياسية، وبقية المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة. فالشراكات مع المنظمات غير الحكومية وعلاقات العمل الوطيدة مع المانحين قد تساعد، وفقاً للمشاركين، في تجنّب

تكرار الجهود بلا طائل، وتعتبر غالباً الطريقة الأفضل لاحداث التغيير في القواعد الشعبية. وبالنظر الى الاهتمام الضئيل الذي تبديه الأحزاب السياسية عادةً تجاه القضايا التي تهمّ المرأة بشكل خاص، فمن الضروري تشجيع النساء على العمل على هذه القضايا، مهما اختلفت انتماءاتهنّ الإيديولوجية. في هذا الإطار، شدّد المشاركون على أنّ دمج المقاربات التي توحّد النساء من مختلف الأحزاب السياسية أمرٌ يحتلّ أهمية كبرى. ففي المناخ الحزبي المعروف، في الدول الأربع جميعها، بأنه يقاوم التيارات الإصلاحية، ويفتقر الى الشفافية، ويعاني من النزاعات الداخلية – وهي كلها عوامل تعوق دخول المرأة وتقدّمها داخل الأحزاب السياسية – اعتبر المشاركون في الأسئلة أنّ القدرة على تأليف الشراكات وتنظيم الحوارات أمر ملهم وضروريّ.

للمساعدة على تطبيق ما تقدّم، شجع المشاركون على القيام بمحاولات تنظيمية تركّز على بناء العلاقات ونسج الشبكات، كطريقة لتطوير قدرات النساء ضمن مجموعة من القادة الحزبيين الذكور. وقد اقترحوا بناء هذه العلاقات من خلال ما يلي:

- تطبيق البرامج التدريبية التي تتيح للرجال والنساء التفاعل في ما بينهم كنظراء؛
- إشراك قادة الأحزاب الذكور وأصحاب النفوذ في برامج تمكين المرأة، بما في ذلك عند تنظيم البعثات الدراسية، لعرض المفاهيم المتعلقة بقيادة المرأة وقدراتها على الرجال، وبالتالي رفع تأثير هذا التبادل إلى حده الأقصى؛
- زيادة دور الموظفين المسؤولين عن البرنامج وتكليفهم إعلام قادة الأحزاب بالنساء اللواتي يتمتعن بإمكانيات هائلة على صعيد القيادة.

٤. *ممارسة فضلى:* العمل مع الأحزاب على قضية الإصلاح الداخلي

تعتبر ممانعة الأحزاب السياسية وتصدّيها للنساء العقبة الأساسية التي تواجهها المرأة الراغبة في دخول الحياة السياسية. فقد أشار مختلف المجيبين عن الأسئلة إلى أنّ العقبة الرئيسة في وجه تقدم المرأة هي هيمنة الرجال على الأحزاب السياسية. بالفعل، إنّ المواقف الذكورية السائدة تقيّد وصول المرأة إلى بنى الأحزاب السياسية، وتعرقل إحداث تغيير حقيقي، لا سيما في ما يتعلق بالقيادة النسائية.

بالإضافة إلى ذلك، لا تكتفي النخبة في الأحزاب السياسية، والهيمنة الذكورية، بعرقلة دخول المرأة إلى الساحة السياسية، بل تساهم أيضاً بإحداث شرخ في المعرفة والمعلومات بين القادة والناخبين. فقد أشارت العديد من الإجابات إلى أنه رغم التقدم باتجاه الديمقراطية، إلا أنّ الأحزاب وأعضاء الأحزاب ما زالوا لا يشرّعون أبوابهم أمام العامة، سواء على صعيد الاتصال بهم أم الاستجابة لطلباتهم، إلا بالحد الأدنى. في المقابل، تبدي النساء العاملات في السياسة، بشكلٍ عام وكما يقال، استعداداً أكبر للاتصال بالمواطنين.

اعتبر المشاركون في المقابلات أنّ ممانعة الأحزاب السياسية المستمرة لمفهوم القيادة النسائية تشكل حالة طارئة، وتستدعي بالتالي تخصيص المزيد من الوقت للتعاون مع هذه الأحزاب لتحديد مفهوم قيادة المرأة ومبادرات الإصلاح الداخلي، عوضاً عن تركيز الجهود على النساء الأفراد أو مجموعة القائدات النساء فقط.

فضلاً عن ذلك، شعرت بعض المشاركات الناشطات في الحقل السياسي أنهنّ مجرد "بيادق" أو "دمى" بيد الأحزاب السياسية، نظراً إلى أنّ هذه الأخيرة لا تحملها محمل الجد أو لا تتعامل معها في إطار تشاركيّ. وقد علّق البعض:

> *"النساء ناشطات في الحقل السياسي، غير أنّ الأحزاب غير مقتنعة في الوقت الراهن بالقضايا المتعلقة بالنوع الجنسي، بل تكتفي باستخدام النساء كبيادق وأدوات. مردّ هذا الأمر الأنانية الذكورية واعتبار المرأة منافسة للرجل."* (مشاركة مغربية)

"لا وجود لقائدات نساء في الاحزاب السياسية. أما المنتسبات إلى الحزب، فيعتبرن آلية للحفاظ على المظاهر لا أكثر" (مشاركة نيبالية من الجهات الخارجية عن المعهد)

"النساء في الاحزاب السياسية يُستخدمن كأدوات ليس إلا، لا سيما مع وجود نظام الحصة النسبية. لا يشغلن المناصب المسؤولة عن صنع القرار." (مشاركة أندونيسية من الجهات الخارجية عن المعهد)

"مهما بذلنا من جهود مع النساء فلن نلمس يوماً التغييرات التي نصبو اليها من دون إحداث تغييرات في الاحزاب..." (مشاركة من المغرب)

وقد دعا المجيبون عن الاسئلة، في إطار هذه الجهود، إلى المزيد من الشفافية ضمن الاحزاب السياسية، وهي صفة ترتبط غالباً بالمرأة أكثر من الرجل. فالشفافية تعني التقدم، فيما انعدامها يرتبط بالعقليات الرجعية داخل الاحزاب السياسية التي تحدّ، بشكل ملحوظ، من مشاركة النساء والمواطن العادي، كما تنتقص من المساءلة. وقد علّقت بعض المشاركات:

"نحن بحاجة إلى تطبيق أحكام وقوانين دقيقة وشفافة، كنظام الكوتا الذي سبق وناقشناه، وغيره من آليات التي تسمح للمرأة بترشيح نفسها والعمل بفعالية في الحياة السياسية." (مشاركة من المغرب)

"اعطي الاحزاب السياسية علامةً "راسبة"... ففي الولايات المتحدة وأوروبا، يحق للشعب أن يطّلع على عملية صنع القرارات، ويستعلم لمَ تتّخذ الاحزاب قرارات معيّنة؛ أي الاطلاع على عملية المساءلة، وتفاصيل المسؤوليات، وتنفيذ القرارات. في صربيا، ليست الاحزاب السياسية شفافة، لا سيما ضمن الحزب نفسه." (مشاركة من صربيا)

بالإضافة إلى ذلك، سلّط المشاركون في المقابلات الضوء على ضرورة دعم أنظمة الكوتا الحالية، لتكون هادفة وقائمة على أسس متينة. غير أنّ المشاركين شعروا بأنّ أنظمة الكوتا وحدها غير كافية لضمان الزيادة اللازمة في مشاركة المرأة السياسية. ومن التدابير الإضافية التي دعا إليها المشاركون إرساء نوع من التماسك أثناء مراقبة لوائح واجراءات تسمية المرشحين الحزبيين، وتجنب العزل المباغت للنساء اللواتي أدرجن في اللوائح في بداية الامر. وقد أشار المشاركون إلى أهمية دعم أنظمة الكوتا بعمل جوهري، إذا كان لا بد للنساء من التقدم سياسياً:

"مهما بذلنا جهوداً مع النساء فلن نلمس يوماً التغييرات التي نصبو إليها من دون إحداث تغييرات في الاحزاب..."

"ستحقق النساء تقدماً بفضل تطبيق نظام الكوتا في قوانين الاحزاب السياسية أولاً، ومن ثم من خلال نسج الشبكات. إحرصي على أن تكون الكوتا مدرجة في القانون، وأن يكون تطبيقها جارياً على قدم وساق داخل الاحزاب السياسية. على سبيل المثال، تتمثل المشكلة الكبرى التي تواجهها المرشحات النساء بلائحة المرشحين للانتخابات. نحن بحاجة إلى من يراقب هذه اللائحة، لأنّ النساء قد يحتلنّ فيها المرتبة الاولى يوماً فالمرتبة الخامسة في اليوم التالي. يجب أن نراقب اللائحة" (مشاركة أندونيسية من الجهات الخارجية عن المعهد).

"حتى بعد أن يتم انتخاب هولاء النسوة، تبقى المشكلة أنهنّ لا يتمتعن بصوت مؤثّر ولا يمثّلن إلا مجرد أرقام أو حصص نسبية." (موظفة صربية في المعهد)

يأمل المجيبون عن ألاسئلة أن تساهم هذه الجهود في تغيير المواقف والإجراءات إلادارية داخل ألاحزاب. وقد علّق بعضهم بأنّ التزام ألاحزاب بمشاركة المرأة استراتيجياً قد يتعزز من خلال المساعدة أو التوجيه. بالفعل، كانت بعض المشاركات قد سلّطن الضوء على هذا ألامر كما يلي:

"يجب توطيد التعاون مع الأحزاب، والتركيز على مشاركة المرأة في القوانين الداخلية والبيانات الرسمية وسياسات الأحزاب على المستوى المحلي والوطني. وإلا، فإنّ التقدم لن يكون ممكناً. يجب صياغة برنامج خطي واضح للنساء." (مشاركة نيبالية)

٥. *ممارسة فضلى:* تدريب المرأة على تدريب بقية النساء

لا يتحقق التقدم السياسي الفعلي إلا من خلال التوعية السياسية وتعزيز الثقة بالنفس؛ وما زالت النساء، وفقاً للعديد من المشاركين في المقابلات، بحاجة إلى تطوير أنفسهن في هذين المضمارين. من هنا، لا شكّ في أنّ التعاون مع نساء متمرّسات سياسياً، وبالتحديد أولئك اللواتي خضعن لتدريب سياسي، ضروري لتدريب أجيال جديدة من القائدات السياسيات، ومساعدة النساء على توجيه وتدريب بعضهنّ البعض. وقد أشار العديد من المشاركين إلى أنّ استخدام منهجية تدريب المدرّبين قد أثبت أنه طريقة فعالة ومستدامة لزيادة معارف المرأة، ومهاراتها وقدراتها في الميدان السياسي. وليس هذا فحسب، لا بل إنّ هذه الطريقة تعتبر مصدر قوة والهام بالنسبة لكلّ من المدرِّبات والمدرَّبات. هنا، تقول إحدى المشاركات الصربيات:

"لا بدّ من حثّ النساء الناشطات على المشاركة في السياسة، وبذل المزيد من الجهود لتنظيم حملات تحثّ بقية النساء على المشاركة أيضاً. لاحظت في هذه الانتخابات بضع حملات نظّمتها نساء للمدافعة عن بعضهن البعض، وتشجيع بقية الناخبات على التصويت."

يمكن أن يُعدَّل التدريب بحيث يلائم مجموعات متنوعة، مثل النساء في ألاحزاب السياسية، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، والمواطنين المهتمين بالسياسة لكن غير المشاركين فيها. وبالنظر إلى أنّ جلسات التدريب تسنح كذلك للنساء بالحصول على إلارشاد والتوجيه، فإنّ المدرّبات القويّات من المجتمع المحلي قد يشكّلن أيضاً نموذجاً مطلوباً للاحتذاء به.

لا شكّ في أنّ إنشاء كادر من المدرِّبات البارعات وتطويره يعزّزان ثقة المدرِّبات بأنفسهن، ويشجع على الاستثمار في الجهود الرامية إلى تطوير مشاركة المرأة السياسية، وبناء شبكة من القائدات المدرَّبات. أمّا المشاركات في التدريب فيشعرن بدورهنّ في الرغبة في المضي قدماً، بعد رؤية نساء من أحزابهن ومجتمعهن يتمتعن بمثل هذه المهارات والمعارف المتطورة، لا بل يشاركن غيرهنّ بها. وقد علّقت إحدى المشاركات من أندونيسيا بما يلي:

"بعد المشاركة في جلسة لتدريب المدرّبين في جاكرتا، شملت أربعين مشاركة من ماليزيا وسنغافورة والفيليبين وغيرها من الدول، اكتسبتُ المزيد من المعلومات حول تنظيم الحملات وجمع التبرعات... ثم نظّمت وأدرت جلسات تدريبية في المناطق، كان لها تأثير تصاعدي. بالفعل، فقد درّبتُ نساء في ثلاث مقاطعات، قمن بدورهنّ بتدريب أخريات..."

"بفضل جلسات تدريب المدرّبين، تلقّيت العديد من المواد التي أمكنني وضعها بتصرف المرشحات والمرشحين في مقاطعتي، وبالتحديد ألاعضاء الجدد من النساء. وهكذا، وضعت برنامج عمل لكل جلسات التدريب، استخدمت خلالها المواد التي تلقيتها من المعهد الديمقراطي الوطني. فاكتسبت، بفضل التدريب، المزيد من المعارف والمواد التي أمكنني نقلها إلى غيري."

إنّ تمكين النساء على تدريب بعضهن البعض يضاعف من مهاراتهنّ ومستوى ثقتهنّ بأنفسهن، كما يبني شبكة من النساء ألاكثر كفاءة، ويشجع على علاقات النصح وإلارشاد. وقد أشارت بعض النساء اللواتي درّبن غيرهن إلى ما يلي:

"بإمكاني أن أطبّق الخبرة التي اكتسبتها عند عملي مستقبلاً مع النساء والشباب من حزبي- وهكذا، يصبح بإمكاني أن أعلّم شخصاً اخر، وأنقل إليه مهاراتي."

"بصفتي مدرّبة، التقيت بآلاف ألاشخاص، وتبادلت معهم الخبرات، كما نجحت في التأثير على حياتهم السياسية، تماماً كما فعل المعهد الديمقراطي الوطني من أجلي. أحبّ العمل السياسي لأنني أحبّ العمل مع المواطنين وتحسين حياتهم."

٦. الممارسة الفضلى: تطوير إمكانيات النساء المنتخَبات وجهوزيّتهنّ

بعد أن تنجح المرأة في بلوغ المنصب السياسي المنشود، تراها بحاجة إلى الثقة بالنفس والمهارات والمعارف اللازمة لأداء عملها كما يجب. لسوء الحظ، تجد أغلبية النساء أنفسهن غالباً في وضع جديد، لسن مستعدات له تماماً.

"بعض النساء يُنتخب بفضل نظام الكوتا لا أكثر، من دون أن يكنّ ملمّات بجوهر العمل أو طبيعته." (مشاركة نيبالية)

"لن يكون نظام الكوتا- الذي يخصص حصة نسبية تبلغ ٣٠٪- فعالاً إذا أحجمنا عن إعداد نسائنا للترشح. ما الفرق بين الرجال غير الموهلين والنساء غير الموهلات؟ نحن بحاجة إلى رجال ونساء يتمتعون بموهلات ومزايا تخوّلهم شغل منصب في البرلمان." (مشاركة أندونيسية)

"لا تعترف النساء بقوتهن الشخصية." (مشاركة صربية)

مع انتخاب المزيد من النساء وتعيينهن في مناصب قيادية سياسية، سلّط المشاركون الضوء على أهمية تطوير القدرات. فناقشت النساء في مختلف الدول ألاربع قضية تحقيق النمو الشخصي والمهني، نتيجة جلسات التدريب السياسية التي تشمل تنظيم الحملات، وفضّ النزاعات، وتطوير الاتصالات، معتبرات أنها عناصر فعالة للتنافس مع نظرائهن الذكور.

وفي إطار تنمية القدرات، شدد المجيبون عن ألاسئلة على الحاجة إلى توسيع نطاق التدريب، بما أنّ الساحة السياسية تشهد انتخاب المزيد من النساء، لا سيما أولئك اللواتي لم تسنح لهنّ الفرصة أو حظين بفرصة ضئيلة لتطوير المهارات المتخصصة اللازمة لتحقيق النجاح في المناصب الحكومية التي حصلن عليها. قد تكون هذه المهارات محصورة بالشؤون المكتبية، كالنظام الداخلي وصياغة التشريعات والموازنات وإقرارها، كما يمكن أن تكون أكثر عمومية كإلقاء الخطب وادارة الموظفين. يرتبط هذا ألامر بالحاجة الصريحة إلى تطوير المهارات ألاساسية وتقديم المساعدة التقنية للنساء الناشطات والقائدات غير المنتخَبات، فتنظيم المزيد من التدريبات، بالتحديد على مستوى القواعد الشعبية، مع التركيز على مهارة المدافعة. فمن شأن التركيز على المدافعة أن يمنح عدداً أكبر من النساء، بمن فيهن أولئك اللواتي يقمن في المناطق الريفية، فرصاً لزيادة عدد القائدات المدرَّبات.

بطبيعة الحال، إنّ تطوير قدرات النساء بحق يشترط تلقينهن المهارات الأساسية، لمساعدتهن على تحمّل مسؤولية أدوار صنع القرار، وبالتالي

مساعدة غيرهن من النساء على استلام مناصب قيادية. وقد حثّ المجيبون عن ألاسئلة المعهد الديمقراطي الوطني على الاتصال بمختلف أنواع النساء – كشاغلات المناصب القيادية السياسية، والمنتخَبات حديثاً، وأولئك اللواتي يفكّرن في الترشح – بما أنهن يساهمن في تمهيد الطريق لبقية النساء اللواتي ينوينَ دخول المجال السياسي والتقدم فيه.

٧. *ممارسة فضلى:* تبادل المعلومات على الصعيد الدولي

احتلّ تبادل المعارف والخبرات أهمية كبيرة بالنسبة إلى المشاركين في المقابلات، فشدّدوا على أنّ الجلسات التدريبية التي تومّنها المنظمات الدولية بالغة ألاهمية في ما يتعلق باكتساب المعلومات في مجال السياسة. كما أعلن المشاركون أنّ التضامن وإلاحساس بالقوة، الناتجين عن اكتساب المعلومات والتفاعل مع الزميلات إلاناث حول العالم، أمرٌ مفيد على الصعيد الشخصي والمهني في آن. وقد أتاحت هذه التجربة المشتركة القيّمة للقائدات السياسيات أن يستخلصن المعلومات من التحديات التي واجهتها نظيراتهنّ، ومن نجاحاتهن وتجاربهن أيضاً، كما ساعدت في بناء شبكة دولية من القائدات النساء.

تُومن النساء كلياً بالمنافع الناتجة عن ألامثلة المستخلصة من استراتيجيات النساء ألاخريات وخبراتهن في مجال المشاركة السياسية. وقد تحدّثت إحدى المشاركات ألاندونيسيات عن فوائد عملية تشاطر المعلومات، فقالت:

> *"من المفيد السفر من أندونيسيا إلى ماليزيا للمشاركة في برنامج تدريبي، بهدف تبادل المعلومات مع نساء من ماليزيا، والفيليبين، ومختلف أنحاء أندونيسيا. نأمل تنظيم ورشة تدريبية أكثر تطوّراً... فهذه الجلسات تساعدنا في استيعاب مهاراتنا وشرح كيفية الاستفادة منها."*

"إنّ التضامن وإلاحساس بالقوة الناتجين عن اكتساب المعلومات والتفاعل مع الزميلات إلاناث حول العالم أمر مفيد على الصعيد الشخصي والمهني في آن."

وقد اهتم بعض المجيبين عن ألاسئلة، بشكل خاص، باكتشاف كيف عالجت النساء في بلدان أخرى قضايا مشابهة، ذات صلة بالعوائق السياسية والتقدم. في هذا السياق، علّقت إحدى المشاركات النيبباليات:

> *"إذا كان الحقل السياسي يشهد ممارسات مفيدة في بلدان أخرى، يجدر بنا استخلاص المعلومات اللازمة وتبادل المعارف والخبرات منها. لقد زرت بنغلادش، والتقيت أشخاصاً من مختلف الدول، شاركوني خبراتهم. أعتقد أنها تجربة مثمرة، استفدت منها كل الاستفادة، كل ذلك بفضل هذا النوع من برامج التبادل."*

ترجّع إحدى المشاركات ألاندونيسيات صدى هذه ألافكار، فتقول:

> *"سيكون من المفيد أن تأتي النساء من بقية الدول إلاسلامية لتقابل أعضاء البرلمان من النساء، فيستوحين من شبكاتنا ونماذجنا في البرلمان، كما حدث عندما شاركت في ورشة عمل مع نساء من أفغانستان وبنغلادش وباكستان."*

في هذا الصدد، من المفيد تنظيم المزيد من ورش العمل التدريبية والبرامج التربوية لكل من النساء والرجال، تشمل فرصاً لتبادل المعلومات على الصعيد الدولي. وقد علّقت مشاركة مغربية أنّ "تبادل المعلومات بين الثقافات المختلفة، لا سيما في ما يتعلق بالحملات وتنظيم حملات

الظل" سيكون مفيداً جداً. وشددت المشاركات في البرنامج على أهمية مساهمة الرجال في مثل هذه العمليات التبادلية، وعلى دور هذه البرامج في تغيير أفكار الرجال حول قيادة المرأة السياسية.

٨. *ممارسة فضلى:* إشراك الشباب في عملية تغيير المواقف والمسلكيات الاجتماعية السياسية

تقبّل المشاركون في المقابلات أنّ بعض القادة السياسيين القدامى أكثر تصدياً للقيادة السياسية النسائية، وأنّ تغيير موقفهم سيستغرق بعض الوقت. في المقابل، يمثّل القادة الشباب جيلاً أكثر استعداداً ديمقراطياً للتغيير، فيكون بالتالي ميالاً أكثر لمساواة المرأة على الصعيدين السياسي والاجتماعي. من هنا، يمثّل القادة الشباب فرصةً لتغيير المعايير السياسية الراسخة. فقد أشارت إحدى المشاركات النيبباليات من الجهات الخارجية عن المعهد: *"يدرك جيل الشباب أنّ شيئاً ما لن يتغيّر في حال امتنعت المرأة عن دخول معترك السياسة. لكن هذه كلها مظاهر شكلية، غير عملية."*

من هذا المنطلق، تعتبر برامج الشباب أكثر السبل فعالية لزيادة مشاركة المرأة السياسية وتعزيز حسّها القيادي. فهي تشكّل وسيلة فعالة لتعزيز قدرات النساء الشابات كقائدات سياسيات متمكّنات، وتمهّد الطريق أمام فكرة المساواة بين الجنسين، حيث تساعد في ترسيخ هذه الفكرة في أذهان القادة السياسيين منذ بدايات مسيراتهم السياسية.

في الواقع، تعتبر برامج الشباب، لا سيما تلك التي تتعلق بالتدريب وتنمية القدرات، مورداً أساسياً بالنسبة لنجاح الديمقراطية على المدى الطويل. ينطبق هذا ألامر بشكل خاص في صربيا، حيث استخدمت البرامج التي تستهدف الشباب كوسيلة لتمكين النساء. وقد قالت إحدى المشاركات الصربيات:

> *"إنّ البرامج الشبابية عظيمة فعلاً... فقد حقق العديد من المشاركين فيها مركزاً مهماً في ألاحزاب السياسية، على مختلف المستويات، سواء كانوا من الرجال أم النساء. والمعهد الديمقراطي الوطني يطلب منا دوماً أن نفكّر في قضية النوع الجنسي. ويتعامل مع كل من النساء والرجال على السواء. لقد تعاونتُ مع المعهد للمرة ألاولى عام ٢٠٠٠، بعد أن وصلتني دعوة للمشاركة في مدرسة صيفية تحت إشراف منظمة شبابية. كانت تلك هي المرة ألاولى التي دفعوني فيها إلى التفكير في قضية المساواة بين الجنسين؛ مع إلاشارة إلى أنّ فريقي قد ضمّ أربعة رجال وأربع نساء. واليوم، أصبحت هذه القيم متجذرة فيّ."*

رغم بعض المحاولات الناجحة لدمج الشباب في السياسة، شدد المشاركون في المقابلات أيضاً على أنّ غياب الأفكار الجديدة والشبابية عن البيئة السياسية الراهنة مشكلة حرجة. فهؤلاء الشباب هم بالضبط ما تحتاج إليه البلاد، وفقاً لكثر من المشاركين، لتحقيق التبدلات الاجتماعية السياسية على المدى الطويل. وقد شدد موظّفو المعهد والمشاركات في برامجه أيضاً على انعدام الديمقراطية الداخلية والإجراءات التحديثية داخل الأحزاب السياسية، سيما وأنّ قادة هذه الأحزاب يقاومون التغيير ولا يرغبون في التخلي عن سلطاتهم. في هذا الإطار، علقت مشاركة مغربية:

> *"مشاكل ألاحزاب السياسية موجودة دائماً، لا سيما في ما يتعلق بعدم تمثيل القادة الشباب بالمستوى المطلوب. فالزعماء ألاكبر سناً ينظرون إلى الشباب بصفتهم مصدر خطر وتنافس، لا عنصراً مكملاً لهم. وما يزيد الطين بلة أنّ الشباب لا يحصلون على فرص كافية للمشاركة في صنع القرار. ألامين العام الجديد الذي انتخب في أيار/مايو رجل ماهر، شاب، ويُحدث تغييرات. لكن التغييرات لا تحدث بشكل سريع، بسبب المشاكل المتعلقة بفارق السن بالتحديد. نحن بحاجة إلى قادة شباب لينوبوا عن الزعماء ألاكبر سناً عندما يتنحى هولاء أخيراً."*

بالإضافة إلى ذلك، يصف المشاركون شباب هذه الأيام بأن خيبتهم السياسية تزداد أكثر فأكثر. من هنا، فإنّ استهداف هذه المجموعة، والهام أفرادها، من شأنه أن ينفث طاقة جديدة في المشهد السياسي العام، ويحفّز النساء على استلام المناصب القيادية والمراكز الرفيعة.

وكجزء من الجهود المبذولة لاستهداف مختلف القطاعات السكانية، لا شك في أنّ استقطاب الأشخاص الأصغر سناً سيثبت أنه مورد أساسي لدمج الأنظمة الديمقراطية على المدى الطويل، والمساهمة بتقدّم المرأة. بالإضافة إلى ذلك، شجعت العديد من المشاركات على الاستمرار باستقطاب الرجال والنساء الأصغر سناً للمشاركة في برامج التدريب.

اقترح المعنيون استراتيجيات مختلفة للاتصال بالمشاركين بناءً على السن، ومستوى المهارة، والمكان. على سبيل المثال، شعر بعض المجيبين عن أسئلة المقابلات بأنّ دمج المنظور الجنساني في برامج الشباب كان وسيلة فعالة جداً بالنسبة إليهم، بما أنهم كانوا يخطون خطوتهم الأولى في العالم السياسي؛ فيما أكّد البعض الآخر على أنّ تمكين النساء كان ليلقى صداه أكثر في جلسات ذات طابع تشاوري، مثل برامج تدريب المرأة.

٥. التوصيات
5. Recommendations

افترضت هذه الدراسة النوعية أنّ تأثير برامج الأحزاب السياسية الخاصة بالمرأة لم يقتصر على الأشخاص ضمن الأحزاب السياسية فحسب، بل تعداها إلى ما يتجاوز النطاق الحزبي أيضاً. فقد ساهمت هذه البرامج في زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، وتوسيع نطاق المناقشات التي تتناول المساواة بين الجنسين. كما أدت المقابلات، في دولة تلو الأخرى، إلى أسئلة وأفكار تشمل كافة جوانب العملية السياسية، والمساواة بين الجنسين، والاحتمالات المفتوحة أمام المرأة. من هنا، قد يكون تمكين النساء المهمشات وتنمية طموحاتهن السياسية الناشئة من أهم نتائج هذه البرامج.

يعكس هذا القسم بعضاً من الاختلافات القائمة بين ما رمى التقييم إلى قياسه في المقام الأول من جهة، وما كشف عنه أخيراً من جهة أخرى. وهو يركّز على التوصيات أو المحاور التي أشار المشاركون في المقابلات إلى ضرورة تعزيزها بهدف تطوير برامج الأحزاب السياسية الخاصة بالمرأة. ومع أنّ هذه التوصيات قد تتضمن استراتيجيات يجري استخدامها نوعاً ما، إلا أنّ الإجابات سلطت عليها الضوء لأنها مقاربات تتطلب موارد وطاقة خاصة بها. جدير بالذكر أنّ الأقسام مرتبة وفقاً لدرجة انتشارها، بدءاً من أكثر قضية لقيت صدىً واسعاً لدى المشاركين.

١. التوصية: دمج الرجال في الجهود الرامية إلى تعزيز تقدم المرأة السياسي

مع أنّ المجيبين عن الأسئلة أثنوا على ورش العمل التدريبية المخصصة للنساء فقط، إلا أنهم عبّروا عن اهتمامهم أيضاً بإشراك رجال في جزء من هذه الجلسات التدريبية الخاصة بالمرأة، كطريقة لنشر الوعي تجاه القضايا الجنسانية ودعم قيادة المرأة السياسية. من هذا المنطلق، أكّدوا على ضرورة تغلغل التدريب في عمق المواقف التي تبدو للوهلة الأولى منفتحة، لكنها في الحقيقة تقف عائقاً في وجه التطور. وقد علّقت إحدى المشاركات النيبباليات:

> *"نحن بحاجة إلى فتح حوار بين الرجال والنساء لتعزيز ثقة المرأة بنفسها، ونشر الوعي بين الرجال، واحداث التغيير المرجو. فلا يخفى عليكم أنّ الرجال يتمتعون بالديبلوماسية، ولا يمانعون التحدث عن برامج المرأة السياسية عادة، رغم ذلك تراهم لا يقدمون على التحرك فعلياً."*

لذا اقترح المشاركون في المقابلات زيادة جهود الاتصال بالرجال كوسيلة لتغيير هذه المواقف. وقد أشار العديد منهم إلى نجاح البرامج المختلطة في السابق، ليؤكدوا على أنّ زيادة التعاون مع الرجال من شأنه أن يعزز ثقتهم بإمكانيات المرأة. وقد توسّعت موظفة صربية في المعهد الديمقراطي الوطني في هذا الموضوع، فقالت:

> *"نحن بحاجة إلى تثقيف الرجال بقدر حاجتنا إلى تثقيف النساء. فإذا اكتفينا بتمكين النساء، تاركين الرجال على الهامش، لن يفهموا سبب حاجتنا إلى النساء في السياسة. لن يعرفوا ما الذي يجدر بهم توقعه كزملاء لهنّ. علينا أن ندفعهم إلى الاستيعاب أنّ النساء بحاجة إلى الدعم، وأنه بوسع الرجال تقديم مساعدة قيّمة إلى زميلاتهم. يجب أن يستوعب الرجال هذا الأمر."*

كان المجيبون عن الأسئلة على ثقة بأنّ برامج التدريب المختلطة تشكّل وسائل فعالة جداً لإثبات ما تتمتع به المرأة من قدرات، وبالتالي تبديل المواقف تجاه المسائل الجنسانية. فلا يخفى على أحد أنّ هذه الجلسات التدريبية تؤمّن بيئةً آمنة، ومنتجة، وحيادية على الصعيد السياسي،

سواء بالنسبة للرجال أم النساء، فتسمح لهم بعرض مهاراتهم الفكرية والتفاعلية. كما تتماشى هذه الاستراتيجية مع الفكرة القائلة بأنّ الاتصال الإيجابي بين المجموعات (أي المجموعات من مختلف الأجناس أو الأعراق أو الأحزاب مثلاً) يؤدي إلى تغييرات مفيدة على المدى الطويل في سلوك أفراد هذه المجموعات وأفكارهم. وقد لوحظ إنّ بعض التدريبات الأكثر فعالية كانت تلك التي دمجت الرجال في جلسات الحوار، وبالتحديد تلك التي تتطرق إلى قضية المواجهة بين الجنسين وكيفية مخاطبة الرجال عند الاختلاف في الآراء.

فضلاً عن ذلك، شدد المشاركون في المقابلات على ضرورة التزام القيّمين على البرنامج مع الأحزاب السياسية، وبشكلٍ خاص مع الرجال الذين يشغلون مناصب قيادية، حرصاً على أن تكون مختلف المجموعات النسائية متنبّهة إلى ما يتوفر لها من فرص وموارد تدريبية. تشمل جهود المتابعة هذه قيام المسؤولين عن البرنامج بإبلاغ الأحزاب بتفاصيل البرامج التدريبية المقبلة؛ وتسجيل الحضور في الجلسات التدريبية؛ وتسجيل التفاصيل المتعلقة بالتدريبات التي أجريت بهدف بناء المهارات؛ والحرص على متابعة الجهود وإعلام الأحزاب بهذه الأنشطة للمساعدة في تسليط الضوء على المشاركات النساء ضمن الأحزاب؛ وإقامة أقنية اتصال وطيدة مع النساء صاحبات النفوذ في الأحزاب السياسية، إلى جانب نظرائهن من الذكور، بهدف فتح خطوط التواصل مع مجموعة متنوعة من الأشخاص.

"..إشراك الرجال، كطريقة لنشر الوعي تجاه القضايا الجنسانية ودعم قيادة المرأة السياسية... وضرورة تغلغل التدريب في عمق المواقف التي تبدو للوهلة الأولى منفتحة، لكنها في الحقيقة تقف عائقاً في وجه التطور."

لكنّ التشديد المتزايد على البرامج المختلطة لا يعني أنه يجب التخلي عن الجلسات التدريبية المقتصرة على النساء فقط. صحيح أنّ زيادة وعي الرجال، وحثّهم على التفاعل مع القضايا الجنسانية، قد احتلا مكانة أولية بالنسبة إلى الحاضرين، إلا أنّ الحاجة إلى تخصيص جلسات تدريبية للنساء وحدهنّ ما زالت جلية. فهذه الأماكن تشكّل فرصة ثمينة لتمكين النساء، حيث "تكون المرأة أكثر طبيعية وعفوية" (مشاركة أندونيسية)، كما "تتحدث بحرية أكبر" و"*تعبّر عن رأيها وتسجّل مشاركتها بوتيرة أكبر*" (مشاركتان نيباليتان). وقد أضافت مشاركة من المغرب:

> "*عندما خطوت خطواتي الأولى في هذا المجال، علّق بعض الأشخاص أننا بحاجة إلى جمعية خاصة بالنساء، فتساءلت: لماذا؟ نحن في مجتمع يضم ذكوراً وإناثاً معاً. بعد أن تعمّقت في هذا المجال، أصبحت أدرك أننا بحاجة فعلاً إلى جمعية نسائية. فالرجال ميالون إلى المواجهة في ما بينهم، وأكثر حتى مع النساء. ويستغلون المرأة لا لشيء إلا ليتمكنوا من القول: "انظروا، في فريقنا نساء أيضاً."*

من شأن الشراكة الصريحة بين المسؤولين عن البرنامج والأحزاب السياسية أن تساعد في التغلب على النزاعات الداخلية بالحيلة والمراوغة. في تلك الحالة، يقرّر المسؤولون الحزبيون، بتأثير من نزواتهم، إن كانوا سيكشفون عن معلومات تتعلق ببعض الفرص، وأي النساء سيطلعوهنّ على هذه المعلومات. هنا، أفصح أحد المشاركين الأندونيسيين من الجهات الخارجية عن المعهد: "*إذا طلب منا المعهد الديمقراطي الوطني إشراك ثلاث نساء وثلاثة رجال في البعثة المسافرة إلى الولايات المتحدة، لامتثلنا للأمر، حتى وإن لم تكن هؤلاء النسوة مؤهلات إلى هذا الحدّ. فالمعهد يتمتع بسلطة تخوّله إرغامنا على اعتماد المساواة في سياساتنا.*"

لا شكّ في أنّ برامج الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية الخاصة بالمرأة تستفيد من البرامج المخصصة للنساء فقط، لكن من تلك التي تدمج النساء والرجال في عقرها أيضاً. فعوضاً عن الاكتفاء باختيار احدى المقاربتين، شجّعت مختلف المشاركات على تطبيق كلتا المقاربتين للاتصال بالنساء على مختلف المستويات. فقالت إحدى المشاركات المغربيات: "*لبرامج الأحزاب السياسية العادية، وتلك الخاصة بالمرأة، الهدف نفسه: تغيير المسلكيات السياسية وتغيير طريقة ممارسة السياسة، وتطوير المجتمع.*"

خضعت مسألة الاختيار ما بين التدريبات المختلطة والتدريبات المحصورة بفئة جنسية واحدة للكثير من ألاخذ والرد، لا سيما في ما يتعلق بالجهود المبذولة على صعيد التوعية والتدريب. وتجدر الإشارة إلى أنّ النقاشات حول مقاربات هذا البرنامج كانت نتيجة طبيعية لأسئلة المسح، أكثر منها حصيلة ثانوية متفرعة عن النقاشات التي أجريت مع المشاركات.

تعتبر كلتا المقاربتين بناءتين ومفيدتين جداً في تطوير قدرات المرأة، وتغيير نظرة الرجل تجاه إمكانياتها على صعيد تولي دور قيادي. فضلاً عن ذلك، كلتاهما تعتبران أساسيتين في تحقيق النجاح على المدى الطويل.

٢. *التوصية:* تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني وألاحزاب السياسية

تخطو المرأة خطوات كبيرة إلى ألامام، خارج نطاق ألاحزاب السياسية. فتعتبر منظمات المجتمع المدني خيار آلية للقيادة النسائية، وقد استحالت أماكن تغذي فيها المرأة سلطاتها السياسية والاجتماعية والشخصية. في هذا إلاطار، تقول إحدى المشاركات النيباليات من الجهات الخارجية عن المعهد:

> *"إنّ عدد النساء اللواتي شغلن المناصب القيادية مرتفع في منظمات المجتمع المدني، لكنه غير كاف داخل ألاحزاب... قلة من النساء دخلن البرلمان وألاحزاب وهنّ واثقات من أنفسهن."*

وقد رجّعت إحدى المشاركات من المغرب صدى هذا القول، فأضافت: "معظم القائدات النساء متواجدات في منظمات المجتمع المدني".

فضلاً عن ذلك، اقترح المشاركون في المقابلات أنّ الروابط الوطيدة بين ألاحزاب ومنظمات المجتمع المدني تحتلّ مكانة مهمة في معالجة قضايا المرأة، ولإيجاد برنامج عمل موحّد للمضي بالمرأة قدماً؛ بما أنّ النساء يؤدينَ أدواراً قيادية أبرز في منظمات المجتمع المدني منها في ألاحزاب بشكل عام. ووفقاً للعديد من المشاركين، تعتبر الجهود التي يبذلها المجتمع المدني للتنبيه إلى ضرورة الاهتمام بقضايا المرأة أمراً يحتذى به.

بالنسبة إلى معظم المجيبين عن ألاسئلة، إنّ التبدلات الثقافية البارزة التي تشترطها المساواة الكاملة بين الجنسين تتطلّب مشاركة كافة أعضاء المجتمع، والشراكة بين مجموعة متنوعة من القطاعات، خاصة على الصعيد المحلي. فمن شأن التنسيق المبكر والمتكرر أن يساعد في تركيز الجهود ويساهم في تجنّب ازدواجية العمل مع النساء. وقد علّقت إحدى المشاركات من المغرب:

> *"تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية على مشاركة المرأة في السياسة. لذا من الضروري أن تتواصل هذه المنظمات مع بعضها البعض، وتتحدث عن القضايا التي تركّز عليها... وإلا ما كانت منتجة بالقدر الذي كانت تأمله. فإذا أجرت إحدى المنظمات غير الحكومية تدريباً للمرة ألاولى، فلا شك في أنّ النساء سيتحمّسن للمشاركة؛ لكن إذا كانت منظمة ثانية تدير برنامجاً مشابهاً، فإنّ النساء سيعتقدن أنهن سبق واكتسبن التعليمات نفسها، ولن يبدين حماسة للمشاركة في البرنامج."*

ثانياً، إنّ الشراكة بين ألاحزاب السياسية، والهيئات الحكومية المحلية، و/أو منظمات المجتمع المحلي المثابرة على الاتصال بالمواطنين وتوعيتهم، تنمّي قدرات المنظمات على التشبيك،

"تعتبر منظمات المجتمع المدني آلية تسهّل قيادة المرأة، وقد انبثقت كمكان تنمّي فيه النساء قواهنّ السياسية والاجتماعية والشخصية."

وتطوّر العلاقات، كما تعزز مستوى الثقة والاتصالات على صعيد القواعد الشعبية. في بعض الحالات، يفترض هذا ألامر إشراك القادة الدينيين في ألانشطة، كما جاء على لسان إحدى المشاركات ألاندونيسيات: "قاربوا الزعماء الدينيين. حثّوهم على المشاركة؛ لانّ التردد ينبع منهم أساساً والناس يصغون إليهم."

٣. *التوصية:* زيادة نسبة الاتصال بألارياف والقواعد الشعبية

علّق المشاركون بأنّ النساء على مستوى القواعد الشعبية وفي المناطق الريفية لا يلقين اهتماماً كافياً من المجموعات الدولية، ونوعاً ما المحلية منها. لذا، فإنّ غياب برامج النساء إلاقليمية وقلة الاتصال بالنساء في المناطق الريفية تطرح مشكلة في هذا المضمار. تحتل هذه المسألة أهمية كبيرة بالنسبة إلى المشاركين الذين يؤكّدون على أنّ المناطق الريفية تطرح تحديات أساسية في وجه تقدم المرأة السياسي. من هذا المنطلق، فإنّ توطيد محاولات الاتصال بحيث تركّز على المواطنين الذين يعيشون خارج المدن، لا سيما من خلال عقد الشراكات، قد يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في السياسة، وبالتحديد خارج المدن الكبرى حين تكون الحاجة إلى هذه المحاولات ماسة.

إنّ شمل المناطق الريفية بالبرنامج أمرٌ أساسي لتحقيق التغيير. لذا سلّط المشاركون في المقابلات الضوء على أهمية بذل الجهود الخاصة لاستهداف المناطق الريفية، حيث يصعب الاتصال بالنساء وتكون الفرص أكثر ندرة.

ويعزو المشاركون البطء في التحول نحو النظام الديمقراطي في المناطق الريفية إلى عوامل أساسية أخرى عدة، هي:

- الفقر والمشقات الاقتصادية؛
- انعدام التربية والتعليم، والمعدلات المرتفعة للتضخم المالي؛
- تأثير المحافظين المتصاعد؛
- التصدي ثقافياً وقانونياً لحقوق المرأة ومشاركتها السياسية.

تحتاج بعض العراقيل، كألامية والفقر وانعدام التربية المدنية، المنتشرة في مختلف أنحاء المناطق الريفية إلى بعض الانتباه. فيجدر بالزعماء السياسيين، وفقاً لبعض المشاركين، أن يعملوا ضمن هذا السياق الثقافي ألاوسع خلال محاولتهم تحقيق تغيير سياسي منتظم:

> *"ما زال أمامنا الكثير لننجزه، فالنساء ما زلن متأخرات عن الرجال. إننا بحاجة إلى التدريب، والمساعدة، والدعم، والمدافعة، وتنمية القدرات. لم تحصّل النساء حقوقهن بالكامل بعد. ألامية والفقر ما زالا شائعين في المناطق الريفية. والنساء في الريف لا يدركن ماذا يحدث في المغرب، لا سيما على الساحة السياسية."* (مشاركة مغربية)

> *"إذا كان الناس أميين، فليس بوسعهم فهم عملية التصويت بحق. وبإمكان رجال السياسة شراء أصوات الفقراء."* (مشاركة أندونيسية)

تبدي نساء أخريات امتعاضهن من ألاحكام المسبقة السلبية التي تقلل من شأن إمكانيات المرأة على المستوى السياسي. فقد علّقت إحدى المشاركات من صربيا:

"من الممكن ألا تصوّت النساء لغيرهنّ من النساء. فحسّ التضامن غير قوي بما فيه الكفاية... في المناطق الريفية، تجابه النساء المهتمات بالسياسة مواقف صارمة جداً. تفد أسرة أمي من جنوب صربيا، حيث ما زال الرجال، حتى أيامنا هذا، يستأثرون بالميراث كله. إنه مجتمع متمركز أساساً حول الرجال. أما النساء، فيقمن بالكثير من الأعمال المنزلية، ويتولين وحدهنّ شؤون تدبير المنزل، مما يعني حتماً أنهن لا يملكن وقتاً أقلّ للسياسة."

"لا تتحمل النساء بعضهن البعض. فمن الأسهل التعامل مع الرجال، سيما وأنّ النساء يُعتبرن غالباً مصدر منافسة. يجب أن يعرفن أنّ الساحة تتّسع للجميع، ولكلّ منا دور فيها."

يفيد بعض المجيبين عن الأسئلة أنه من غير المحتمل أن تقدّم النساء في المناطق الريفية الدعم لمشاركة المرأة في السياسة، كنظيراتهنّ في المدن. فمن غير المرجح أنّ تصوّت النساء الريفيات، وأولئك اللواتي لم يتابعن تحصيلهنّ العلمي، لغيرهن من النساء، لا بل يمكن أن يعتبرن أنّ مشاركة المرأة في السياسة عمل غير لائق. جدير بالذكر أنّ نزعة المرأة الريفية إلى دعم الزعماء والمرشّحين الذكور تعود، جزئياً، إلى هيمنة الرجال على المجتمع. وقد أفادت إحدى المشاركات:

"ما زالت الأسرة الصربية تخضع لتأثير قويّ من طرف الذكور. على سبيل المثال، يقرر الرجال المرشّح الذي سينال تصويت الأسرة، بالنيابة عن النساء. عندما نقوم بالطواف من باب إلى باب، فتفتح لنا إحدى النساء الباب، تبادرنا إلى القول: لا تسألوني، مروا بنا لاحقاً عندما يكون زوجي في البيت. وهذا أمر ليس بغريب في صربيا، وبالتحديد في المناطق الريفية."
(مشاركة صربية)

في أندونيسيا، نتيجة الاستقلالية الريفية بين الآلاف من المقاطعات التي يملك كل منها برنامجاً خاصاً به، يمسي اتصال الزعماء السياسيين بهؤلاء الناخبات أمراً عسيراً. من هنا، من الضروري مساعدة النساء على بناء نظام إعانة خاص بهنّ.

"تحتاج بعض العراقيل، كألامية والفقر وانعدام التربية المدنية، المنتشرة في مختلف أنحاء المناطق الريفية إلى بعض الانتباه. فيجدر بالزعماء السياسيين، وفقاً لبعض المشاركات، أن يعملوا ضمن هذا السياق الثقافي الأوسع خلال محاولتهم تحقيق تغيير سياسي منتظم."

لكنّ المثير للاهتمام أيضاً أنّ المناطق الريفية تمثّل كذلك إمكانيات عظيمة لإحداث تغيير. فالعوامل نفسها التي قد تطرح تحدياً في وجه تغيير المناطق الريفية تساهم، أيضاً، في نموّ النساء في السياسة. فقد أفاد العديد من المشاركين في المقابلات أنّ بناء طرق معيّنة للوصول إلى القادة في الأرياف قد يساعد في إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي في مختلف أنحاء المناطق الريفية. على سبيل المثال، إنّ تطبيق الكوتا المحلية في مناطق أندونيسيا التي تشترط انتخاب ٢٠٪ من السياسيات النساء يعني، في الوقت نفسه، دمج مئات آلالاف من النساء بصفتهن وجه السياسة في الأرياف، وذلك بالنظر إلى عدد السكان الهائل في البلاد. وقد علّق أحد موظّفي المعهد الديمقراطي الوطني في أندونيسيا:

"إنّ مساحة البلاد هائلة، وألاموال المخصصة للتنمية السياسية إلى تضاءل. فأندونيسيا تتألّف من ٣٢ مقاطعة، مما يعني أنّ المقاطعة الواحدة قد تضمّ ملايين من النساء. من هنا، فإنّ ألانظمة الداخلية الحزبية ضرورية جداً لأنها تؤثر على القرارات الداخلية المتخذة عند كل مستوى من مستويات الحزب؛ وبالنظر إلى عدد السكان، فإنّ تغيير هذه ألانظمة قد يخلّف وقعاً كبيراً على النساء... ولما كانت الثقافة السياسية ألاندونيسية تفرض على ألاحزاب الوطنية أن توزّع مراكزها في نصف المقاطعات وربع الدوائر على ألاقل كي تتمكّن من المشاركة في الانتخابات، فإنّ تغيير ألانظمة الداخلية سيمكّن عدداً ملحوظاً من النساء من الانضمام إلى هيكلية ألاحزاب."

اعتبر مختلف المجيبين عن ألاسئلة أنّ استهداف المناطق الريفية، بدعم من المنظمات الدولية والمحلية، أمر ضروري وبالتحديد خلال الاستعداد للانتخابات وألاحداث السياسية البارزة. ويجب أن يتم استهداف المناطق الريفية سواء بشكل مستقل، من خلال برامج المدرّبين إلاقليمية، أو بالشراكة مع بقية المنظمات غير الحكومية. وشجع المشاركون على التزامٍ أكبر بجهود الاتصال بالقواعد الشعبية، وياقامة أكبر قدر من الروابط، ضمن هذه المبادرات، مع ألانشطة المنفّذة على الصعيد الوطني.

٤. *التوصية:* إشراك النساء قبل الانتخابات وفي الفترة الفاصلة بين الدورات الانتخابية

شدّد المشاركون في المقابلات على أنّ إشراك النساء قرابة فترة الانتخابات فقط غير كاف. فمن الضروري إشراكهنّ خلال تنفيذ ألانشطة المستدامة مع ألاحزاب السياسية، بهدف تعزيز حسّ القيادة لدى المرأة قبل الانتخابات وخلالها، بحيث تكون الساحة السياسية جاهزة لمشاركة المرأة الكاملة في كافة جوانب عمليات صنع القرار. وقد أفاد المشاركون أنّ إشراك النساء الفوري خلال الانتخابات وفي الفترة المناهزة لها أمرٌ أساسي. من هنا، فقد حثوا المنظمات على المباشرة بالتدريب حول تنظيم الحملات، والانتخابات، وممارسة الضغط، والبدء بمعالجة المشاكل التي يمكن أن تمنع المرأة من المشاركة في الانتخابات، بأسرع ما يمكن، وذلك عن طريق إصلاح ألاحزاب السياسية مثلاً.

"تنفيذ ألانشطة المستدامة مع ألاحزاب السياسية، بهدف تعزيز حسّ القيادة لدى المرأة قبل الانتخابات وبينها، بحيث تكون الساحة السياسية جاهزة لمشاركة المرأة الكاملة في كافة جوانب عمليات صنع القرار."

شعر المشاركون المغاربة، مثلاً، أنهم بحاجة إلى تطبيق عملية سياسية تشرك النساء على المدى الطويل، لا سيما بعد إقصائهنّ عن الانتخابات الوطنية عام ٢٠٠٧. وقد أشارت النساء الصربيات إلى أنّ ألاحزاب تتملّق المرأة بشكل ملحوظ خلال الانتخابات، غير أنّ ألامر لا يتعدى غالباً كونه خدعة لجمع ألاصوات، عوضاً عن دمج حقيقي للنساء في البنية الحزبية.

> *"المناصب الحزبية لا تصبح في المتناول إلا يوم الانتخابات أو في فترة تنظيم الحملات؛ فألاحزاب تعتبر غير فاعلة حتى فترة الحملات الانتخابية، مما يؤدي إلى نفور المواطنين. كما إنّ الاتصال بالمناطق وألاميين يكون معدوماً."* (مشاركة مغربية)

> *"ألاحزاب تستقطب النساء للانتخابات العامة، قرابة فترة تنظيم الحملات. فبعض النساء، من القائدات غير الرسميات، قد ترشّحن فعلاً في هذه الدورة الانتخابية، لكنّ ألاحزاب تعتبرهن مجرد بيادق "للحصول على أصوات" من أجل الحزب، لا عناصر تضيف قيمة أو رأياً على الحزب. لكنّ العديد من النساء لا يتنبّهن إلى هذا البرنامج الخفي، فيسارعن إلى الإعلان عن فخرهنّ بتسميتهن مرشحات عن الحزب."* (مشاركة أندونيسية)

> *"ألاحزاب السياسية لا تتذكر النساء إلا في فترات الانتخابات. فتكون الحملات الانتخابية التي تنظمها لهنّ ضعيفة، ثم تتذكّر أنّ لديها نساء ملزمات بإلقاء الخطب أمام الحزب. لسوء الحظ، لا يتم الاستفادة من النساء على الصعيد الاستراتيجي، ولا تعتبر هؤلاء النساء فاعلات إلى هذا الحد."* (مشاركة صربية)

على غرار المشاركة الصربية، دعا المشاركون في المقابلات من الدول الثلاث الأخرى إلى تنفيذ الأعمال المرتبطة بالانتخابات والحملات في وقت مبكر. على سبيل المثال، حثّ الأندونيسيون المنظمات، في الوقت الذي أجريت فيه المقابلات، على تقديم المساعدة بهدف الاستعداد

لانتخابات العام ٢٠٠٩ بأسرع ما يمكن، رغم أنّ أكثر من سنة ما زالت تفصلهم عن هذه الانتخابات. فقالت إحدى المشاركات: *"يجب أن نبدأ بممارسة الضغط منذ الآن لحمل الأحزاب على إدراج أسماء النساء في اللوائح الانتخابية عام ٢٠٠٩، بغض النظر عما سيؤول إليه وضع القانون الانتخابي."* وقد افترضت نتائج البحث أنّ إشراك النساء بشكل مستدام ومبكر يساعد، على الأرجح، في تغيير المواقف الطويلة الأمد تجاه نقاط قوة النساء في المجال السياسي، عوضاً عن اعتماد الأحزاب على الاستراتيجيات القصيرة المدى المرتبطة بالفترة الانتخابية والتي تركّز إجمالاً على تجميع الأصوات.

وكان إشراك النساء في العملية السياسية قد أسفر عن نتائج طويلة الأمد تجسّدت، على أفضل نحو، خلال إجراء المقابلات في النيبال. في ذلك الوقت، لم يتم إشراك النساء في الأعمال المرتبطة بالانتخابات فحسب، بل بصياغة الدستور الجديد أيضاً. فاعتبر معظم المجيبين عن الأسئلة أنّ إشراك النساء في صياغة الدستور يشكّل جزءاً لا يتجزأ من الحصيلة النهائية لهذا الدستور، على المدى الطويل، مما يمكن أن يساعد في تأمين المساواة بين الجنسين عن طريق أخذ حقوق المرأة وهمومها بعين الاعتبار.

"شجع المجيبون عن الأسئلة الأعمال التي تنمّي التحولات في المواقف ضمن الأحزاب السياسية، كالالتزام الصريح بحصص الكوتا، وانتخاب القائدات النساء، وبناء حس القيادة لدى المرأة داخل الأحزاب."

فضلاً عن ذلك، شجع المجيبون عن الأسئلة، بشكل أوسع نطاقاً، الأعمال التي تنمّي التحولات في المواقف ضمن الأحزاب السياسية، كالالتزام الصريح بحصص الكوتا، وانتخاب القائدات النساء، وبناء حس القيادة لدى المرأة داخل الأحزاب. كما أكّد أغلبية المشاركين في المقابلات على أنّ حصص الكوتا ضرورية جداً لتحقيق تقدم المرأة.

٥. *التوصية:* إيجاد فرص لتوليد المداخيل وتأمين التمويل السياسي للنساء

لا يخفى على أحد أنّ التمويل المحدود وقلة الفرص التي تؤمّن المداخيل يعيقان تقدّم المرأة ودخولها المجال السياسي، لا سيما داخل الأحزاب. فالعديد من النساء، في الدول التي شملتها هذه الدراسة، لا يملكن مصدر دخل ولا يشاركن في أنشطة تدرّ الدخل. في أغلب الأحيان، لا تتمتع معظم المرشحات بحق الوصول إلى الموارد، وعادة ما ترفض أحزابهنّ تمويلهن. وفوق كل ذلك، أفاد المشاركون في المقابلات أنّ النساء في بعض الدول لا يتمتعن بحقوق ملكية كاملة؛ فإذا كنّ يملكن حق إدارة الملكية، تراهنّ لا يستطعن رهنها أو بيعها لتمويل حملاتهن الانتخابية، كما هي الحال مع المرشحين الذكور.

أثبتت نتائج البحث أنّ العوائق المالية التي تعاني منها النساء تودي، مباشرة، إلى عوائق سياسية. فالنساء صاحبات الطموحات السياسية مضطرات إلى رفع سقف مواردهن المالية، أو امتلاك ثروة كافية منذ البداية، كي يتمكنّ من التنافس على منصب سياسي. في الواقع، إنّ انعدام الموارد المالية لا يثني النساء عن الترشح لمنصب سياسي فحسب، بل يؤثّر أيضاً على قدرتهن على تغذية مخزونهن المعرفيّ وتأليف سيرة ذاتية سياسية جديرة بالاحترام. في هذا الإطار، تفيد بعض المشاركات:

"لا يمكن أن تنافس النساء الرجال في هذا المنظور على أي من الأصعدة." (مشاركة نيبالية)

"تشارك النساء في السياسة وما يلبثن أن ينسحبن لأنّ الأمر يكلّف الكثير من المال. المرأة بحاجة إلى العمل. أما الرجل، فيمكانه أن يبقى فاعلاً في الحزب لأنه يملك وظيفة أصلاً. في بعض الأحيان، إذا كانت المرأة متزوجة، فإنها بحاجة إلى إذن من زوجها؛ فيما الرجال لا يحتاجون إلى أذون." (مشاركة أندونيسية من الجهات الخارجية عن المعهد)

ذكرت النساء في مختلف أنحاء الدول ألاربع أنّ انعدام الموارد المالية يشكّل حاجزاً أساسياً في وجه تقدمهنّ السياسي. وفيما شدد المشاركون في المقابلات على المكاسب الاجتماعية والسياسية والثقافية القيّمة المرتبطة بدخول النساء إلى الساحة السياسية، ركّزوا أيضاً على التكاليف المالية المثقلة التي تعرقل مشاركة المرأة في السياسة. جدير بالذكر أنّ ورش العمل التدريبية حول جمع التبرعات قد ساعدت في التخفيف من الحواجز التي تواجهها مشاركة المرأة السياسية، وضاعفت من مشاركتها وتأثيرها المحتمل.

أثبتت أدلة عدة من أندونيسيا أنّ النساء قد أصبحن أكثر ابتكاراً في جهودهن الرامية إلى جمع التبرعات. ولعل عملية "أريزان" خير مثال على روح الابتكار هذه. فقد أوجدت النساء مجموعات تدلي بمساهمات أسبوعية في قدر من المال، وتفوز بها كل مشاركة عند مرحلة معيّنة. غير أنّ هذه المحاولات ليست المعيار المتّبع. ففي دول مثل النيبال، تواجه النساء تحديات شخصية وسياسية هائلة في ما يتعلق بجمع التبرعات، نتيجة الفقر وانعدام المساواة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعرقل دور المرأة الثانوي، اجتماعياً، من نقاط قوتها في المجال الماليّ، مما يؤدي إلى رفض الزوج دعم طموحات زوجته السياسية. تعتبر إندونيسيا خير مثال عن هذا النوع من العوائق الثقافية، وقد أفاد المشاركون في المقابلات أنّ النساء بأغلبهنّ ربات منازل يفتقرن إلى الموارد المالية التي تتيح لهنّ اقتحام الحياة السياسية:

> *"يعتبر توفّر المال مشكلة بالنسبة إلى النساء في السياسة... فلما كان الرجل مضطر لدعم المرأة مالياً عند خضوعها للتدريب، سيكون من الصعب عليها أن تقول "دعني أتغيّب لأسبوع بداعي التدريب."* (موظفة من أندونيسيا)

فضلاً عن ذلك، مع أنّ المرأة قد تنجح بجمع المال بجهدها الخاص، إلا أنها لا تملك آلية تمويل متماسكة من شأنها أن تسهّل من تمكين النساء ودمجهن السياسي. من هنا، يجب أن تفكّر المنظمات بصياغة مبادرات محددة، تهدف إلى تمكين المرأة على الصعيد المالي. في هذا الإطار، رحّب المجيبون عن ألاسئلة بتركيز هذه الجهود على مساعدة المرأة في تحديد أقنية التمويل التي ستكسبها الاستقلالية المالية. وقد قالت إحدى المشاركات المغربيات:

> *"يجب أن تكون النساء أكثر استقلالية على الصعيد المالي... فبالمقارنة مع رجال السياسة، تعتبر النساء ضعيفات عندما يتعلق ألامر بتأمين التمويل بأنفسهن؛ وبالتالي فهن مضطرات إلى الاتكال على أزواجهن لتمويل حملاتهن الانتخابية. تعمل أغلبية المرشحات النساء في إدارة ألاعمال لأنّ هذا المضمار يدر الكثير من ألاموال."*

"اعتبر انعدام الموارد المالية أحد العوائق ألاساسية في وجه تقدّم المرأة في مختلف أنحاء الدول ألاربع".

شجعت بعض المشاركات على تنظيم جلسات تدريبية مقبلة تناسب السياق الثقافي لجوّ جمع التبرعات. وقد أبدى المجيبون عن الأسئلة حماساً لتطوير مهاراتهم في جمع التبرعات، وإيجاد المزيد من الفرص لتدريب النساء على كيفية جمع التبرعات. فضلاً عن ذلك، رغم أنه ليس من الضروري حصر فرص التمويل ضمن أيّ منظمة معينة، إلا أنّ المعهد الديمقراطي الوطني وبقية المنظمات غير الحكومية الدولية يمكن أن تشكّل مورداً أساسياً لتحديد فرص التمويل وتسهيلها. كما يساعد ذلك على بناء قدرة تنظيمية واستدامة ويحفّز مع الوقت الكفاية الذاتية التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، حثّ المجيبون عن ألاسئلة على اعتماد مقاربة شاملة نحو البرامج والتدريبات الخاصة بتعزيز مشاركة المرأة السياسية، بشكل يأخذ بعين الاعتبار الوقائع الاقتصادية التي تعيشها المرأة، ويحدد أهدافاً وأنشطة ترمي إلى تحسين مستوى المعيشة لدى المرأة فضلاً عن رفع مستوى الدخل والموارد.

٦. *التوصية:* توفير ألادوات المناسبة لإدارة ألادوار والمسئوولیات الشخصية والسياسية

لا شكّ في أنّ الانتقال من تركيز كامل على الحياة ألاسرية إلى الجمع بين المسئوولیات ألاسرية وواجبات المناصب العامة يطرح تحديات عدة بالنسبة إلى المرأة. فقد أشارت العديد من المشاركات إلى أنّ تقدم المرأة السياسي يأتي على حساب الحياة ألاسرية، مما يؤدي غالباً إلى طلاق الزوجين، وعدم قضاء وقت كاف مع ألاسرة، وصراع على صعيد إدارة الوقت. زد على ذلك أنّ المسئوولیات ألاسرية غير المتكافئة الملقاة على كاهل المرأة تشكّل أحد أهم العوائق في وجه مشاركتها في العمل السياسي.

لا تتحمّل ألاحزاب السياسية وحدها مسئوولية التلكو في دمج النساء في السياسة. فقد ذكر العديد من المشاركين في المقابلات أنّ المجتمع ككل امتنع أيضاً عن دعم اهتمامات المرأة السياسية. على سبيل المثال، حتى لو كانت المرأة موجهة فكرياً نحو العمل المدني، إلا أنها قد لا تملك الوقت، بكل بساطة، للمشاركة السياسية، بسبب أعباء العمل وموجبات ألاسرة والرسائل الاجتماعية السلبية الموجهة نحو المرأة والسياسة. ففي بعض الدول، تعتبر السياسة غالباً عملاً "قذراً" وغير مناسب للمرأة. وقد أعلنت مشاركات عدة ما يلي:

"السياسة عمل صعب. فالنساء لسن على أتم الاستعداد للدخول في صراعات؛ وألالاعيب القذرة... غالباً ما تحدث. لا يخفى على أحد أنّ الصراعات داخل ألاحزاب غالباً ما تكون محتدمة، مما يدفع بالنساء إلى الانسحاب أو الرحيل... لكن لتجاوز هذه الصعوبات الهيكلية، يجب أن تلتزم النساء بالقواعد الموضوعة سلفاً، وتحترمها. ويستغرق هذا الكثير من الوقت. فالنساء بشكل عام غير مستعدات للتورط في ألالاعيب القذرة أو مظاهر الغش والخداع. فهنّ ينجرحن أكثر حين يتعرضن لهجوم شخصي... وكم من زميل لي قال لي: لِمَ أتحمّل ذلك بحق السماء، لديّ عائلة ومسيرة مهنية، هل يستحقّ ألامر هذه التضحية؟" (مشاركة صربية)

"إنّ نقطة الانطلاق للدخول في عالم السياسة تختلف بين امرأة وأخرى. فتراهنّ يفتقرن إلى المهارات والتربية، مما يدعو بنا إلى نشر الوعي في أوساط النساء. السياسة في أندونيسيا مطبوعة بوصمة عار، ولهذا نجد النساء ينسحبن من العمل السياسي. يجب أن يفهمن أنهن بحاجة إلى الاتحاد والكفاح ضمن جماعاتهن، فالمشاركة في العمل السياسي من الباطن، كي يحققن التغيير المطلوب ويحسّنّ من حياة الناس." (مشاركة أندونيسية)

أضاف المشاركون في المقابلات أيضاً أنّ المجتمع ما زال يتوقع من النساء المنخرطات في العمل السياسي إدارة أعبائهن المنزلية المكثفة. ولا ريب في أنّ هذه المتطلبات الإضافية المفروضة على المرأة، ووقتها الخاص، تشكّل عائقاً كبيراً في وجه تقدمها. هنا، علّقت إحدى المشاركات الصربيات:

"عندما ترى امرأة، لها عائلة وأطفال ومسيرة مهنية، تقدم على عمل جديد، فلا شك في أنها تحتاج إلى نوع من الدعم."

"تتحمل النساء مسئوولية الكثير من ألاعباء المنزلية. وهذا أمر يقع بشكل حصري على كاهل النساء، مما يعني أنهنّ لن يملكن الكثير من الوقت لأنشطة أخرى. ومن هنا، فإنّ المشاركة في دوائر أخرى من الحياة، كالمحاور العامة أو السياسة، تتطلّب ساعتين إضافيتين كل يوم."

"نادراً ما تتلقى المرأة الدعم من جهات ثلاث معاً: أي الأسرة والعمل والمال. فالنساء يعانين العوز بشكل عام، ولا يستطعن أن يكنّ مستقلات... وفوق كل ذلك، تتولى النساء مسؤولية كل ما يدور في المنزل، من دون أن يتلقين الدعم من أزواجهن. صحيح أنّ الوضع في بلغراد مختلف نوعاً ما، لكن إذا توغلت في عمق المناطق الريفية، فسترى أنّ المرأة هي حجر الأساس في المنزل، وهي التي تؤدي الواجبات المنزلية، وتعمل [خارج المنزل]. لذا لن يكون لديها متّسعاً من الوقت لتنفيذ أنشطة أخرى، في حال أرادت ذلك."

فيما شددت الأمثلة المستقاة من صربيا على العوائق المستندة إلى اختلال التوازن ضمن الأسرة، شجع المشاركون في المقابلات من مختلف البلدان الأربعة على بذل المزيد من الجهود لمعالجة هذه القضايا. فأشارت مشاركة من النيبال إلى ما يلي:

"... يجب معالجة القضايا المرتبطة برعاية الطفل والأسرة والتنمية الاقتصادية. إذا كانت هذه الأمور مرتبطة بالقضايا السياسية، فسوف يتحقق التقدم."

"المسؤوليات الأسرية غير المتكافئة الملقاة على كاهل المرأة تشكّل أحد أهم العوائق في وجه مشاركتها في العمل السياسي"

لعل أحد محاور التدريب التي تجد النساء صعوبة في إدارة التشعبات العامة والخاصة المرتبطة بها هو فضّ النزاعات. فالمشاركة في الحياة العامة تشترط أن تتمتع النساء بمهارات في التواصل، تمكّنهن من إدارة النزاعات، سواء نشبت هذه النزاعات في منزلهن أم جماعتهن أم حزبهن السياسي أم المنظور السياسي الأوسع. غير أنّ التاريخ لا ينصف المرأة عندما يتعلق الأمر بمعالجة النزاعات، لا سيما تلك التي يكون الرجال طرفاً فيها. من هنا، من شأن التدرب على فض النزاعات أن يساعد النساء على اكتساب مجموعة من المهارات، والتشبيك، وإلالمام بالمعارف اللازمة لتخطي هذه التحديات. وهنا، علّقت إحدى المشاركات المغربيات:

"لقد تعلّمت الكثير، لا سيما في ما يتعلق بالتواصل وفضّ النزاعات ضمن الأحزاب. كما تعلمت أيضاً كيف أعالج النزاعات خارج الحزب. فالنساء يحتجن إلى كافة أشكال المساعدة التي بوسعهن الحصول عليها."

علّقت المشاركات اللواتي خضعن لتدريب في مجال فضّ النزاعات على الرضى الذي شعرن به والمنافع التي اكتسبنها نتيجة هذه الجلسات، كما شجعن على عقد المزيد من التدريبات وفي فترات أكثر انتظاماً.

٧. *التوصية:* تسهيل الفرص المتاحة للتشبيك والتدرب على المدافعة

غالباً ما لا تملك النساء قدرة على الوصول إلى الشبكات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الراسخة التي تعزّز إجمالاً المسيرة السياسية لنظرائهن الذكور. من هنا، فهنّ بحاجة إلى الفرص المناسبة لإنشاء شبكات بديلة واكتساب المهارات اللازمة لاختراق الشبكات الحالية التي يهيمن عليها الذكور.

أفاد المشاركون في المقابلات أنّ النساء يكتسبن قوتهن من نشاط التشبيك المتأصل في العمل السياسي. فاجتماعات التشبيك وممارسة الضغط تعتمد على قدرات النساء الفطرية وتنطلق منها؛ فيأتي تبادل الدعم بين الأشخاص، والتعليم ذو الطابع غير الرسمي، المرتبطان بالتشبيك، ليساعدا النساء على التخفيف، إلى حدٍّ ما، من ندرة مواردهن المالية. ولا يساهم التشبيك بتعزيز اسم المرأة في أوساط نظرائها والناخبين المحتملين فحسب، بل يقود أيضاً إلى بناء جديّ للعلاقات، وبشكل غالب إلى إنشاء بنى تنظيمية رسمية أو غير رسمية، كالمؤتمرات الحزبية أو الأندية التي يملك رجال السياسة حق الدخول إليها في المقام الأول.

بالإضافة إلى ذلك، شدّد بعض المشاركين على أهمية اكتساب مهارات المدافعة، كعامل أساسي للدخول إلى الساحة السياسية الفعلية. ومع أنّ الاجتماعيات وغيرها من أساليب التشبيك غالباً ما تبدو متاحة بالنسبة إلى المشاركات، لكن لا يبدو أنهن يتمتعن بمهارة مماثلة على صعيد

ممارسة الضغط. لذا، فإنّ التدرب على ممارسة الضغط يمنح المشاركات فرصاً مباشرة للضغط عن طريق الالتزام بالممارسات الموجهة. وقد أشار بعض المجيبين عن ألاسئلة إلى ما يلي:

"يجب تلقين بعض المهارات مثل كيفية ممارسة الضغط، وبالتحديد الضغط على الرجال، وقائد اللجان، وعلى وجه الخصوص حول القضايا التي تؤثّر على النساء. فالرجال ينجحون دوماً في فرض برامجهم على الاجتماعات كافة." (مشاركة أندونيسية)

"ليس من المعروف أيّ شكل سيتخذه حضور المرأة السياسي في المستقبل، لكن يجدر بالنساء بذل المزيد من الجهود غداً لاننا نعيش في مجتمع يسيطر عليه الذكور. فوحدهم الذكور من يتّخذ القرار؛ وتراهم لا يمنحون النساء حقوقهن، وبالتالي يجدر بالمرأة أن تسعى لذلك بنفسها... يجب أن تشارك المرأة في صياغة الدستور لتملي برأيها حول حقوق النساء. كما يجدر بالنساء أن يمارسن الضغوط على ألاحزاب بشكل يمنح النساء حقوقهن بإلاجمال (لا السياسية منها فحسب)." (مشاركة نيبالية)

اقترح بعض المجيبين عن ألاسئلة استغلال التجمّعات ذات الطابع الرسمي وغير الرسمي التي تستضيفها المجموعات المحلية كمكان للتشبيك. فهذا النوع من الشبكات الاجتماعية لا يهدف إلى بناء المهارات والثقة فحسب، بل يساهم أيضاً بتعزيز صورة المنظمة التي تستضيفها. ويجب أن تفكّر الجهات المنظمة بمدّ جسور إضافية للتواصل مع أكبر قدر ممكن من مجموعات النساء المتنوعة في المجتمع، بهدف تحديد فرص جديدة للتشبيك واستقطاب النساء.

٨. *التوصية:* رعاية النساء ليكنّ قدوة

يعزو البعض غياب نماذج النساء التي يُحتذى بها إلى انعدام المساواة المستمر بين الجنسين، والافتقار إلى الدعم الاجتماعي وألاسري، وبروز المجتمع ألابويّ الذي يصعّب على النساء، سواء شخصياً أم لوجستياً، الالتزام بحياة في العمل السياسي. فهذه السلطة الظاهرية– وتلك التغييرات الظاهرية– تعني أنّ النساء متأخرات عن نظرائهن الذكور في محاور السياسة الحساسة، كالمالية وألامن. ولا شك في أن غيابهنّ عن المناصب السياسية الحساسة يحرمهن لا من المصداقية السياسية فحسب، بل يجعلهن أقل بروزاً كقائدات، وفقاً للمخاوف التي عبّر عنها المشاركون في المقابلات، وبالتالي لن يمثّلن النموذج إلايجابي التي تصبو اليه الجماعات، وبالتحديد النساء.

يؤكد المشاركون في المقابلات على أنّ النساء ينظرن إلى بعضهن البعض كقدوة. فالمرأة تحتاج إلى التوجيه، وهي تسعى إلى الحصول على الدعم والشرعية والقوة اللازمة في كفاحها من أجل تحقيق التغييرات الاجتماعية والسياسية. ويأمل المشاركون أن تقدم المزيد من النساء في السياسة على زيادة الوعي الاجتماعي ورفع مكانة المرأة كعاملة في السياسة وقدوة يُحتذى بها. وقد أفاد بعض المجيبين عن ألاسئلة:

"اشركوا النساء. يجب أن تكون المرأة في السياسة مرشدةً ونموذجاً يحتذى به بالنسبة إلى غيرها من النساء." (مشاركة مغربية)

"من الضروري أن تشغل النساء مناصب عليا، لانهن في هذه الحالة سيشكلن خير قدوة، مما يساعد في تمكين الناخبات. فإذا كنّ كفوءات في عملهن وصاحبات أسرة في الوقت نفسه، فهذا يعني أنهن نساء ناجحات: يملكن وظيفة جيدة، وأسرة، ويعملن في السياسة، ويمكن أن يساعدن في قيادة البلاد كما يشكّلن قدوة حسنة. ولا يخفى على أحد أنّ بقية النساء يتشجعن إذ يلمسن نجاح هذه ألامثلة." (مشاركة صربية)

"نحتاج إلى نماذج نسائية بارزة، ومزيد من النساء المنتخبات للمناداة بالقضايا التي تهم المرأة، سواء في الدستور أم في الحكومة وألاحزاب السياسية." (موظف نيبالي في المعهد الديمقراطي الوطني)

تحقيقاً لهذه الغاية، يمكن بذل الجهود للمساعدة في رعاية المرشحات القويات اللواتي سيوجّهن بقية النساء إلى المشاركة في السياسة. بعد ذلك، ستساهم هؤلاء النسوة، بدورهن، في تدريب بقية الطامحات إلى دخول المعترك السياسي. في هذا إلاطار، يفيد أحد الموظفين في مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في أندونيسيا:

"لقد حاولنا إيجاد البرامج والمهارات وألادوات اللازمة التي تتيح للمرأة متابعة مسيرتها بنفسها؛ ونحن نساعد أيضاً في تحديد مرشدة ضمن الحزب السياسي الذي تنتمي إليه، كي تقدّم لها من المساعدة ما لا يسع منظمة خارجية – مثل المعهد الديمقراطي الوطني – تقديمه، نظراً للمنصب السياسي المميز الذي تحتله هذه ألاخيرة. ونحن نعرف نساء قويات وبارزات في كل منطقة وفي بعض ألاقاليم. في الواقع، لا يسعنا إنجاز الكثير من ألامور لاننا لسنا داخل الحزب، لكننا نعرف أشخاصاً قادرين على ذلك، ونعرف انتقاء الشخص المناسب لقيادة أحدهم في الاتجاه الصحيح."

إنّ الاعتبار الرائج بأن المرأة مخلوقاً أكثر صدقاً وشفافية، وأقل فساداً من الرجل، يشكّل موضوعاً جديراً بأن تنطلق منه النساء لتعزز مواطن قوتهن، لا سيما كنموذج يحتذى به بالنسبة للنساء ألاخريات. وقد أشار المشاركون في المقابلات من مختلف الدول ألاربع، وبالتحديد أندونيسيا والنيبال، إلى الفساد بصفته قوة ثقافية ما زالت قادرة على التسلل إلى السياسة، لا بل تحديدها. وأكّد المشاركون على أنّ الفساد جزء لا يتجزأ من المؤسسات وآليات التواصل – وهو أمر يحتمل أن يشكّل حاجزاً سياسياً ملحوظاً في وجه المرأة. هنا، أفادت مشاركة من أندونيسيا:

"تعتبر النساء بشكل غالب تجسيداً للصدق والالتزام والكرم، وهذا أمر يُعد بنظر العديد من ألاشخاص امتيازاً سياسياً."

"الديمقراطية مفهوم يُعمل به في السياسة فحسب، لا في المحاور ألاخرى. لذا، يحتاج الناس إلى بعض الوقت ليفهموا المغزى الحقيقي من الديمقراطية. إنها عملية بحد ذاتها. في نهاية ألامر، نحن بحاجة إلى تحسين حياة الناس، والوضع الحالي سيء. ما زال الفساد مستشرياً بشكل عام، وكذلك الحال بالنسبة للتلوث، والرشاوى، وألاخلاقيات، سواء في المجتمع أم في الساحة السياسية."

فضلاً عن ذلك، دعا العديد من المشاركين في المقابلات إلى التركيز على النساء بهدف مكافحة الفساد السياسي. فمن المثير للاهتمام أنّ الفساد المتأصّل في بعض أنماط القيادة الذكورية لا ينطبع، برأي بعض المشاركين، في القيادة النسائية. بل على العكس، تعتبر النساء بشكل غالب تجسيداً للصدق والالتزام والكرم، وهذا أمر يُعدّ بنظر العديد من ألاشخاص امتيازاً سياسياً يساعد المرأة على الاتصال بالمجتمع المدني. في هذا إلاطار، أفاد أحد عناصر المعهد الديمقراطي الوطني في أندونيسيا: "يسود اعتقاد أنّ النساء أقل عرضة للفساد. ومع أنّ ألامر لا ينطبق في كل زمان ومكان، إلا أنه يُعد امتيازاً إلى حدٍّ ما في بعض ألاحيان." من جهة أخرى، أضاف عنصر من الجهات الخارجية عن المعهد:

"لقد عانت النساء الكثير، وفاقت معاناتهن الرجال، مما يجعلهن أفضل كقادة من الرجال. فلا يخفى على أحد أنهن يتمتعن بحس التزام أكبر تجاه القضية، ولا يكتفين بالمرور مرور الكرام... لكن ما زال هناك ذعر من فكرة القيادة النسائية في أندونيسيا. لذا على النساء أن يتّصلن بالمستهدفين، بحيث يتعرفن إلى نساء أخريات، كالنساء الجامعيات، والريفيات، والقاطنات في المدن، والعاملات في التجارة. حينذاك، سيلحظن أنك تشبهينهنّ، وأنك تطالبين بقدر أكبر من العدالة، ومستعدة للتحرك في سبيل بلوغ هذه الغاية. باختصار، يمكن الاتكال على النساء أكثر من الرجال. دعي الناس يعرفون ذلك. أعلميهنّ بأنّ النساء أكثر تعاطفاً، ولا يخلفن بوعودهنّ."

أما في صربيا، فتبرز مشكلة الفساد في مختلف الأحزاب السياسية، حيث أشار أحد المشاركين من الجهات الخارجية عن المعهد: *"بشكل عام، تسود لغة سرية منمقة بين الأحزاب السياسية، تذكر بأيام ميلوزيفيتش."* بالإضافة إلى ذلك، علق عدة مشاركين في المقابلات أيضاً بأنّ صربيا مكيّفة على الفساد، وهذا الأمر، إلى جانب إجراء الاكتفاء الذاتي، يساهم في تأخير الحريات والتقدم الحقيقي للفرد. فرجال السياسة يطبّقون المعايير، والمواطنون ينجرفون في دوامتها. ووفقاً لما جاء على لسان أحد موظفي المعهد: *"لا يحترم القادةُ الموظفين بما فيه الكفاية ليمتنعوا عن التلاعب بحرية إرادتهم."*

وفوق ذلك، يقول العديد من هولاء المشاركين إنّ أهم مواطن قوة المرأة تمثّل، بالضبط، ما تفتقر إليه الساحة السياسية اليوم: أي القدرة على مراعاة آراء الناخبين وحاجاتهم، وتلبية هذه الحاجات؛ والقدرة على التنظيم ووضع الاستراتيجيات؛ والتواصل ضمن ألاحزاب وفي ما بينها بشكل فعال وشفاف. ولا شك في أنّ المصداقية والقدرة على التحمل تعززان مكانة المرأة التي *"عملت بجد"* من أجل نيل منصب سياسي معيّن. هنا، جاء في إلاجابات:

"المرأة هي التي تطرح ألاسئلة وهي التي تضافر جهودها مع غيرها من النساء. هي التي تجلس إلى الطاولة وترى الشخص الجالس قبالتها كشخص له أسرة مثلها، لا مجرد خصم برأي مختلف. النساء يعملن في سبيل التوصل إلى الحلول. لكنّ صربيا ما زالت دولة ذكورية، يهيمن عليها الرجال إلى حد كبير. في الولايات المتحدة، يفهم المواطنون ورجال السياسة أنّ الوضع الذي يكون فيه كلا الطرفان فائزَين هو وضع يعود بالمصلحة على الجميع. أما هنا في صربيا، فألافضل التغلب على خصمك وإلاطاحة به. باختصار، الهدف المعمول به هنا هو إلحاق الهزيمة بالخصم والقضاء عليه. لكنّ النساء لا يلجأن إلى هذه الطريقة، ولا يفكرن بهذا ألاسلوب؛ بل يملن إلى التعاون معاً في حال نشب خلاف، وتطرح كل منهن نقاط الخلاف على الطاولة. لسوء الحظ، لا تعتبر هذه الطريقة سائدة في أوساط الرجال." (موظفة صربية في المعهد الديمقراطي الوطني)

"تذكّروا أنّ المرأة تزاول السياسة باستمرار في عائلتها. فهي مديرة بالفطرة، كونها تدير بيتها وأسرتها وشؤونها الزوجية وأولادها." (مشاركة مغربية)

"النساء أكثر ذكاء، ويتمتعن بحس ألامومة. من ألاسهل على النساء الاتصال بالناخبين وإلاصغاء، فعلياً، إلى شكاويهم." (مشاركة أندونيسية)

شعر العديد من المشاركين في المقابلات أنّ النساء يضفين نزاهة على العملية السياسية، ونظروا إلى صاحبات المناصب السياسية بصفتهن نساء قويات. بالفعل، يعتبر هولاء المشاركون أنّ النساء يتميّزن بالصفات التالية، فهنّ:

- موجّهات نحو العمل، فلا يتكلّمن بتفاهة وابتذال، بل يشاركن بشكل منتج مع المواطنين؛
- ملتزمات بمصلحة ناخبيهن، وواضعات أنفسهن بتصرفهم؛
- جديات بشأن القضايا التي تحتل ألاهمية؛
- صاحبات مهارات عالية في التنظيم؛
- جديات وصادقات في عملهن؛
- يمنحن ألاشخاص آذاناً سامعة.

تعتبر هذه المزايا كلها صورةً لمساهمات المرأة الفريدة من نوعها في مجال القيادة؛ وهي صفات ينبغي رعايتها وتنميتها في صفوف المرشحات والقائدات السياسات ونماذج النساء الحسنة.

تضفي النساء نقاط قوة كثيرة تعتبر، بنظر المجيبين عن ألاسئلة، أساسية بالنسبة إلى التغييرات اليومية والبعيدة المدى التي ستطرأ على نوعية الحياة– وهي تغييرات تودي إلى صياغة البرامج التي يصوّت عليها المواطنون، وفق ما جاء على لسان الكثير من المشاركين.

٩. *التوصية:* إعداد المدرّبين الدوليين بشكل أفضل

يصف بعض المشاركين في المقابلات المدرّبين الدوليين بأنهم سلاح ذو حدين. صحيحٌ أنّ المتدربين سيستفيدون كل الاستفادة من عملية التعلم، إلا أنهم سينزعجون من قلة مراعاة المدربين لواقعهم الثقافي ووعيهم له. ومن النقد البناء الذي وجّهه المشاركون للمدّربين الدوليين، نذكر ثلاث ملاحظات: ١. عدم إلمام الكلي بالدولة المضيفة؛ ٢. تطبيق الخبرات أو استخدام إلاشارات التي تلائم بلداً دون آخر؛ ٣. دمج النساء المحليات بشكل غير مناسب في عملية المشاركة في التدريب.

لكنّ فكرة التعاون مع المدرّبين الدوليين جذبت المشاركات اللواتي يسعين إلى التقدم ضمن ألاحزاب السياسية؛ وقد استفادت العديد منهن من التعاون مع المدربين المقيمين في الولايات المتحدة بالتحديد. فأشارت إحدى المشاركات المغربيات إلى ما يلي:

> *"إن اكتساب التقنيات اللازمة من المدربين الدوليين أمر ضروري جداً لتعزيز ثقة المرأة ومهاراتها في التواصل، والتدريب على تقنيات إصلاح القانون الانتخابي. نحن بحاجة إلى المزيد من هولاء الخبراء ألاجانب بحيث نتشارك في تجاربنا المتنوعة."*

يجب أن تقوم جلسات التدريب على مواد ووحدات تدريبية مراعية لثقافة معينة، بحيث تعكس التدريبات وغيرها من أدوات التطبيق، بشكل دقيق، العادات والحاجات المحلية. وقد أشارت المشاركات إلى ما يلي:

> *"البرامج وألانشطة ممتازة، لكن أي منظمة مثل المعهد الديمقراطي الوطني ستكون أكثر قيمة إذا حاولت أن تفهم ثقافة الدول حيث تعمل."* (مشاركة مغربية)

> *"لا بد من إيجاد أمثلة محلية ممكنة وقابلة للتطبيق."* (مشاركة صربية)

> *"نحتاج إلى تدريب يقوم على حالات أكثر واقعية ومحاكاة قريبة للظروف الحالية في أندونيسيا ولبيئتنا المحلية."* (مشاركة أندونيسية)

اقترح المشاركون في المقابلات تعزيز الجهود المبذولة للتدريب من خلال إقامة الشراكات والاستعدادات والمتابعة مع موظفي الدولة المضيفة، والمشاركات، والخبراء المحليين، والمدربين الدوليين، قبل الجلسات وما بعدها، للحرص على أن تكون مواد التدريب مناسبة وذات صلة بالموضوع. ويفترض هذا ألامر استقطاب المدربين من الدول التي تكون هيكليتها السياسية متوازية تقريباً مع الدولة المضيفة.

مع أنّ المدرّبين الدوليين ينجحون عادةً في إقامة صلة مع المشاركات المحليات، إلا أنّ هذا ألامر يستغرق وقتاً في بعض ألاحيان. لذا من شأن الاستعانة بمدرّبين محليين أن يساعد في رأب هذا الصدع. في هذا إلاطار، علّقت مشاركة من صربيا قائلةً: *"... لا بدّ من الاستعانة بمدرّبين من كلا الجنسين، أي رجالاً ونساء، بحيث نقدّم أمثلة محلية ومدربين محليين عوضاً عن الاكتفاء بألاشخاص المقيمين في الولايات المتحدة."* من هنا، كان أن شجع المشاركون في المقابلات على إضافة المدرّبين المحليين إلى مجموعة ألاشخاص المنتدبين للمهمة.

٦. الخاتمة

6. Conclusion

تساعد برامج الأحزاب السياسية الخاصة بالمرأة في إعداد المشاركات، ودعمهن، والهامهن بتحقيق خطوات ملموسة. وكان المجيبون عن أسئلة المقابلات قد تحدّثوا عن خطة إيجابية، مدتها عشر سنوات، تدعم مشاركة المرأة في السياسة، بالرغم من نبرة تردّد خالطت إجاباتهم، بسبب تاريخ طويل من الاستبداد وانعدام المساواة بين الجنسين والاضطرابات السياسية. جدير بالذكر أنّ الوقت يفسح أيضاً حيّزاً من الأمل بأن تساهم عملية دمج المسلكيات والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بتحقيق التطور السياسي.

إنّ التشابه بشكل عام في الممارسات الفضلى والتوصيات التي أدلى بها مشاركون من أربع دول (تختلف في ما بينها كل الاختلاف) يفترض أنّ هذه الممارسات والتوصيات يمكن أن تُطبّق في مختلف البلاد والقارات حول العالم. في هذا الكتاب، تشمل أفضل الممارسات التي تتّبعها برامج الأحزاب السياسية الخاصة بالمرأة مقارباتٍ استراتيجية أثبتت فعاليتها على نطاق واسع؛ وهي تعتبر عناصر ضرورية لضمان نجاح الجهود المبذولة لتطوير مكانة المرأة في الأحزاب السياسية. من هذه الممارسات:

- تطبيق جلسات متناغمة للتدريب على الاتصال؛
- التركيز على بناء مهارات القيادة؛
- التخطيط لمبادرات توحّد النساء من مختلف الأحزاب؛
- التعاون مع الأحزاب حول مسألة الإصلاح الداخلي؛
- تدريب النساء على تدريب غيرهن من النساء؛
- تطوير قدرات النساء المنتَخبات واستعدادهن؛
- تبادل المعلومات على الصعيد الدولي؛
- إشراك الشباب كطريقة لتغيير المواقف والمسلكيات السياسية.

أما الجهود التي دعت التوصيات إلى تعزيزها، فكانت هي نفسها في بعض المحاور الأساسية، ومنها:

- دمج الرجال في المبادرات الهادفة إلى تعزيز تقدّم المرأة في المجال السياسي؛
- تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية؛
- زيادة الاتصال بالجماعات الريفية والقواعد الشعبية؛
- إشراك النساء قبل الانتخابات وبعدها؛
- إيجاد فرص لتوليد الدخل وتأمين التمويل السياسي للنساء؛
- تأمين الأدوات اللازمة لإدارة الأدوار والمسئوليات الشخصية والسياسية؛
- رعاية النساء اللواتي يشكّلن قدوة لغيرهن؛
- تهيئة المدربين الدوليين بشكل أفضل.

في هذا الإطار، لا يخفى على أحد أهمية وصول هذه الاستراتيجيات إلى مختلف التشعبات الديموغرافية- أي السياسية، والاجتماعية الاقتصادية، وإلاثنية، وتلك الخاصة بالنوع الجنسي والفئة العمرية- فضلاً عن أهمية إنشاء الشبكات والوسائل التي تتيح للمرأة أداء دور أكبر في جدول الأعمال السياسي. بالإضافة إلى ذلك، إنّ الدمج المقصود لكل من الممارسات الفضلى والتوصيات في برامج الأحزاب السياسية الخاصة

بالمرأة من شأنه أن يعزز هذه البرامج، ويزيد من تأثيرها إلى أقصى حد. من هنا، ستكون الساحة السياسية جاهزة لتقدّم المرأة بشكل مستمر، وستستفيد المرأة كل الاستفادة من تصميم البرامج بشكل هادف.

صحيحٌ أنّ التوقعات مبشّرة بالخير، لكنّ العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أشاروا إلى أنّ تحقيق وعد المشاركة السياسية الكاملة للمرأة يشترط انتقاء عناصر محددة، منها:

- زيادة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية؛
- إقامة الشراكة بين النساء والرجال لضمان المساواة بين الجنسين؛
- التزام بتطبيق أنظمة الكوتا الأكثر فعالية؛
- تطور النظرة إلى النساء بصفتهن قائدات سياسيات متمكنات؛
- إحداث تغيير في المواقف والقوانين لتقبل النساء كقائدات؛
- ترسيخ التأثير الحكومي بحيث يتفوق على التأثير الديني؛
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي بالنسبة إلى النساء.

إذا كانت أفضل الممارسات والتوصيات، بمجملها، تُطبّق ضمن هيكليةٍ تعترف بمقومات النجاح الأساسية على المدى القصير والبعيد، فإنها تومّن خريطة لبرامج فعالة تُعنى بمشاركة المرأة السياسية، وتساهم بتمكين النساء القائدات الأفراد، وتمكين جماعات النساء كذلك. وليس هذا فحسب، بل إنها تتمتع أيضاً بالقدرة على تغيير الساحة الاجتماعية والسياسية بحيث تكون أكثر شمولية وديمقراطية، وبالتالي أكثر استدامة.

٧. لقطات من الدول
7. Country Narratives

تقدّم اللقطات التالية نظرة إلى مشاركة المرأة السياسية، مع التركيز على النساء في ألاحزاب السياسية في مختلف أنحاء المغرب وأندونيسيا وصربيا والنيبال. وهي تعكس كيف ينظر المجيبون عن ألاسئلة في مختلف أنحاء الدول ألاربع إلى تقدّم المرأة السياسي، وبالتحديد ضمن ألاحزاب السياسية، والجهود التي بذلها المعهد الديمقراطي الوطني لتسهيل هذه العملية.

فضلاً عن ذلك، تعكس هذه اللقطات نتائج البحث والمواضيع المشتركة التي تمّ التوصل إليها في المقابلات، مع تسجيل بعض الاختلافات هنا وهناك. وبغض النظر عن مواصفات ألاشخاص المشاركين في المقابلات، إلا أنّ آلاراء التي أدلى بها الجميع كانت تتشابه بشكل عام. وكانت الاختلافات قد ظهرت في بعض الفروقات البسيطة كنتيجة للخلفيات إلاثنية، والسياسية، والثقافية، والوطنية التي ميّزت ألاشخاص المشاركين.

لا بد من إلاشارة إلى أنّ النتائج تستند إلى البحث النوعي الذي يسجّل آلاراء والمشاعر وألاحكام الشخصية أحياناً لدى ألافراد الذين أجريت معهم المقابلات. فضلاً عن ذلك، من المحتمل ألا تكون بعض النتائج متوازية مع ألاوضاع أو الظروف إلاحصائية أو اللوجستية أو الفعلية التي قد يكون الخبير على علم بها في منطقة معيّنة. غير أنّ هذا ألامر لا يدعو إلى التشكيك بالنتائج، بل يوفّر معلومات ثمينة عن الفجوة بين الواقع والمتصوّر بالنسبة إلى بعض المجيبين عن ألاسئلة (الذين يعكسون شريحة معينة من المجتمع)، كما يؤمّن ألاساس اللازم لاكتشاف سبب انتشار هذه الفجوات، وكيف يمكن للمسئولين عن البرنامج أن يمدّوا الجسور ما بينها.

المغرب

تاريخ برامج المعهد الديمقراطي الوطني

عمل المعهد الديمقراطي الوطني بشكل ناشط في المغرب، حيث قام بتعزيز المؤسسات الديمقراطية منذ العام ١٩٩٧. وقد أقام المعهد رابط شراكة متيناً مع مجلس النواب المغربي، من خلال مساعدته في تعزيز هذه المؤسسة التشريعية عبر تدريب الموظفين، وتنفيذ برامج الاتصالات الاستراتيجية وغيرها من برامج التنمية للمؤسسة. في الوقت نفسه، ركّز المعهد على تقوية دور المجتمع المدني، ومساعدته على إشراك المواطنين في أهم القضايا الاجتماعية والسياسية التي تواجه الدولة، وعلى تعزيز مشاركة المرأة في السياسة. وكان المعهد الديمقراطي الوطني قد نظّم، بدعوة من اللجنة الاستشارية لحقوق إلانسان، بعثة المراقبة الدولية ألاولى في تاريخ المغرب لمناسبة الانتخابات النيابية التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

بإلاضافة إلى ذلك، يعمل المعهد الديمقراطي الوطني من أجل زيادة مشاركة النساء كأعضاء في الحزب والهيئة التشريعية. وقد أقام المعهد شراكة مع النساء البرلمانيات، لزيادة فعاليتهن كمشرّعات وتبديل نظرة المجتمع تجاه مفهوم القيادة النسائية، بهدف تشجيع المزيد من النساء على المشاركة في الحياة السياسية. من هنا، كان أن قدّم المعهد للنساء ألاعضاء في مجلس النوّاب المساعدة التقنية، فاستضاف الندوات وورش العمل حول مشاركة المرأة في السياسة، وسلّط الضوء على فرص التشبيك التي يمكن أن تتاح للمرأة. فضلاً عن ذلك، قدّم المعهد دعمه للجهود التي بذلتها نساء رائدات عدة في المجال السياسي، وذلك خلال إنشاء المنتدى البرلماني النسائي، وهو تجمّع مفتوح أمام كل أعضاء البرلمان من النساء اللواتي يتطلعن للتأثير على السياسة ولفت الاهتمام إلى القضايا التي تعود بالمنفعة على النساء. وليس هذا فحسب، بل قدّم المعهد الديمقراطي

الوطني أيضاً المساعدة التقنية إلى منظمات المجتمع المدني المحلية مثل "اتحاد العمل النسائي" الذي يشجع النساء على المشاركة في الحياة العامة. إلى جانب ذلك، شاركت أكثر من ثلاثين امرأة مغربية في مبادرة "شركاء بالمشاركة"، وهي أكاديمية إقليمية لتنظيم الحملات في منطقة المغرب التي نُظّمت في مراكش والرباط.

لكن لما كان الدعم العام الذي تلقّته المرأة عند مشاركتها في السياسة فاتراً خلال انتخابات العام ٢٠٠٢، فقد باشر المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً بحملات اتصال شملت نشر ملصقات إعلانية في ١٠ مدن مغربية، وإعلانات إذاعية وتلفزيونية، إلى جانب آلاف من المطويات والنشرات في الصحف. خلال ذلك الوقت أيضاً، تمكّن المعهد ومنظمات المجتمع المدني المغربية من إقناع الأحزاب السياسية باعتماد حصص نسبية، طوعاً، بحيث يُودي ذلك إلى انتخاب ثلاثين امرأة من أصل المرشّحات المدرجة أسماؤهن على اللوائح النسائية. وقد وافقت الأحزاب على إدراج أسماء النساء في اللوائح الأساسية، وتسخير الموارد الحزبية لدعم ترشيحات النساء. فكان أن فاقت النتائج التوقعات، حيث نجحت ٣٥ امرأة في الانتخابات عام ٢٠٠٢ – وهي زيادة هائلة وضعت المغرب على قمة العالم العربي في ما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية.

بلغ التمويل الإجمالي الذي ناله مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في المغرب بـ: = ١١٦٧٢٩٨١.٠٠ دولار

معلومات عامة

منذ أن نال المغرب استقلاله السياسي عام ١٩٥٦، أصبح يتّبع نظام تعدد الأحزاب القائم على حكومة ائتلافية؛ إلى أن أصبح المغرب يضم ٣٢ حزباً سياسياً عام ٢٠٠٨. وقد جرت العادة أن يتولى الملك، في ظل هذا النظام الملكي المركزي، إدارة البلاد، فيُعيّن من خلاله رئيس الوزارة والوزراء الأربعة الأساسيين في الحكومة. جدير بالذكر أنّ الملك الحالي، أي محمد السادس، يجسّد إيديولوجية غربية الطابع، وبالتالي فقد تمكّن من نقل البلاد من الحكم المحافظ الذي ميّز ولاية الملك حسن الثاني. فضلاً عن ذلك، شهد المغرب تحولات عدة على صعيد التأثيرات الدينية، مع دورات متناوبة من التيار الليبرالي تارة والمحافظ طوراً، وبالتحديد داخل المدن. مؤخراً، أشار بعض المغاربة إلى إعادة انبعاث الأصوليين الإسلاميين في مناطق عدة، خاصة في المدن.

كانت الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٧ حدثاً بارزاً، وقد اعتبرت الانتخابات الأكثر "ديمقراطية" في تاريخ المغرب. غير أنّ الناخبين أعربوا عن سخطهم تجاه الأحزاب السياسية والحكومة، حيث بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع معدلاً متدنياً بلغ ٣٧٪، بالمقارنة مع ٥٨٪ عام ١٩٩٧ و٥٢٪ عام ٢٠٠٢.

يشهد المغرب في الوقت الحالي، كجزء من تحوّله التدريجي نحو الديمقراطية، دمجاً بطيئاً للنساء في السياسة. عام ٢٠٠٢، أقرّ المغرب كوتا انتخابية قوامها ٣٠ مقعداً في المجلس النيابي، تستفيد منها النساء المرشحات في اللائحة الوطنية. فضلاً عن ذلك، أصبح من واجب الأحزاب في الانتخابات الأخيرة تسمية ثلاثين امرأة مرشّحة ضمن لوائحها. جدير بالذكر أنّ مجلس النواب المغربي كان قد استقبل، قبل فرض هذه الكوتا، ما لا يتجاوز الأربع نساء معاً في ولاية واحدة. عام ٢٠٠٧، تمّ تعيين النساء كوزيرات في سبع من أصل الحقائب الوزارية الأربع والثلاثين؛ كما انتخبت أربع وثلاثين امرأة كنائب في البرلمان، رغم أنّ عددهن كان قد بلغ خمساً وثلاثين عام ٢٠٠٢: فزرع هذا الانخفاض الهلع في ذهن بعض الأشخاص الذين اعتبروا أنه يعكس التحديات المستمرة التي تواجهها المرأة. غير أنّ الحماس للعمل بقي كبيراً؛ فحفّزت الانتخابات البلدية التي شهدها المغرب عام ٢٠٠٩ النساء على الترشح، والمشاركة في السياسة على الأصعدة كافة.

خلال الفترة المؤدية لانتخابات ٢٠٠٩، أثارت المنظمات النسوية مشكلة التمثيل السياسي الضعيف للمرأة على المستوى المحلي. كان بعض

هذه المنظمات يدافع عن فكرة اعتماد نظام اللوائح التي يتناوب المرشحون الرجال والنساء على بعض مراكزها؛ فيما مارس البعض آلاخر، وبالتحديد المجموعات النسوية المحافظة، ضغوطات على ألاحزاب السياسية كي توقّع على مدوّنة سلوك تلزمها بإدراج مرشّحات ضمن اللوائح الحزبية. في الوقت الراهن، تخضع هذه القاعدة لاخذ ورد داخل البرلمان، حيث يشكك العديد من النواب في شرعيتها، بالرغم من أنّ الانتخابات النيابية ألاخيرة كانت قد شهدت اعتماد آليات مشابهة. من هنا، لا شكّ في أنّ هذه القضية تحتل مكانة حاسمة بالنسبة إلى تمثيل المرأة سياسياً على الصعيد المحلي.

وكانت مراجعة مدوّنة ألاسرة التي أُقرّت عام ٢٠٠٤ قد اعتبرت نقطة مهمة في سجل نجاحات المرأة. فقد أصبح الزوجان، نتيجة لذلك، يتحمّلان مسئوولية متساوية ضمن ألاسرة؛ كما أُبطل الواجب الذي يلزم الزوجة بإطاعة زوجها، ورُفع الحد ألادنى للزواج لدى النساء من ١٥ إلى ١٨ سنة. فضلاً عن ذلك، حملت مدوّنة ألاسرة حقوقاً متساوية للزوجين عند الطلاق، في خطوة وصفها العديد من ألاشخاص الذين شملتهم المقابلات بالمهمة والهادفة.

أجريت ٢١ مقابلة بإلاجمال في المغرب ما بين ٣ و٦ كانون ألاول/ديسمبر ٢٠٠٧. وكانت المقابلات قد شملت أربعة من موظفي المعهد الديمقراطي الوطني، و١٣ مشاركة في برامج المعهد الخاصة بالمرأة، وأربعة مشاركين من جهات خارجة عن المعهد.

الديمقراطية في ألافق

يشهد المغرب مرحلة انتقالية سياسية خلال توجهه نحو المزيد من الديمقراطية. وكانت تطورات ملحوظة قد طالت العملية السياسية بما يعود بالفائدة على النساء، وبالتحديد المشاركات في برامج المعهد الديمقراطي الوطني خلال السنوات العشر الماضية. صحيح أنّ النساء الساعيات إلى المشاركة في الحياة السياسية يصطدمن بعراقيل عدة، إلا أنّ العديد من المشاركين في المقابلات أفادوا بأنّ الساحة الاجتماعية في المغرب تشهد تطورات أساسية وإيجابية ملحوظة. وقد ترافق هذا الحماس مع لمسة من الواقعية: فصحيح أنّ التغيير واعد، إلا أنه بطيء الوتيرة. وأشارت المشاركات إلى ما يلي:

"يتقدّم المغرب على خطى الديمقراطية. فنحن لا نعيش اليوم في عصر السبعينات، والحال أفضل مما كانت عليه حينها. يغلب الوضع الديناميكي على السياسة؛ كما إننا ثقافة تقوم على التواصل بفضل كل تحركات النساء في مجالَي السياسة والثقافة على المستويات كافة. كانت انتخابات العام ٢٠٠٧ امتحاناً حقيقياً، أو قل يقظة. فليس من المقبول أن يكون ٧٠٪ من السكان قد امتنعوا عن التصويت. حتى في ظل الجهود التي تبذلها مجموعات المجتمع المدني للوصول إلى الشعب، تُظهر نسبة المشاركة هذه انعدام الثقة بالنظام والحكومة في أوساط الناخبين. ولعل ألامر يعود إلى اللامبالاة أو توقيت الانتخابات (منتصف الصيف، السنة المدرسية، أو خلال شهر رمضان). كل ذلك خلف تأثيراً على نسبة المشاركة بطريقة أو بأخرى. إننا نحاول المضي قدماً. للأسف لا تشكل النساء بشكل عام "جزءاً من البرنامج بعد"؛ فنحن لا نزال في مجتمع قبليّ."

"يشارك الشعب المغربي أكثر في السياسة، ويتخذ القرارات، كما يشارك في العملية الانتخابية. خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، كان الجزء ألاكبر من العملية الانتقالية مضنياً؛ لكنّ القوانين الانتخابية قد تغيّرت، وألامور أصبحت أكثر تنظيماً اليوم. على سبيل المثال، أصبحنا نجري انتخابات تشريعية وبلدية. ما يعني خطوة إضافية باتجاه الديمقراطية."

لقي الكثير من الأشخاص تشجيعاً بفضل التغييرات التي تصوّر تقدّم المرأة، كما هو ظاهر في مختلف القطاعات. فعلى الصعيد الاقتصادي،

سجّلت النساء نسبةً أكبر من المشاركة وأصبحن يحظين بفرص عمل أفضل، نتيجة القوانين التشريعية إلى حدٍّ ما، كقانون العدالة والمصالحة، وقانون الحق بالعمل. أما على الصعيد السياسي، فقد ازداد نشاط المرأة ومشاركتها في الحياة العامة منذ العام ١٩٩١، نتيجة تواقيع مليون من النساء اللواتي توحّدن من أجل إصلاح القانون الأسري. ولعل إحدى الدلالات الملحوظة على التقدم في هذا المجال هو المراعاة الشديدة التي توليها وسائل الإعلام لقضية المساواة بين الجنسين. فقد أشارت المشاركات إلى ما يلي:

"الأمور جيدة جداً وفي تقدم ملحوظ. لقد انطلقنا من الصفر وها نحن قد حققنا الكثير. فالمغاربة يرغبون في التغيير، وها نحن نلمس التغييرات في المجالات كافة، من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧."

"لقد قفز المغرب قفزة كبيرة وأجرى تغييرات واضحة؛ ونحن نتوقع إجراء المزيد من التغييرات في المجالات كافة، وبالشراكة مع المنظمات غير الحكومية أو الأحزاب السياسية. لقد أصبح المواطنون يتحكمون بحياتهم أكثر فأكثر."

"الأمور تسير بالاتجاه الصحيح. لقد سادت في المغرب فلسفة جديدة، ومنظور سياسي جديد... صار المجلس النيابي يضمّ ٣٥ امرأة منتخبة. كل هذه تغييرات ملحوظة وإيجابية، مثل مراجعة القانون الأسري، ومنح المزيد من الحريات. ولا ننسى العدد الكبير من منظمات المجتمع المدني الناشطة كذلك."

"للمرأة رأي في السياسة... فالنساء ممثّلات اليوم لا في القضايا التي تهم النساء فحسب، بل في سائر القضايا المطروحة أيضاً."

لقد سجّلت مراجعة المدونة خطوةً أساسية بالنسبة إلى تأمين المساواة بين النساء والرجال في المغرب؛ وهذا ما تثبته كثرة تداول هذه الكلمة في المقابلات. ويعتقد الكثيرون أنّ هذا الأمر سيسهم في تقدّم مكانة المرأة السياسية، من خلال تساوي الفرص بين الرجال والنساء، رغم الاعتراف بأنه لن يحدث بين ليلة وضحاها.

استوحت النساء في مسيراتهن من أفكار الملك محمد السادس التقدمية، وقد لمسن دعماً واسعاً من الشعب تجاه مجتمع مغربي أكثر عدلاً وديمقراطيةً بحق.

أبدى الكثير من المشاركين في المقابلات تفاؤلهم تجاه دور النساء المغربيات في السياسة، إلا أنّ البعض أعرب عن شكه في إمكانية حدوث هذا التغيير خلال السنوات العشر المقبلة، وكان واضحاً في تحديده للعراقيل المتبقية. من هذه العراقيل أنّ النظام السياسي في المغرب ما زال قائماً على ثقافة اجتماعية تاريخية "ذكورية"، حيث "الرجال يتحكمون بمجريات الأمور، والنساء يمتثلن لمطالبهم". ومن المخاوف الأخرى أن يؤدي الخوف من التغيير في أوساط المغاربة إلى احتكار المعلومات والسلطة، وهذا ما أشار اليه المشاركون عندما تحدّثوا عن الأشخاص "الذين لا يهتمون إلا بمصلحتهم".

مع أنّ المشاركين في المقابلات سلّطوا الضوء على التوجه السياسي الإيجابي الذي يسلكه المغرب اليوم، إلا أنّ الانبعاث المفاجىء والمتزايد للتيار الإسلامي الأصولي طرح بعض المخاوف في وجه هذا التقدم. فأعربوا عن تخوّفهم قائلين:

"تسود بعض المخاوف من إمكانية التلاعب ببعض النساء والتحكم بهن. لكنّ النساء قويات، ولا يقتنعن بسهولة من المتحفّظين الإسلاميين. هؤلاء النسوة يعملن جنباً إلى جنب مع الرجال بكل ما أوتين من قوة..."

"إنّ نموّ الحزب السياسي الإسلامي أمر خطير. فهو يجتذب النساء اللواتي لم يحقّقن مستويات عالية من العلم ويشيع في أوساطهنّ كل تلك الأمور السلبية عن النساء في البرلمان. في هذا الإطار، لا بدّ من تسجيل حالة الأسر الثلاث في الدار البيضاء التي أوشكت على سحب بناتها من المدارس وارغامهن على ارتداء الحجاب الكامل. غير أنّ أحد المشاركين أقنع الأسر بالعكس. رغم ذلك، لا يمكننا أن ننفي خطورة هذا التوجه."

بالإضافة إلى ذلك، لا تبدو سائر النساء مقتنعات بقوة الرأي السياسي الذي تتمتع به المرأة في المغرب. ففيما أكّد البعض على أنّ صوت المرأة قويّ في السياسة، تجدّ آخرين أقل اقتناعاً:

"نعم، للنساء رأي طبعاً. تضمّ الحكومة اليوم سبع وزيرات، والملك بنفسه يحارب من أجل هذه النهضة. والدليل واضح اليوم على أنّ المرأة أصبحت تملك رأياً. ففي السابق، لم يكن باستطاعتها أن تطلّق زوجها، أو أنّ الرجل كان بوسعه أن يطلّقها عن طريق المحكمة من دون أن تعرف زوجته بالأمر. أما اليوم، فأصبح بإمكان كلاهما أن يلجأ إلى المحكمة، وصار الملك يتابع القضايا كلها. هذا ما نسميه بالمساءلة، وهذا ما يُعرف بالانتقال نحو الديمقراطية (بالمقارنة مع حالة الركود السائدة سابقاً)."

"إنّ صوت النساء في السياسة والانتخابات صوت ضعيف... فالنساء يفضّلن نشاط المجتمع المدني، لأنه يعود عليهن بالنجاح والمناصب القيادية في هذا الوسط بالذات (بخلاف الأحزاب السياسية)."

تجدر الإشارة إلى التفاوت الحالي في المناطق حيث تتمكن المرأة من الإدلاء برأيها في الحياة العامة المغربية. فمن المعروف أنّ المرأة تتمكن من التعبير عن رأيها بشكل أفضل في أوساط المجتمع المدني منه في الأحزاب السياسية، وبالتالي فإنّ قدرتها على إعداد البرامج السياسية تكون أفضل.

سياسة الملك التقدّمية مصدر الهام بالنسبة إلى النساء

يظهر الملك محمد السادس كشخص مهّد الطريق للتغيير بفضل انفتاحه وايمانه بأنّ المرأة شريك متساوٍ في عملية تطوير البلاد.

جدير بالذكر أنّ أيديولوجية الملك تعتبر قوة أساسية دافعة بالنسبة إلى هؤلاء النسوة الطموحات والقويات. في هذا الإطار، سُجّل حماسٌ ملحوظ بين المشاركات:

"بصفتي داعية إلى حقوق المرأة وناشطة سياسية، فقد لمست العديد من التطورات منذ قدوم الملك الجديد. فلا يخفى على أحد مدى التقدم الذي حققته المرأة، بفضل إصلاح القانون الأسري مثلاً. وكان الملك قد شارك مشاركة فعلية في سبيل تحقيق هذا الإنجاز. فلا نستطيع إلا أن نلحظ الإصلاحات المفيدة، ومنها التي صبّت في مصلحة النساء، كقانون الجنسية ووضع المرأة القانوني على سبيل المثال. ولا ننسى الإصلاحات في مجال العمل ونظام الكوتا أيضاً."

"لقد حرّكت الحكومة والملك نفسه عجلة حوار حقيقي حول القضايا المطروحة في المغرب. صار مستوى الشفافية أكبر، مما ساعدنا في تكوين رؤية مستقلة حول مستقبل المغرب."

"أصبح بإمكاننا اليوم أن نلمس تحركاً معيّناً. فحتى لو كنت فقيراً في المغرب، بإمكانك أن تلمس هذا التحرك في المغرب، لا سيما في المدن. فالملك يشرف على تحريك عجلة الأعمال. قبل انتخابات أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لم أكن أومن بالتغيير، وبالتحديد بين ١٩٩٩ و٢٠٠١. كنت أفكّر في الهجرة من المغرب، فأنا امرأة ناشطة ولي بنات. لم أكن أثق بالملك في بداية الأمر. لكنه نجح بتغيير رأيي من خلال تعديل القانون الأسري. ترافق قدوم هذا الملك مع قوانين ومقاربات جديدة."

وصف المشاركون في المقابلات، وبالتحديد المشاركات في برامج المعهد الديمقراطي الوطني، التغيير الذي دعا إليه الملك محمد السادس بأنه "نهضة". فشعرن بوجود علاقة تبادلية مع الملك؛ سيما وأنه دعم تقدّم المرأة عن طريق إقرار التشريعات التي تنادي بحقوقها، وعبّر عن وجهة نظر تقدمية، وطالب بالتغيير السياسي، فيما كانت النساء يعبّرن عن التزام فاعل بالمشاركة السياسية ويعتنقن موجة التغيير. في الواقع، مع أنّ عدد النساء في المناصب المختلفة كان مرتفعاً بشكل ملحوظ (وهذا ما أشار إليه كل مشارك في المقابلات)، إلا أنّ مراجعة القانون الأسري المغربي، والدعم القوي الذي أبداه الملك، يعتبران مؤشراً أكبر على التغيير والأمل الذي شعرت به النساء اللواتي أجريت معهن المقابلات. ومع أنّ المشاركين لم يتعمّقوا في رأيهم بأصول السياسة التقدمية التي يؤمن بها الملك محمد السادس، إلا أنّ بعض المغاربة يتحدّثون بشكل عام عن الأساس الذي تشكّله ثقافته الأوروبية في هذا المضمار.

صحيح أنّ جهود الملك قد ساعدت في تقدّم مكانة المرأة في المغرب، إلا أنّ العديد من المشاركين في المقابلات أعربوا عن قلقهم من أنّ جهوده وحدها لا تكفي. فقد علّقت إحدى المشاركات: "الملك ينفّذ ولا يكتفي بإعطاء الوعود. إنه مناصر لقضايا المرأة، لكنه لا يستطيع تحمّل هذه المهمة على عاتقه بمفرده." وكان المجيبون عن الأسئلة على ثقة بأنّ بوادر التغيير تلوح في الأفق، رغم قولهم بأنه الملك وحده لا يستطيع إحداث هذا التغيير.

تلكؤ الأحزاب السياسية يخيّب الآمال

في هذا السياق، تُوجَّه أصابع الاتهام إلى الأحزاب السياسية بصفتها الكيان المحدد الذي يثني النساء عن التقدم. وقد وصف معظم المشاركين في المقابلات، لا كلهم، مجتمعاً مدنياً تتمتع فيه المرأة بقدرة على التعبير عن رأيها – بشكل يتعارض مباشرة مع الأحزاب السياسية التي لا تتيح للمرأة الفرصة نفسها. في الواقع، في خضم مشاعر الإلهام والتفاؤل التي تترافق مع التقدم السياسي الواضح الذي تختبره المرأة، يبدو أنّ الأحزاب السياسية لا تستوعب هذه الطاقة السياسية الجديدة، وأنها الأقل دعماً لمشروع تمكين المرأة السياسي بين سائر القوى الفاعلة الأساسية. وفي ظل تمثيل المزيد من النساء في المناصب السياسية، أقدم المشاركون في إجاباتهم على وصف ثقافة حزبية تفتقر، بشكل حاد، إلى الديمقراطية الداخلية التي يفترض بالأحزاب عادة أن تدعمها.

فضلاً عن ذلك، أفاد معظم المجيبين عن الأسئلة أنّ الخطوات الإيجابية الملحوظة التي تمّ تحقيقها في مجال المساواة بين الجنسين لم تنتج بفضل مساعدة الأحزاب السياسية، حيث ما زال الانحياز باتجاه الذكور طاغياً، لا سيما في المواقف والبنية التنظيمية الداخلية. هنا، أشارت المشاركات في برامج المعهد إلى ما يلي:

"تشكّل الأحزاب السياسية جزءاً كبيراً من المجتمع. لكنّ وصول الناشطين السياسيين إلى عملية صنع القرار أمر صعب. هذا المصعد معطّل!"

"في الوقت الحالي، يشعر الرجال والنساء بأنّ المرأة باتت عبئاً مفروضاً على الأحزاب السياسية، ولا أحد، لا في الحكومة ولا الأحزاب السياسية ولا المملكة، يقدم على تحمّل مسئولية هذا الأمر".

"النساء عنصر فاعل في الأحزاب، لكن في الوقت الراهن ليست الأحزاب مقتنعة بأهمية قضايا النوع الجنسي؛ بل تكتفي باستغلال النساء كبيادق لأغراضها الخاصة. كل ذلك بسبب هيمنة الطابع الذكوري على الأحزاب ولأنّ النساء يعتبرن اليوم منافسات للرجال... طالما أنّ الجيل الراهن من الزعماء الحزبيين موجود، فإنّ النساء لا يحققن الكثير من الإنجازات... وبالتالي لن يكون من محفّزات كثيرة تحثّ النساء على المشاركة في السياسة."

تزداد خيبات الأمل إذ يدرك الأشخاص أنّ الأحزاب السياسية هي رهن المصالح الشخصية، وهذا هو أحد مؤشرات التخلف وفقاً لبعض المشاركين في المقابلات[٤]. فضلاً عن ذلك، يعتقد العديد من المجيبين عن الأسئلة أنّ انتشار الكثير من الأحزاب السياسية يضعف من قوة البرامج الحزبية، وأنّ الكثير من أعضاء الأحزاب يقاومون موجات التغيير ولا يبدون أيّ استعداد لتطبيقه. من هنا، فإنّ الأطراف المشاركة في تغيير هذه العقلية – كالمعهد الديمقراطي الوطني والملك نفسه – يواجهون تحديات جمة، بحسب الإجابات. في هذا السياق، أشار أحدهم:

"لقد خاب أملنا بالأحزاب السياسية. الملك يطمح إلى الديمقراطية فعلاً، وهذا يظهر في اختياره لرئيس الوزراء والقانون الذي يدعمه. إنه يعطينا درساً، لكن الأحزاب لا تحذو حذوه. والملك لا يستطيع بناء الديمقراطية وحده؛ فهو يواجه مشكلة: يريد تطبيق حكم الديمقراطية والتأثير بالناس، وهو فعال جداً، كما يتحرّك بسرعة لأنه يريد التعويض عن الوقت الذي ضاع سدى. يريد تثقيف الأحزاب، لكنه يحمّلها المسؤولية في الوقت نفسه مع أنها لا تتألّف بالضرورة من أشخاص كفوئين. باختصار، إنّ أعضاء الأحزاب السياسية يحتاجون إلى المزيد من الخبرة."

مع أنّ الحركة النسوية في المغرب استفادت كل الاستفادة من حضور الملك الذي أراد أن تكون بلاده دولة عصرية، إلا أنّ الدعم الذي يقدّمه قادة الأحزاب السياسية للنساء ما زال يعتبر سطحياً. وقد وصفت المشاركات تجاربهن مع أحزابهن السياسية، فركّزن على ما سمعنه فيها من تعليقات الرجال مثل: "لمَ القلق بشأن إدراج اسمك على اللوائح الحزبية، وأنت مدرجة ضمن لائحة المرشحين الوطنية؟" و«أترين، بما أننا نعيّن النساء في المناصب اليوم، يجب أن تكوني راضية."

رغم أنّ الأرقام تشير إلى نجاح متزايد في دمج النساء ضمن هيكلية الأحزاب السياسية، إلا أنّ بعض المشاركات أعربن عن امتعاضهن لثبات الرجال على مواقفهم الرجعية، لا بل إنّ الأمر يسري على بعض النساء أيضاً ضمن الأحزاب السياسية. فالعملية الديمقراطية التي تتغلغل في الحياة المغربية لا تنعكس على الأحزاب السياسية.

شعرت الكثير من المشاركات، وبالتحديد أولئك الناشطات في العمل السياسي، أنّ الأحزاب السياسية لا تشملهنّ عن حقّ أو لا تأخذهن على محمل الجد، مما أسبغ عليهن شعوراً بأنهنّ "دمى" يحرّكها صاحب العرائس. ولعلّ هذه الهيمنة الذكورية تظهر بشكل واضح، كما وصفتها إحدى المشاركات، من خلال مقاومة الأحزاب السياسية لموجة التغيير، وبالتحديد في ما يتعلق بالنساء في المناصب القيادية.

لعلّ صراع المرأة السياسي هو أحد انعكاسات التغييرات الاجتماعية السياسية الأوسع في المغرب. فقد أفادت بعض إلاجابات بأنّ نسبة المشاركة الدنيا في انتخابات العام ٢٠٠٧ هي إشارة واضحة إلى رغبة المجتمع في تغيير ما، عوضاً عن مجرد شعور باللامبالاة. كيف لا والمشاركة المتدنية، بالنسبة إلى الكثيرين، هي علامة على مطالبة الشعب بمزيد من المساءلة والشفافية بين المسؤولين المنتخبين، مما يمكن أن يؤدي إلى تغيير لا رجوع عنه في أوساط المواطنين المغاربة. وينبع هذا التغيير من دمج عميق للمثل الديمقراطية في مواقف العامة والمشاركة المدنية في العملية السياسية. وقد أشارت المشاركات:

---

٤ من المثير للاهتمام أنّ احدى المشاركات وصفت هذه الذهنية السياسية الأوسع التي تميّز النساء كما الرجال، فقالت: "بعض النساء لا يكافحن من أجل تأمين حقوق كل النساء، ولكن تحقيقاً لمنفعتهن الشخصية فحسب. ولا تلقى المرأة تشجيعاً على دخول مضمار السياسة، إلا للحصول على مقعد في البرلمان أو البلدية فحسب."

"تغلب على ألاحزاب السياسية العقلية الذكورية، وينعدم التواصل بين ألاحزاب والمواطنين، وهذا ما يعرف بانعدام "سياسة التقارب" . بعبارة أخرى، ليس من السهل على العامة أن يزوروا المكاتب الحزبية؛ فهي لا تفتح أبوابها أمامهم إلا يوم الانتخابات أو في فترة تنظيم الحملات الانتخابية. فتبقى ألاحزاب هامدة حتى فترة تنظيم الحملات، مما يؤدي إلى نفور المواطنين. ولا تعمد هذه ألاحزاب إلى الاتصال بالمناطق المختلفة."

"لقد خبر المجتمع تغييراً كبيراً، لكنّ ألاحزاب لم تفعل. فألاهداف التي كانت تساهم في استقطاب الناس في الماضي لم تعد تفعل ذلك آلان. . . لم نعد نتّبع تلك التعريفات الرنانة مثل الشرق ضد الغرب والحرب الباردة. بات الناس أقل ثقافة واطلاعاً من قبل، وأقل اهتماماً بالسياسة أيضاً. في أيامنا هذه، أصبح الناس يكثرون من المطالب ويرددونها على مسامع الوزراء، وهم يسألون: "ما الذي تستطيع إنجازه من أجلي؟" ولا يخفى على أحد أنّ قادة ألاحزاب والوزراء ليسوا معتادين على هذا ألامر."

"إنّ نسبة المشاركة التي بلغت ٣٧٪ تستند إلى قوانين انتخابية طوعية لا إلزامية، وهي تشير إلى الديمقراطية الحقة؛ لكنها تشير أيضاً إلى أنّ ٦٣٪ من ألاشخاص قد امتنعوا عن التصويت."

"لا يضمّ المغرب أحزاباً سياسية فعلية. نعم، ألاحزاب السياسية موجودة لكنها غير فعالة. في هذا إلاطار، يشكّل العام ٢٠٠٧ بدايةً لإنشاء ألاحزاب القوية التي تتمتع بتأثير نافذ. . . من جهتها، تفيد المشاركة المتدنية بأنّ المواطنين ليسوا مستعدين ليكونوا جزءاً من نظام سياسي ضعيف. إنهم يريدون المزيد."

بالإضافة إلى ذلك، تُعزى قلة المشاركة في الانتخابات، وبالتحديد في أوساط الناخبين الشباب، إلى خيبة أمل في خيارات المرشّحين المتوافرين. فيعتقد الكثيرون أنّ البرلمان لا يتمتّع بقدرة حقيقية على إحداث تغيير في ظل النظام الملكي، أو حتى على تحسين حياة المواطنين أو تخفيض معدّلات البطالة المرتفعة. كما يشعر الكثيرون بخيبة أمل نتيجة عدم تمتع ألاحزاب السياسية برؤيا للمستقبل، لا بل إنّ البعض يربط هذا الاستياء بانتشار المخدرات في أوساط الشباب بشكل متزايد.

رغم أنّ نسبة المشاركة في العام ٢٠٠٧ سجّلت مكاسب بالنسبة إلى النساء في المغرب، إلا أنّ البعض شعر بأنّ النساء قد أُقصينَ بشكل كبير عن الانتخابات الماضية. وقد أفادت المشاركات بالتحديد أنّ النساء اللواتي انتخبن في السابق لم يُدرَجن على اللائحة الوطنية، وأنّ المال، لا دعم الحزب السياسي، هو الذي يحدد مشاركة المرأة السياسية. تجدر الإشارة إلى أنّ المال يعتبر أحد أهم الحواجز التي تقف في وجه النساء الطامحات إلى العمل السياسي. فألاحزاب السياسية في المغرب لا تتلقى تمويلاً من الحكومة لتنظيم حملاتها، وهي نادراً ما تتّكل على المرشّحين ألافراد لتمويل حملاتهم الخاصة، مما يؤثّر سلباً على النساء بشكل عام. ووفقاً للخبراء السياسيين المغاربة، إنّ المبالغ اليسيرة التي توضع بتصرّف ألاحزاب من أجل تمويل الحملات الانتخابية نادراً ما تُوظّف بخدمة المرشّحات، هذا إذا تمّ توظيفها.

لكن لعلّ العائق ألاكبر الذي يقف في وجه المرشّحات النساء يتمثّل بألاحزاب السياسية. في هذا إلاطار، يشير بعض ألاشخاص الذين شاركوا في المقابلات إلى أنّ النساء يشعرن بالخيبة نتيجة طبيعة النظام الداخلي لألاحزاب السياسية الذي لا يعكس الديمقراطية السياسية المتطورة في البلاد ككل. في الواقع، خبّر العديد من هؤلاء ألاشخاص عن أخبار التلاعب بالنظام الداخلي للحزب تحقيقاً للمصالح الشخصية. على سبيل المثال، يجد المرء أنّ النساء ما وصلن إلى اللوائح الحزبية إلا بفضل ترشيح ألاصدقاء أو ألاسر لهنّ، عوضاً عن الناخبين المنتشرين على نطاق واسع. أما اللواتي يشغلن منصباً سياسياً، فيجدن صعوبة في الوصول إلى جوهر الماكينة الحزبية. فالواقع يقول إنّ معظم ألاحزاب السياسية ترفض الاقتراحات التي يتقدّم بها ألاعضاء ذوو الفكر التقدمي، والداعية إلى إعادة التنظيم الداخلية للحزب ودمج النساء في المناصب القيادية. وقد أعربت معظم المشاركات في البرنامج عن آرائهن بالقول:

"في بداياتي، كان الناس ينادون بجمعية خاصة للنساء. فقلت في نفسي: "لماذا؟ فنحن في مجتمع ذكوري وأنثوي على السواء." أما الآن، فأفهم مدى حاجتنا إلى جمعية نسائية؛ فالرجال يتصارعون في ما بينهم، وضد النساء أيضاً. إنهم يستغلون النساء ليقولوا: إننا نضمّ نساءً في طاقم عملنا."

"لم يتغيّر القادة منذ عهد بعيد. التجديد معدوم. فالمعارف والوسائط أهمّ من المهارات التي تتمتع بها لتحقيق التقدم. مثلاً، إنّ زعيم فرع الشباب في حزبنا هو رجل في التسعين من العمر وابنه البالغ من العمر ٦٠ عاماً يترأس فرع الشباب."

"تخشى ألاحزاب السياسية اليوم من المساءلة. يجدر بها أن تتقدّم نحو الديمقراطية. إنّ الكوتا الحزبية المخصصة للنساء تبلغ ٣٠٪، فيما تصل إلى ٥٠٪ في البرلمان والبلديات، وهذا أمرٌ جيد جداً. لكنّ اللائحة الوطنية لا تتضمن أكثر ألاشخاص كفاءة."

"يستقطب المسؤولون النساء كناشطات سياسيات، لا كقائدات. فالرجال يبدون مقاومة تجاه تعيين النساء في منصب القائدات، وذلك بسبب الذهنية الذكورية المتحجرة. ومع أنّ الجهود تُبذل لإشراك النساء، إلا أنّ وتيرة التغيير والتحول إلى الديمقراطية بطيئة جداً... فالمجتمع غير مستعد للضغط على ألاحزاب من أجل تحقيق هذه التغييرات؛ ما زالت عملية اتخاذ القرارات تتمّ من ألاعلى إلى ألاسفل، والنساء كما تعلمون لا يشغلن المناصب العليا. من هنا، فإنّ ألاحزاب غير مستعدة لتحقيق هذه التغييرات."

وقد عبّر أحد موظفي المعهد الديمقراطي الوطني عن شعور مشابه عندما قال:

"النساء يثابرن في عملهنّ الحزبي، ويقمن بكل ألاعمال التنظيمية، لكنهن لا يتمتعن بأي سلطة على صنع القرارات. لكن العام ٢٠٠٧ شكّل منعطف طرق، حيث أثبتت النساء قدرتهنّ على تنظيم مسيرتهنّ."

فضلاً عن ذلك، من الصعب على القادة الشباب بشكل خاص، أرجالاً كانوا أم نساء، وبالتحديد أولئك الذين يتمتعون برؤيا سياسية جديدة، أن يحققوا المكاسب كما تفعل ألاحزاب المخضرمة وأفراد هذه ألاحزاب. في الواقع، لعلّ انخفاض عدد الشباب المشاركين في السياسة بالمقارنة مع ٢٠ عاماً مضى هو أبرز دليل على خيبة ألامل الشعبية، وبعض التغييرات السلبية التي برزت في المشهد السياسي المغربي. ففي ظل هذا المناخ السياسي، يصبح "تشريع ألابواب" في وجه الشباب، وبالتحديد النساء الشابات كقائدات وصانعات للقرار، أمراً باعثاً على التحدي. في هذا السياق، أشارت إحدى المشاركات إلى ما يلي:

"ألاحزاب غارقة في فوضى. فهي لا تؤدي دورها المعروف بتنظيم مصالح الشباب – كما إنها بحاجة إلى إعادة تنظيم كيانها من الداخل. يجب أن تشرّع أبوابها أمام النساء كقائدات وصانعات للقرار، وللشباب أيضاً. من واجبنا أن نعيد صياغة المبادىء التي توضّح كيفية إنشاء ألاحزاب الجديدة الهادفة إلى التنمية البشرية، والسبب الذي يدعونا إلى إنشائها."

لا يخفى على أحد أنّ هولاء الشباب، أصحاب ألافكار الجديدة، يمثّلون، بالضبط، الهدف المنشود بالنسبة إلى العديد من المغاربة الذين أجريت معهم المقابلات، علّهم يحدثون التغييرات السياسية الاجتماعية الطويلة المدى. وقد ركّز كل من موظفي المعهد والمشاركات في البرنامج على انعدام الديمقراطية داخل ألاحزاب السياسية، وغياب التجديد الحزبي، وقادة ألاحزاب الذين يعاندون التغيير لأن "من الصعب التخلي عن السلطة التي يتمتعون بها."

وفقاً لٱلاخبار التي أدلى بها المشاركون في المقابلات، يتطلب التغيير السياسي وتجديد الرؤيا تحوّلات اجتماعية وثقافية. وكانت النساء في المقابلات قد عبّرن عن ترحيب كبير واحساس عظيم بالقوة نتيجة التقدّم الجذري الذي مهّدت له بصيرة الملك. من جهة أخرى، ما زالت ٱلاحزاب السياسية تجاهد لتقرر كيفية التصرّف مع هذا التغيير– أو ربما عدم التصرّف. تعكس هذه إلاجابات المنقسمة طبيعة الثقافة الذكورية المتجذرة، فضلاً عن اعتماد مقاربة عتيقة الطراز تقاوم فكرة دمج القادة الشباب. ومن المثير للاهتمام أنّ المشاركات النساء أشرن إلى التطوّر الذي حصل عندما نادى الملك بترشيح النساء أكثر مما نادى بالشباب، وهذا ما أثار العجب بسبب صغر سنه هو نفسه.

إلاصلاح الحزبي يتطلّب تبديلاً في المواقف

ليس من العجب أن يعتبر المشاركون في المقابلات أنّ الذهنية الذكورية المسيطرة على ٱلاحزاب السياسية هي عائق أساسي. فتعتبر النساء أنّ هذه المواقف تقيّد من وصولهنّ إلى هيكلية ٱلاحزاب السياسية من جهة، ومن جهة أخرى تمنعهن من تلبية حاجات جماعة المواطنين المتحمّسين. واستناداً إلى المقابلات التي أجريت، تطلب النساء من أكثر ٱلاحزاب التي تقاوم التغيير أن تمنحهن الدعم والمناصب القيادية، بالتحديد لأنّ هذا ٱلامر يرتبط بالمساواة بين الجنسين وبحسّ القيادة السياسية لدى المرأة.

لكنّ خيبة ٱلامل بٱلاحزاب السياسية لم تقلّص من ثقة المشاركين في المقابلات، وتأكيدهم بأنّ النساء المغربيات يبذلن جهوداً ملحوظة، وهنّ على استعداد لمعالجة قضية إلاصلاح الداخلي في ٱلاحزاب السياسية– وبالتحديد بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني.

وكان العديد من المشاركين قد سلّطوا الضوء على الشفافية بصفتها شرطاً أساسياً من شروط إلاصلاحات الداخلية في ٱلاحزاب السياسية. فأعلنت إحدى المشاركات:

"نحن بحاجة إلى تطبيق أنظمة وقوانين دقيقة وشفافة. يشمل هذا ٱلامر اعتماد أنظمة الكوتا كما سبق وذكرنا، فضلاً عن آليات أخرى من شأنها أن تجعل النساء مرشّحات مناسبات وأكثر فعالية في الحياة السياسية."

وقد شجّعت المشاركات في البرنامج وموظفو المعهد الديمقراطي الوطني على إجراء تغييرات محددة في ٱلاحزاب السياسية، كوسيلة رئيسية لإشراك النساء في ٱلادوار القيادية الهادفة. تشمل هذه التغييرات اعتماد ما يلي:

- أنظمة الكوتا للنساء والشباب في المناصب القيادية، لمدة محددة؛
- إلاصلاح لٱلانظمة الداخلية؛
- الشفافية في اتخاذ القرارات؛
- زيادة نسبة التحول إلى الديمقراطية؛
- عملية صنع قرارات أكثر شمولية وأوسع نطاقاً.

بإلاضافة إلى ذلك، لا بدّ من تسيير عمليات التبديلات إلاضافية من الطبقات الحزبية العليا إلى بقية طبقات الحزب. فقد قالت إحدى المشاركات:

"مهما بُذلت الجهود للعمل مع النساء، لن نبصر التغييرات التي نطمح إليها بدون تغييرات ضمن الحزب نفسه. نحن بحاجة إلى توعية ٱلاشخاص كي يعوا ضرورة احتلال النساء لمناصب قيادية، من خلال التربية المدنية. وهذه مهمة تقع على عاتق المعهد الديمقراطي الوطني."

وقد ظهر أنّ التقدّم مرتبط، في ذهنية المشاركين في المقابلات، بالتسهيلات التي يقدّمها المعهد الديمقراطي الوطني، وفي بعض ألاحيان بتوجيهاته وإرشاداته. كل ذلك يعطي زخماً لعقد الشراكات على مستويات متنوعة– فكلما كانت الكيانات التي تعمل على إحقاق التغيير عالية المهارة، كان هذا أفضل.

الكوتا خير انطلاقة لتقدّم المرأة

تنتشر ألادلة على التقدم والتصميم في مختلف أنحاء الساحة الاجتماعية والسياسية في المغرب. فقد أشار الكثير من المشاركين في المقابلات إلى أنّ اللائحة الوطنية ونظام الكوتا هما معلمان أساسيان من معالم هذا التغيير، من دون أن ننسى الكوتا البالغة ٢٠٪ والمفروضة داخل بعض ألاحزاب. كل ذلك أدى إلى شغل المزيد من النساء للمناصب التنفيذية ودمجهنّ بشكل أفضل في النظام السياسي الذي يهيمن عليه الذكور بشكل واضح. وقد عزا أحد هولاء المشاركين هذا التغيير إلى التحركات الناشطة منذ التسعينات، وأنشطة المنظمات المدنية والشبكات السياسية الخاصة بالنساء التي تنظّم حملات لنشر الوعي في مختلف أنحاء البلاد، بشكلٍ يؤثّر على قادة ألاحزاب.

وقد اعتبر العديد من هولاء المشاركين أنّ تطبيق نظام الكوتا الوطنية قد خدم تقدّم المرأة، فارضاً عليها المشاركة في الحياة العامة. كيف لا وهو يساعدها في دخول معترك السياسة من خلال تسجيل حضورها في المجالات التي كانت غائبة عنها في السابق.

مع أنّ العديد من النساء، ووفقاً للاعتقاد السائد، يعتبرن صاحبات سلطة، أكثر مما كنّ عليه قبل العمل بنظام الكوتا لعام ٢٠٠٢، إلا أنّ هذا ألامر لم يكن حقيقياً وفقاً لإحدى المشاركات. في الواقع، أفاد العديد من المشاركين في المقابلات بأنّ المسار الذكوري ما زال منتشراً بشكل واسع، والتصدي لقيادة النساء في ألاحزاب يعود إلى هذه الذهنية الذكورية الثابتة التي سيطرت على كل جوانب المجتمع المغربي، بما تضمّن ذلك من استبداد متجذّر وتمييز ضدّ المرأة. نتيجة لذلك، تبدو وتيرة التغيير بطيئة. وقد قالت إحدى المشاركات: "بامكانك أن تغيّر النظام، لكنّ تغيير العقليات يحتاج إلى وقت طويل." لذا، يعتبر نظام الكوتا مجرّد بداية.

وقد أشارت مشاركات عدة إلى الحواجز البنيوية وانعدام السلطة الحقيقية في أوساط النساء اللواتي يتسلّمن أدواراً قيادية في المجال السياسي. فصحيح أنهنّ يشغلن مناصب أكثر قيادية، إلا أنهنّ في الواقع يفتقرن إلى القوة الحقيقية– بسبب مرتبتهنّ المتدنية، وقلة معارفهنّ ومصداقيتهنّ، أو بيئتهنّ التي تحتّم ألا يأخذهنّ الرجال على محمل الجد. من هنا، فقد اعتبر مختلف المجيبين عن الأسئلة أنّ استلام المرأة لمناصب السلطة الحقيقية أمر ضروري إذا أرادت تحقيق النجاح في منصبها، وفي المجتمع. من جهتهنّ، شدّدت المشاركات في البرنامج على ما يلي:

> *"لقد تحسّن مستوى وصول المرأة إلى السلطة بفضل نظام الكوتا، لكن ما زالت الحاجة تدعو الى تسليم النساء مناصب أكثر ارتقاءً في مجال صنع القرار. . . يجب أن يكنّ قائدات بارزات."*

> "لن يتغيّر شيء ما لم تكن المرأة تتمتع بقدرة على صنع القرارات ضمن العملية السياسية. يمكننا أن نتمتّع بهذا ألامر بفضل نظام الكوتا. إننا نحصل على هذا الامتياز على الصعيد الوطني، لكن ما زلنا بحاجة إليه على الصعيد المحلي. من جهته، يمكن للمعهد الديمقراطي الوطني أن يؤدي هذا الدور من خلال التطرق إلى الموضوع ضمن الاجتماعات."

> "لا يمكن أن تشغل النساء مناصب سياسية إذا لم ينصّ القانون على ذلك. . . يضمّ البرلمان ثلاثين امرأة، لكن لم يتمّ اختيارهنّ بناءً على معايير محددة، وبالتالي فهنّ لا يتمتّعن بقوّة حقيقية ولا يملكن طريقة للمكافحة من أجل إحقاق حقوق بقية النساء. بالفعل، لم يتم اختيارهنّ بطريقة ديمقراطية، بل عن طريق المعارف وألاصدقاء. زد على أنهنّ لا يملكن القدرة على معارضة الرجال داخل البرلمان، مما يضعف من مكانة النساء أكثر فأكثر."

ما زالت النساء الناشطات في السياسة يشغلن، بشكل كبير، أدواراً "نسائية" تقليدية، كما عرّفها المشاركون في المقابلات، لكنهن لا يسجّلن حضوراً كثيفاً في مناصب صنع القرار في بعض القطاعات كالاقتصاد أو ألامن. من هنا، إنّ تسلّم النساء لمناصب القيادة في القطاعات التي تُخصّص تقليدياً للنساء، كالصحة والتعليم، يؤكّد للبعض على أنّ المرأة ما زالت تفتقر للسلطة السياسية الحقة، وأنّ هذا ألامر يمنعها من تحقيق المساواة السياسية مع نظرائها الرجال. رغم ذلك، لا ننكر أنّ هذا ألامر يمنح المرأة فرصة الدخول إلى المعترك السياسي، مما يمكن أن يسهّل من حصولها على السلطة في المستقبل، ويزيد بالتالي من قدرتها على تحقيق التغييرات المرجوّة.

لكنّ هذه المخاوف سرعان ما تتوارى إزاء التغييرات الملهمة الملحوظة، والاعتقاد بأنّ ألامور تسلك الاتجاه الصحيح المقدّر لها. على سبيل المثال، أفاد بعض المشاركين في المقابلات أنّ العوائق المرتبطة بهذه ألادوار "النسائية" يمكن أن تتحوّل إلى مصدر قوة وتأثير من خلال المدافعة وممارسة العمل الناشط؛ كما سمّوا الناشطين- ومعظمهم من النساء- كوسيلة لتحقيق التغييرات الماضية والمقبلة. فلا يخفى على أحد أنّ النساء اللواتي يدخلن المضمار السياسي من خلال أقنية العمل المدني الناشط يكتسبن مهارات جوهرية تعود عليهن بالفائدة في العمل السياسي.

جاذبية المرأة كمشاركة في السياسة

رغم بعض العوائق الملحوظة، أبدى المشاركون في المقابلات، في المجال البنيوي كما الثقافي، حماساً تجاه العلامات الملموسة على تقدّم المرأة في مجال السياسة، وعلى إلامكانيات البارزة التي تتمتع بها. ولا يعتبر سلوك ألاحزاب السياسية مخيّباً نسبياً إلا إذا قيّمه المرء من المنظور ألاوسع لتقدّم المرأة. بشكل عام، شعر هولاء ألاشخاص أنّ المرشّحات النساء يلقين ترحيباً واسعاً، على يد نساء أخريات في حالات عدة، كما سلّط العديد منهم الضوء على الجاذبية الخاصة التي تحيط بالنساء كمرشّحات:

> *"إذا ما مُنحت المرأة السلطة، بإمكانها أن تحقق الكثير من إلانجازات. لذا، يشعر الرجال بالخوف من النساء في الوقت الحالي، لأنهنّ مصدر منافسة."* (مشاركة)

> *"لا تنسوا أنّ النساء يتمرّسن على السياسة بشكل دائم ضمن أسرهنّ. فهنّ يتمتّع بقدرة فطرية على إلادارة، ويتولين إدارة شؤون منازلهن وأزواجهن وأطفالهن."* (مشاركة)

> *"النساء يتمتعن بقدرة أكبر على إلاصغاء، والناس قد ضاقوا ذرعاً برجال السياسة. أما النساء، فيتميّزن بالصبر والتعاطف الذي يبحث عنه الناخبون."* (موظّف)

ومن نقاط قوة النساء أيضاً قدرتهنّ على توطيد العلاقات مع ناخبيهنّ والمحافظة عليها.

> *"المرأة المنتخبة حاضرة دوماً في المنطقة التي تمّ انتخابها فيها، بينما يميل الرجال إلى نسيان هذه المناطق. في المقابل، ترى النساء ملتزمات بواجباتهن، فيسهل الاتصال بهن والتواصل معهن. فهنّ يصغين أكثر من الرجال، ويعتبرن أكثر عاطفية وقرباً من المواطنين."* (موظف)

بإلاضافة إلى ذلك، يشعر العديد من المشاركين في المقابلات أنّ النساء يضفين نزاهةً على العملية السياسية، أكثر من الرجال. كذلك، يسود اعتقاد بأنّ اللواتي يشغلن المناصب هنّ نساء قويات، وبرسمن هذه الصورة في ذهن آلاخرين. من هنا، ينظر المشاركون إلى النساء على أنهنّ:

- موجّهات نحو الحركة؛
- قريبات من الناخبين؛
- جديات بشأن القضايا المهمة؛
- جديات وصادقات؛
- يحسنَّ إلاصغاء.

اعتبرت بعض المشاركات أنّ النساء قادرات على إلادارة بالفطرة، كما أكّد العديد من المشاركين في المقابلات على أنّ النساء يعبّرن عن قوة داخلية وثقة بالنفس، ويدركن مواطن قوتهنّ، كالصدق والنزاهة. وقد قالت إحدى المشاركات: "نحن أكثر ميلاً إلى فعل الصواب."

الدمج الريفي المطلوب للتغيير

سلّط المشاركون في المقابلات الضوء على أهمية بذل الجهود الخاصة لاستهداف المناطق الريفية، حيث يعتبر الاتصال بالنساء أكثر صعوبة. وقد لفت المشاركون الانتباه إلى انعدام الرؤيا السياسية في المناطق الريفية نتيجة المشاكل الاجتماعية كالنسبة المتزايدة من ألامية والفقر. في هذا إلاطار، تقول المشاركات في البرنامج، ومنهنّ من عملت بشكل مكثّف في المدن وألارياف على حدٍّ سواء:

"يجب أن يبذل الملك وألاحزاب السياسية كلها المزيد من الجهود في المناطق الريفية... فالمدن الكبرى تتحرك قدماً، لكن ألارياف هي التي تمثّل المغرب. لكأنّ المغرب هو بلدان في بلد واحد- واحد متطوّر وآلاخر متخلّف، حيث الوظائف أقل والماء نادر."

"ألامور أفضل مما كانت عليه في الماضي، لكن بإمكانها أن تصبح أفضل أكثر فأكثر. نحن في طريقنا إلى التعبير عن رأينا لتغيير الذهنية القائلة بأنّ النساء لسن قويات بما فيه الكفاية ليصبحن قائدات. ولا شك في أنّ النساء الريفيات يشكّلن تحدياً بالنسبة إلى النساء في المدن، حيث من الضروري إقناعهنّ بأنهن قادرات على التنافس مع الرجال. وهدفي هو أن أدفع النساء إلى شغل أدوار كرئيسات للبلدية."

"ما زال أمامنا إنجاز الكثير، فالنساء ما زلن متخلفات عن الرجال. نحن بحاجة إلى التدريب، والمساعدة، والدعم، والمدافعة، وتنمية القدرات. ما زالت حقوق النساء غير محصّلة بالكامل بعد. ألامية والفقر ما زالا مستشريين في المناطق الريفية. زد على أنّ النساء الريفيات لا يعينَ ما الذي يحدث في بقية أنحاء المغرب، وبالتحديد في الساحة السياسية، مما يعتبر تحدياً لا يستهان به لنساء المدن. يجب أن تفكّر المنظمات غير الحكومية في هذا النوع من البرامج."

"تتمتع نساء المدن بصوت قويّ، يمكن أن يفرضنه في السياسة، بعكس النساء الريفيات. فهؤلاء يملن إلى اتّباع نصائح أزواجهن."

تشكّل بعض العوائق الملموسة، كألامية والفقر والجهل السياسي، جزءاً من تحدٍّ أكبر يهدف إلى إشراك النساء في الحياة السياسية. ووفقاً لبعض المشاركات، يجب أن يتعاون الزعماء السياسيون، لا بل حتى المعهد الديمقراطي الوطني، مع طبقات ثقافية متنوعة لإحداث التغيير السياسي المنتظم. وقد أشارت إحدى المشاركات:

"المطلوب تغيير العقلية بشكل يتناسب مع تغيير على أرض الواقع – هذا الامر يبدأ في البيت، وهي مهمة عسيرة. فمهما كانت البرامج التي يقدّمها المعهد الديمقراطي الوطني عظيمة، عندما تعود المرأة إلى زوجها المحافظ، وبخاصة في المناطق الريفية، يمسي الامر عبارة عن انتقال باعث على التحدي. وفي بعض الحالات، المسألة مسألة إحساس بالامان حتى."

إنّ تأمّل هذا الامر من منظور الواقع في المدن يمنح النساء إلالهام والثقة في قوتهنّ وإمكانياتهنّ السياسية. وقد اعتقد معظم المشاركين في المقابلات أنّ المدن تعكس التغييرات الثقافية الاهمّ، بما في ذلك التحسينات التي تطرأ على موضوع المساواة بين الجنسين.

لا شكّ في أنّ رغبة بعض المشاركين الناشطين سياسياً في نحت ثقافة تدعو بناتها إلى المشاركة بشكل متساوٍ مع الرجال لهي قوّة محفّزة دافعة إلى التغيير. كما أنّ التغيير الحقيقي يجب أن يبدأ بعملية اتصال شاملة على صعيد الارياف والمدن. وقد سلّطت إحدى المشاركات الضوء على هذا الامر عندما قالت:

"لقد خاب أملي كثيراً وامتنعت عن المشاركة في السياسة حتى العام ٢٠٠٢، عندما عرض الملك علينا التحرك. ثمّ صرت أحاول تغيير الامور، لا الاكتفاء بكسب المال والعمل. كان عليّ أن أتحرّك كُرمى لبناتي."

تطرح المناطق الريفية قضايا مختلفة بالنسبة إلى انتخابات العام ٢٠٠٩ القادمة. فلتحقيق تقدّم حقيقي، أفاد أحد المجيبين عن الاسئلة: "يجب أن نولي القضايا، والاشخاص، اهتمامنا." بشكل عام، يأمل الاشخاص المشاركون في الاسئلة، والمشاركات في البرنامج بالتحديد، تحقيق الإنجازات التالية: نساء يتولين قيادة النساء والرجال وليس فقط النساء؛ المزيد من التصويت للنساء؛ المرأة كرئيسة وزراء، ونساء قويات مشاركات في مختلف مجالات الساحة السياسية.

المعهد الديمقراطي الوطني غاية في الفعالية وأهل للثقة

بشكل عام، ساد بين المشاركات إحساس عميق بعرفان الجميل تجاه المعهد الديمقراطي الوطني. فلم يعتبر هذا الاخير مجرّد منظمة غير حكومية، بل عاملاً لتحقيق تغيير سياسي بارز، تصبّ جهوده في المجالات الاجتماعية والشخصية والاقتصادية المتنوّعة. وقد اعتبر المجيبون عن الاسئلة أنّ المعهد هو مصدر أساسي لبناء مهارات النساء ومشاركتهنّ السياسية، من خلال التدريب، وتعزيز مواطن القوّة الراهنة، وتطوير الادوات اللازمة للتمكّن من المنافسة في ظلّ بيئة سياسية يهيمن عليها الرجال.

يشار إلى المعهد الديمقراطي الوطني في المغرب على أنه منظمة "أميركية". وقد ترافق هذا الربط، بالنسبة إلى البعض، مع شيء من التشكيك. لكن، بمرور الوقت، يبدو أنّ دعم المعهد، وتواصله بسهولة مع الآخرين، قد جعلاه كياناً موثوقاً به. في الواقع، بدأت المشاركات يغيّرن نظرتهنّ إلى المعهد كمنظمة أميركية مع بدء تعاملهنّ معه. وقد نجحت المنظمة، لا في تخطّي الممانعة الاولية – لا بل قل الشكوك – التي جابهتها في أوساط المشاركات المغربيات حيال هويتها الاميركية فحسب، بل في تحسين وجهة النظر تجاه السياسة الاميركية ككل أيضاً. وقد ناقشت المشاركات هذا الامر على الشكل التالي:

"لقد كسر المعهد الديمقراطي الوطني حاجز الافكار المغلوطة التي تحيط بالمنظمات الاميركية، ومدّ جسراً لرأب الثغرات بين المنظمات المدنية والمغرب والولايات المتحدة. شخصياً، لم أكن أريد زيارة الولايات المتحدة بأي شكل من الاشكال. لكنّني أرغب في ذلك الآن."

"في السابق، كانت ألاحزاب السياسية تعتقد أنّ المعهد الديمقراطي الوطني موجود في البلاد لتمثيل السلطات ألاميركية. أما اليوم، فألامر معاكس تماماً. إذ يعتقد الجميع أنّ أنشطة المعهد الديمقراطي الوطني مفيدة للمغرب. أعتقد أنها المنظمة الوحيدة التي تساهم كل المساهمة في زيادة عدد النساء ضمن ألاحزاب السياسية، وتنظّم دورات تدريبية من أجل النساء فقط. في بعض ألاحيان، تحصل النساء على شهادة ذهبية لمشاركتهنّ في ورش العمل التي ينظّمها المعهد الديمقراطي الوطني، مما يجعلهنّ فخورات بعملهنّ، ويدفع آلاخرين في ألاحزاب السياسية، بمن فيهم الرجال، على السعي إلى الحصول على الشهادة نفسها."

"المعهد الديمقراطي الوطني معهد أميركي يدرّب النساء على إضفاء الطابع الديمقراطي على الساحة السياسية"

"المعهد الديمقراطي الوطني منظمة أميركية تهتمّ بالسياسة، فتجعلها أكثر تطوّراً وتقنيةً وتنظيماً. ويساعد المعهد ألاحزاب السياسية على تنظيم بنيتها بشكل أفضل وادارة حملاتها."

من هذا المنطلق، يتلقى المعهد الديمقراطي الوطني الثناء على مهاراته ألاساسية، والتزامه بتنظيم الدورات التدريبية المميّزة للنساء في مجال السياسة، فضلاً عما يقدّمه من دعم وتواصل. وقد قالت إحدى المشاركات:

"لقد تعلّمت الكثير من أنشطة المعهد الديمقراطي الوطني في مجال التواصل السياسي، ومجموعات التركيز، وإلقاء الخطب... في سنة واحدة، أصبحت معروفة من الجميع في الوزارة، والحكومة، ووسائل إلاعلام، والسياسة لانّ المعهد أتاح لي فرصة التعلّم. فنظّمت جلسات تدريبية للرجال في حزبي، وعرفت كيف أقنع الناخبين وأتواصل معهم، سواء في المدن أم في المناطق الريفية. من الضروري جداً أن تنظّم المشاركات جلسات تدريبية بدورهن."

يحتلّ المعهد الديمقراطي الوطني مكانةً رفيعة بين نظرائه من حيث درجة فعاليته. وقد نقل أحد موظفيه عن عضو في حزب سياسي قوله إنه: "مستعدّ لتنفيذ أي نشاط بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني لانه ممتاز على الصعيد اللوجستي، ويوظّف مدرّبين يجيدون إلاصغاء، وملمّين بالوضع الراهن، ويبدون استعداداً للمساعدة." وكان عضو الحزب السياسي نفسه قد أضاف أنه سبق وانسحب من دورات تدريبية أدارتها منظمات غير حكومية أخرى.

إنّ الثقة التي عبّر عنها المشاركون في برامج المعهد الحالية والسابقة تتجلى في استعدادهم لتوقع ممارسات المعهد ألاقل وألاكثر فعالية برأيهم. فقد قالت إحدى المشاركات: "في بعض ألاحيان، يرغب المعهد الديمقراطي الوطني في القيادة، لكنه يصطدم بممانعة المجموعات التي يستهدفها، فهي تريد أن تستفيد من المساعدة إلا أنها لا تريد أن يملي عليها أحد تصرّفاتها. لقد تعلّم المعهد درسه في هذا المجال، وأقدم بالتالي على تطوير تحرّكاته. ففي بادىء ألامر، كان المعهد يريد تنظيم دورات تدريبية تستقبل أحزاباً متعددة، لكنه يسلك مقاربة مختلفة اليوم ويتعاون أيضاً مع ألاحزاب كلٍّ على حدة."

في هذا المجال، لا بدّ من إلاشارة إلى التعارض الملحوظ بين الثقة التي كسبها المعهد الديمقراطي الوطني وتلك التي فقدتها ألاحزاب السياسية. فقالت إحدى المشاركات:

"تومن النساء بالمعهد الديمقراطي الوطني لكنهنّ لا يؤمنّ بأحزابهنّ السياسية، لانّ المعهد يصغي إلى حاجاتهنّ ويتصرّف بناءً على هذا ألامر. المعهد جهة محايدة، تمنحك فرصة المشاركة في جلسات تدريبية. أما ألاحزاب السياسية، فلا تسأل عما يجول في فكرنا أبداً، وعما نريد أن نغيّره، بعكس المعهد."

واللافت أنّ بعض النساء أفدن بأنهنّ كنّ مترددات بشأن التعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني في بداية علاقتهنّ معه، لكنّ ترددهنّ هذا سرعان ما تحوّل إلى مزيج من الثقة والإلهام. اليوم، يعتبر المعهد الديمقراطي الوطني عامل تغيير سياسي واجتماعي، وبشكل غير مباشر، ثقافي، قادر على تجنيد قدرات النساء وتعزيزها. بالتالي، إنّ ما يميّزه عن بقية المنظمات غير الحكومية هو إلايمان بأنّه ينمّي قدرات النساء ويعزّزها.

أدوات التدريب تعدّ النساء وتساهم في التبدّل الثقافي

طُلب من المجيبين عن ألاسئلة أن يقدّموا أكبر قدر ممكن من التفاصيل التي تتعلق بنظرتهم إلى أهمّ جهود المعهد الديمقراطي الوطني في سبيل مساعدة النساء على المشاركة في العملية السياسية، إلى جانب الجهود التي لم تكن مفيدة إلى هذا الحد، إن لم نقل باعثة على إلاحباط. وقد ناقشت المشاركات تجربتهنّ الخاصة مع المعهد الديمقراطي الوطني، فيما سلّطت معظمهنّ الضوء على الدور الفاعل الذي يؤديه المعهد من أجل تحفيز النساء المغربيات المهتمّات بالسياسة ودعمهنّ.

في الوقت نفسه، يظهر المعهد الديمقراطي الوطني كهيئة تحترم استقلالية ألاحزاب، مع أنّ الكثيرين شددوا على دوره القيادي في العديد من المبادرات. فقد علّقت إحدى المشاركات:

"للمعهد دور كبير في دفع النساء إلى التحرك بشكل ناشط في المجال السياسي، واتخاذ ألادوار القيادية ضمن أحزابهنّ."

"إنّ عمل المعهد يحسّن صورته بين الناس. فالبرامج ناجحة وتخضع لإدارة ماهرة. لقد أثبتت أنّ المعهد الديمقراطي الوطني لم يكن يحاول التدخل وتغيير الحزب من الداخل. فالمعهد يحترم استقلالية ألاحزاب."

وقد رحّب المشاركون في الأسئلة، بمختلف انتماءاتهم، بجهود المعهد الديمقراطي الوطني في مجال التدريب؛ لا بل إنّ الإجابة الأكثر تواتراً في هذا المجال، لا سيما على لسان المشاركات في برامج المعهد السابقة والحالية، كانت: "نريد المزيد!". وقد أثنت المشاركات على المساعدة التقنية التي قدّمها المعهد، وبشكل أكثر تحديداً دوراته التدريبية، كونها ترسي أساساً متيناً لتبدلات اجتماعية وثقافية أعمق. فعلّقت إحدى المشاركات:

"المعهد الديمقراطي الوطني يحقق الكثير من المنجزات. فهو يساعد في القضاء على الذهنيات الاستبدادية، ويجعل ألاحزاب السياسية تعي أهمية النساء... أعتقد أنّ المعهد هو المنظمة الوحيدة التي تساهم فعلاً في دفع المزيد من النساء إلى خوض السياسة والانتساب إلى ألاحزاب السياسية؛ زد على أنّ المعهد ينظّم جلسات تدريبية للنساء فحسب."

لما كانت برامج المعهد تفترض دمج الرجال ضمن الدورات التدريبية السياسية المخصصة لمساعدة النساء في قدراتهن القيادية، فقد اعتبر المشاركون في المقابلات أنّ المعهد كيانٌ قادر على التخفيف من القيود التي تفرضها العقليات الذكورية ضمن ألاحزاب. من هذا المنطلق، يشير هذا ألامر إلى أنّ هولاء المشاركين، رغم عدم ربطهم التغييرات الاجتماعية الواسعة النطاق التي يختبرها المغرب بالمعهد مباشرة، إلا أنهم يعتبرونه عنصراً فعالاً يؤدي دوراً أساسياً في تحقيق التبدلات الثقافية. في هذا الإطار، أشارت إحدى المشاركات:

"ما زال أمامنا إنجاز الكثير. فالنساء ما زلن "متخلّفات عن الرجال". هذا المجتمع بحاجة إلى التدريب، والمساعدة، والدعم، والمدافعة، والقدرات. وحقوق النساء ليست كاملة بعد؛ فما زال الفقر وألامية منتشرَين في المناطق الريفية. كما أنّ النساء لا يدركن ما الذي يحدث في المغرب، وبالتحديد في الميدان السياسي، وهذا يشكّل تحدياً كبيراً في وجه نساء المدن. من هنا، على المنظمات غير الحكومية أن تفكّر في هذا النوع من البرامج."

على امتداد الورش التدريبية التي عالجت موضوع فضّ النزاعات، يساعد المعهد الديمقراطي الوطني في تطوير سلسلة من المهارات، والتشبيك، وإنشاء قاعدة من المعارف للنساء الطموحات إلى التقدّم ضمن الساحة السياسية. فتشهد النساء على تغييرات تاريخية في البنية السياسية والثقافية للمغرب. في نهاية ألامر، لا يُعتبر المعهد الديمقراطي الوطني مجرّد منظمة غير حكومية تساعد في تطوير المهارات التنظيمية والشخصية، إلا أنه يساهم أيضاً في إحداث هذه التبدلات التاريخية بشكل جذري.

تعكس أخبار المشاركات وقصصهنّ التي تكشف عن تحوّل جذريّ القوّةَ العميقة التي اكتسبنها، بفضل تطبيق ألادوات العملية وتطوير مهاراتهنّ في التواصل – على غرار القاء الخطب. في هذا الإطار، يعالج التدريب على فضّ النزاعات، والقاء الخطب، وتنظيم الحملات، وغيرها من المهارات القيّمة العوائق والتحوّلات الثقافية، لا المعارف العملية فحسب. ومِن النساء مَن تجرّأن على نسب فضل انتخاب المرأة في المناصب القيادية إلى جهود المعهد الديمقراطي الوطني. فقد أشارت إحدى المشاركات: "تضمّ الحكومة سبع نساء، بفضل جهود المعهد الديمقراطي الوطني بشكل غير مباشر."

يعتبر المعهد الديمقراطي الوطني من المنظمات ألاكثر فعالية، لا بل أحياناً المنظمة الوحيدة، التي ساهمت فعلاً في تحقيق المشاركة الديمقراطية للنساء في المغرب. ولعلّ الموقف ألاكثر شيوعاً في هذا المجال هو: "المعهد الديمقراطي الوطني صديق لنا". وليس هذا فحسب، لا بل إنّ البعض قد أوحى أيضاً أنّ المعهد، كمنظمة، له ألافضلية بالمقارنة مع ألاحزاب السياسية في ما يتعلق بالعمل على قضايا المساواة بين الجنسين وغيرها من القضايا الاجتماعية ألاخرى. وقد علّقت إحدى المشاركات: "تفتقر ألاحزاب السياسية إلى المصداقية اللازمة للعمل على هذه القضايا. يجب العمل عليها من خلال الجمعيات، ومن واجب المنظمات غير الحكومية أن تعمل على هذه القضايا."

خاتمة

كانت نبرة المقابلات، بإلاجمال، إيجابية؛ كما أنّ التحفظات التي أثيرت بشأن تقدّم المرأة السياسي لا تلغي جوّ التفاؤل الذي ساد بين الحاضرين. فمن المتوقع أن يتحقق تقدّم المرأة السياسي كنتيجة لتعزيز الوعي السياسي بين المغاربة ككل، أو كما قالت إحدى المشاركات:

"تدعو الحاجة إلى إلالمام بالسياسة العامة. يجب أن ننقض ألاسطورة القائلة بأنّ السياسة ثقافة ولعبة ذكوريتين. لكن الناس، والنساء بشكل خاص، يفتقرون إلى الوعي السياسي."

في خضمّ أجواء النزاع والمقاومة، يسود إحساس بأنّ المرأة تشقّ طريقها في الميدان السياسي. في الواقع، تفترض العديد من النساء أنّ الانتخابات المقبلة ستحمل معها امرأة في منصب رئاسة الوزراء. في هذا الإطار، علّقت إحدى المشاركات في المقابلات، وهي موظّفة في المعهد الديمقراطي الوطني، أنها تتمنى لو يؤول المنصب إليها.

اندونيسيا

تاريخ برامج المعهد الديمقراطي الوطني

نشط المعهد الديمقراطي الوطني في أندونيسيا منذ العام ١٩٩٦. وفي إطار أنشطته المتنوّعة في البلاد، عمد المعهد إلى مساعدة المجموعات المدنية المحلية على إجراء عملية مراقبة مستقلة للانتخابات المحلية والوطنية في أندونيسيا، عن طريق الاستعانة بملاحظات الفرز السريع، ومسوح مواقف الناخبين، ومراجعات تسجيل الناخبين. كما طبّق برامج تشاركية لمتابعة النفقات والميزانيات، من شأنها أن تقدّم للمجموعات المدنية المحلية والمواطنين تصوّراً واضحاً عن كيفية إدارة الموازنة. مؤخراً، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع المحاربين والسجناء السياسيين السابقين في حركة أسيه الحرة (GAM)، لمساعدتهم على التحوّل من ميليشيا مسلّحة إلى قوة سياسية، في إطار الجهود المستمرة المبذولة في الإقليم من أجل المحافظة على السلام. أما في ما يتعلق بالاستعداد لانتخابات ٢٠٠٩، فيقوم المعهد في الوقت الراهن بتعزيز قدرة الأحزاب السياسية، على الصعيد الوطني، على التنافس بشكل فعّال في العملية السياسية.

ما زال المعهد الديمقراطي الوطني يقدّم دعمه للإصلاحات التي يجب إجراؤها داخل أهمّ الاحزاب السياسية في أندونيسيا، من خلال تقديمه المشورات المقارَنة والمعلومات والتدريب على بناء المهارات على يد خبراء عالميين، بشكل يستهدف قادة الأحزاب والمرشدين على الصعيد الوطني، والإقليمي، والمحلي. فضلاً عن ذلك، يتعاون المعهد مع قادة الهيئة التشريعية الوطنية، وأفرادها، وقادة الكتل الحزبية، أملاً في تحسين جهود الاتصال بالناخبين. وهو يركز على تحسين العلاقات مع الإعلام ومهارات إلقاء الخطب، للتشديد على الحاجة إلى تجسيد مساهمة المواطنين ضمن عملية صوغ السياسات. بالإضافة إلى ذلك، يولي المعهد اهتماماً خاصاً بقضايا النساء في مختلف جوانب البرنامج، بما في ذلك الاستراتيجيات التي تدمج الناخبات النساء بالتحديد ضمن جهود الاتصال بالناخبين. هذا ويساعد المعهد الديمقراطي الوطني في تحسين مهارات موظفي الهيئة التشريعية الوطنية، من خلال معالجة قضايا عدة كتأمين الموظفين الماهرين، وتقديم خدمات الدعم للأعضاء، وتعزيز دور المعارضة التشريعية، وتأمين الاستقلالية التشريعية.

ركّزت الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة السياسية على بناء قدرات النساء في مجال الترشح للانتخابات، فضلاً عن التعاون مع الكتلة الحزبية النسائية الاندونيسية (KPPI)، وهي منظمة طوعية، متعددة الأحزاب، تجمع النساء من مختلف الأحزاب الأساسية في البلاد. تشكّلت هذه المنظمة عام ٢٠٠٠، بمساعدة من المعهد الديمقراطي الوطني، وقد أحرزت مكاسب ملحوظة في عملية تعزيز المشاركة النسائية الفعالة في الانتخابات ومراكز القيادة السياسية. كما عمل المعهد مع المنظمة في سبيل تعزيز قدرتها على استقطاب المزيد من الأعضاء، ومعالجة المواضيع الأساسية التي تهمّ النساء، وتحديد القائدات السياسيات النساء وتدريبهنّ. جدير بالذكر أنّ المعهد الديمقراطي الوطني كان قد تعاون مع الكتلة الحزبية النسائية الأندونيسية قبل انتخابات العام ٢٠٠٤، بهدف تدريب المرشّحات النساء وتشجيع الأحزاب على دمج المزيد من النساء ضمن اللوائح الحزبية.

بلغ التمويل الإجمالي الذي يغدقه المعهد الديمقراطي الوطني على برامجه في أندونيسيا، منذ العام ١٩٩٦، ٢٤ ٨٧٨ ٠٢٣ دولاراً.

معلومات عامة

لما كانت أندونيسيا تتألّف من أكثر من ٧ آلاف جزيرة منتشرة بين آسيا وأستراليا، فإنها تنطق بما يزيد عن ثلاثمائة لغة محلية، وتضمّ مجموعة متنوعة من الإثنيات تشمل أكبر تجمّع للمسلمين في العالم. نتيجة التغييرات الكبيرة التي شهدتها أندونيسيا في السنوات الأخيرة– كالأزمة

المالية آلاسيوية، وسقوط الرئيس سوهارتو بعد ٣٢ عاماً من الحكم، والانتخابات الحرة ألاولى منذ الخمسينات، وكارثة التسونامي المدمّرة – اختبرت أندونيسيا مزيجاً من الحريات والاضطرابات الذي لم يسبق له مثيل.

في ٧ حزيران/يونيو ١٩٩٩، نظّمت أندونيسيا انتخاباتها الحرة ألاولى منذ العام ١٩٥٥ لاختيار برلمان وطني جديد، شارك فيها ٤٨ حزباً سياسياً. وقد أجريت الانتخابات على الصعيدين إلاقليمي والمحلي؛ فكانت هذه هي الانتخابات ألاولى منذ سقوط نظام الرئيس سوهارتو والعودة إلى الديمقراطية. عام ٢٠٠٣، أقدمت المجموعات النسائية ألاندونيسية، بفضل دعم ديمقراطية متنامية وشغل النساء لـ ٤٥ مقعداً من أصل المقاعد الـ٤٦٢ في البرلمان، على الدعوة إلى تطبيق تشريع وطني متعلقّ بالتوصيات حول دمج النساء في اللوائح الحزبية. وقد أوصى المنادون بتطبيق مشروع القانون – أي ذلك الذي عارضه حزب النضال من أجل الديمقراطية التابع للرئيسة ميغاواتي سوكارنوبتري في بادىء ألامر – بأن يكون ٣٠٪ من المرشّحين في الانتخابات البرلمانية من النساء.

خلال إجراء هذه المقابلات، كانت النساء يشغلن ٦٥ من أصل المقاعد الـ٥٥٠ في البرلمان. وقد وصف المشاركون المناخ السياسي بالهادىء إجمالاً، رغم أنّ البعض عبّر عن مخاوفه من التجاذبات السياسية خارج جاكرتا، في عدة مناطق مثل آسيه.

أجريت المقابلات مع ٢٢ أندونيسياً في جاكرتا، بين ١٠ و١٣ كانون ألاول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن المشاركين، أربعة موظفين من المعهد الديمقراطي الوطني، وعشر مشاركات في برامج المعهد الديمقراطي الوطني، وأربعة أفراد من فئات خارجية.

الديمقراطية تستحق الانتظار

لا شكّ في أنّ تاريخ الاستبداد الطويل الذي تعرّضت له النساء، والهيمنة الذكورية الدائمة، وانعدام التربية المدنية حول القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، كل ذلك يؤدي إلى تباطو وتيرة التقدّم بالنسبة إلى النساء في أندونيسيا.

في الوقت نفسه، ألهمت الديمقراطية المشاركين في المقابلات على التقدم إلى ألامام، بشكل يدعو النساء إلى أداء دور أكثر تميّزاً فيها. وقد ظهرت دلالات واضحة على التقدم الديمقراطي الحقيقي، لعل أبرزها زيادة حريات التعبير وتنظيم دورتين انتخابيتين دون دلائل على العنف. في هذا إلاطار، أشارت إلاجابات:

> *"إننا نلمس دلائل أكثر على حرية التعبير، كما في الصحف. ألامر يختلف في عصر النظام الجديد. فيامكان المرء أن ينشىء أي منظمة اليوم."* (فئات خارجية)

> *"بشكل عام، أظننا أمام وضع يفضي إلى الديمقراطية. علينا أن ندفع ثمن الانتقال إلى الديمقراطية، لأنّ أغلبية ألاشخاص غير مثقّفين في هذا المجال، ونحن لا نتمتع بالخبرة الكافية في تطبيق القيم الديمقراطية."* (مشاركة)

إنّ الحضور المتزايد للنساء في السياسة يسلّط الضوء على تبدّلات ديمقراطية أهم، وقد اعتبر معظم المشاركين في المقابلات أنّ وجود النساء في السياسة اليوم يمكن أن يضمن المزيد من النجاح في انتخابات العام ٢٠٠٩ في أندونيسيا. من أهمّ دلائل التقدم الديمقراطي تسجيل خطوات إيجابية، مثل عملية هلسنكي للسلام التي وضعت حداً لثلاثين سنة من النزاع المسلّح في مقاطعة آسيه ألاندونيسية، وعملية فضّ النزاعات بعد سنوات من الاضطرابات ألاهلية في جزيرة أمبون. بعكس عصر سوهارتو، حين كانت النساء عاجزات سياسياً بحسب العديد من المشاركين، يبدو ألافق السياسي اليوم مبشّراً بالخير. فقد أفاد المجيبون عن ألاسئلة بما يلي:

"النساء حاضرات في السياسة اليوم. فخلال عهد سوهارتو، لم يكن للنساء دور في السياسة. أما الآن، فيبذلن جهداً أكبر، والأمور جيّدة بشكل عام." (مشاركة)

"عشر سنوات تقريباً مرت على تنحّي سوهارتو والمباشرة بتطبيق الإصلاحات. وقد لمسنا بعض التقدم نتيجة الإصلاحات، كحرية الصحافة، واللامركزية، ومنح سلطة أكبر لأنظمة الاقتصاد المحلية... منذ العام ١٩٩٦، أجرينا أربعة تعديلات دستورية، بشكل أرسى توازناً بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. فضلاً عن ذلك، أجرينا انتخابات محلية مباشرة، كنا راضين عن نتيجتها. ونحن نحظى الآن بمحكمة دستورية جديدة، وبغرفتين برلمانيتين، وبالعديد من اللجان القضائية، وغيرها من اللجان الجديدة. لكنّ الهيئة التشريعية اتّخذت لنفسها قدراً كبيراً من السلطة، وباتت تضع، في بعض الحالات، إجراءات أكثر بيروقراطية، نتيجة الحاجة إلى الموافقة التشريعية." (من الفئات الخارجية)

حدّد العديد من المشاركين في المقابلات معالم بارزة أخرى تشير إلى أنّ النساء يحرزن تقدماً سياسياً. فأفادت مشاركة من الفئات الخارجية:

"نلمس تحسّناً في التحركات الإيجابية، فالبرلمان يطبّق قوانين جديدة؛ والأمر أفضل مما كان عليه عندما كنا نطبّق المادة ٦٥ فحسب، وهي تنصّ على ضرورة انتباه الأحزاب السياسية لمبدأ المساواة بين الجنسين أثناء إعداد لوائح المرشّحين."

صحيح أنّ نهاية عهد سوهارتو حمل معه الكثير من الإمكانات السياسية المفتوحة، لكنّ الأمر يترافق مع كلفة كبيرة أيضاً. فإذ يصف المشاركون ازدياد الفقر وانحسار الاستقرار الاقتصادي اللذين ترافقا مع تعزيز الديمقراطية نوعاً ما، يلمس السامع نوعاً من الحنين إلى عهد الرفاهية مع سوهارتو. فقد أشار مجيبان عن الأسئلة بالقول:

"إن الأمور تسلك اتجاهاً إيجابياً بشكل كبير، لكن لا يخلو الأمر من بعض الجوانب السلبية بسبب حال الناس هنا: الفقر منتشر والحالة السياسية غير ناضجة بعد لأنّ الديمقراطية ما زالت عملية متنامية. لكننا، حتى يومنا هذا، ما زلنا نستخلص التعاليم حول الديمقراطية. ليس من السهل أن نغيّر نمط تفكير الأشخاص. المشكلة تتعلّق بالفقر؛ فالحالة الاقتصادية، والظروف الصحية، وتأمين الاحتياجات الأساسية لا تتقدّم بالاتجاه المناسب، لا سيما منذ فترة الركود عام ١٩٩٧. نأمل أن يغيّر القائد المقبل حياة الشعب الأندونيسي، لكننا نحتاج أولاً إلى تغيير الوضع السياسي. لسنا راضين عن الرئيس لأنه لم يحلّ هذه المشاكل بعد." (مشاركة)

"نحن نشهد على المزيد من مظاهر الديمقراطية، لكنّ التنمية الاقتصادية ليست بهذه الجودة. فهي لا تعكس الجهود المبذولة في مجال الديمقراطية. أعتقد أنّ الديمقراطية أفضل حالاً مما كانت عليه أيّام سوهارتو، وأنّ الاقتصاد سيلحق بركبها قريباً. لكنّ الأمر ليس أفضل حالاً بالنسبة إلى آخرين. ففي عهد سوهارتو، كانت البضائع أرخص ثمناً والفقراء كانوا يحصلون على قدر أكبر من الرعاية، كما أنّ احتياجاتهم الأساسية كانت مؤمّنة. اليوم، تعتبر الأسعار أكثر غلاءً، لكنّ الديمقراطية تستحقّ الأمر." (من الفئات الخارجية)

يسعى المشاركون في المقابلات إلى تأمين المساواة والاستقرار اللذين يترافقان مع الديمقراطية؛ وبفضل انحسار شبح الدكتاتورية أكثر فأكثر، سيكون هذا الأمر أقرب منالاً. في هذا السياق، تقول إحدى المشاركات: "علينا بذل المزيد من الجهود للحصول على حقوقنا."

حالة مستشرية من الفساد تثير القلق في نفوس النساء

شدّد المشاركون في المقابلات على الصعوبات الاقتصادية، والفساد، والبيئة التي يهيمن عليها الذكور، والكوارث الطبيعية، بصفتها عوائق أساسية تقف في وجه بناء الديمقراطية. ويرى البعض في طبيعة أندونيسيا – من زلازل وأعاصير وكوارث متكررة وكاسحة – استعارةً لما يبدو أحياناً أنه عجزٌ تام عن مكافحة الفساد الذي يبدو أنه لا يقهر في أندونيسيا.

وفقاً لمعظم هولاء المشاركين، ما زال الفساد يتسلّل إلى أعماق الثقافة ألاندونيسية، لا بل يحدّد جوانبها في بعض ألاحيان. فيعتبر الفساد جزءاً لا يتجزأ من الموسسات وآليات الاتصال – وهو أمر يمكن أن يشكّل عائقاً سياسياً ملحوظاً. في هذا الإطار، أفادت إلاجابات بما يلي:

"تتقدّم أندونيسيا على خطى بطيئة للتخلص من الفساد، وهذا برأيي أكبر عائق يمنعها من التطوّر قدماً بسرعة كبيرة... فهذه البلاد ليست معدمة، إلا أنّ الفقر منتشر بسبب تبديد ألاموال. كل ألاشخاص هنا تقريباً متواطئون مع الفساد لانهم عاجزون عن فعل أي شيء. ليسوا أخياراً أو أشراراً... لقد قال السفير السابق: "لا شيء شفاف في أندونيسيا إلا الفساد"... اليوم، نشهد المزيد من اللامركزية، والمزيد من الفرص لرفع مبالغ إلايجار والحصول على المال من خلال ممارسات فاسدة، كتأمين رخص العقارات أو السيارات. وبات عليك زيارة المسؤولين إذا أردت الحصول على رخصة في أي مجال كان... صحيح أننا نستطيع التغلب على هذا ألامر، لكن الفساد متغلغل في المجتمع، وهو أقوى من أنظمة النزاهة المطبّقة. لا ينظر الناس إلى هذه الممارسات كمظاهر ابتزاز بل كرسوم لتسهيل المعاملات." (من الموظفين)

"أشفق على بلادي. أحبّها لكنني لا أعرف ما العمل لمساعدتها. إنها بلاد غنية لكنّ الظروف السياسية والجشع تجعل الوضع سيّئاً بالنسبة لابنائها، والناس يريدون أن يصبحوا أغنياء في مدة زمنية قصيرة وبالطريقة ألاسهل. أمسى الفساد والفقر من أصعب المشاكل التي لا سبيل إلى حلّها." (مشاركة)

"الديمقراطية موجودة في السياسة فقط، لا في المجالات ألاخرى. الناس بحاجة إلى الوقت ليفهموا معنى الديمقراطية. إنها عملية على مراحل. في نهاية المطاف، هدفنا هو تحسين مستوى حياة الشعب، لكنّ الحالة الراهنة ليست جيدة. ما زال الفساد مستشرياً بشكل عام، فضلاً عن التلوث والرشاوى؛ أما ألاخلاقيات فمعدومة، سواء في المجتمع أم في السياسة." (مشاركة)

من المثير للاهتمام أنّ الكثير من المشاركين يفيدون أنّ الفساد المتأصّل في مختلف أرجاء أندونيسيا ليس ميزة من مميزات نسائها. على العكس، تعتبر النساء تجسيداً حياً للصدق والالتزام والكرم، مما يمنحهنّ، وفقاً للكثيرين، امتيازاً سياسياً هائلاً خلال محاولة الاتصال بالمجتمع المدني. وقد قالت إحدى الموظفات في المعهد الديمقراطي الوطني: "هناك رأي قائل بأنّ النساء أقل فساداً. صحيحٌ أنّ هذا ألامر لا ينطبق دائماً وأبداً، ولكنه يشكّل ميزةً بسيطة في بعض ألاحيان"، فيما أشار أحد المشاركين من الجهات الخارجية:

"لقد عانت النساء الكثير، أي أكثر من الرجال، وهذا يجعلهنّ أفضل كقادة من الرجال. التزامهنّ بالقضايا قويّ، لا مجرّد التزام عابر... لكن ما زال الذعر من قيادة النساء مستشرياً في أندونيسيا. من هنا، تحتاج النساء إلى الاتصال بآلاخرين، كي يتعرّفن إلى نساء أخريات في المجال ألاكاديمي والتجارات الصغيرة مثلاً، كما يتعرّفن إلى نساء أخريات في ألارياف والمدن. وحينها، ستعرف هولاء النساء أنهنّ لا يختلفن عنهنّ في شيء، باستثناء أنهنّ يرغبن في المزيد من العدالة، ولن يتردّدن باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيقها. النساء أكثر جدارة بالثقة. فليعلم الناس ذلك. النساء أكثر... تعاطفاً... ولا يخلفن بالوعود."

رغم موجات إلاحباط التي تترافق مع مقاومة البيئة الثقافية، والمنعكسة جزئياً من خلال الفساد المستشري، ما زال المشاركون في المقابلات محافظين على حماسهم، وهم مصمّمون على إنجاح الديمقراطية واشراك النساء كجزء جوهري من هذه العملية.

ألاحزاب السياسية تتغير ببطء، والنساء يشعرن أنهنّ بيادق

تقوم ألاحزاب السياسية في أندونيسيا بدمج النساء بشكل تدريجي. فالذهنية التي تسيطر عليها العقلية الذكورية تطرح تحديات في وجه النساء وتصعّب عليهنّ التقدّم ضمن ألاحزاب. لكنّ ألادلة ألاولية توحي بوجود ما يشبه الاحترام والتقبّل لقدرات النساء القيادية.

يشتكي المشاركون ألاندونيسيون من أنّ الكثير الكثير من ألاحزاب السياسية يعكس برامج منحازة وقادة يهتمون بمصالحهم الخاصة، مما يجعل تقدّم النساء، لا بل حتى الديمقراطية نفسها، عملية بطيئة جداً. وقد أشار المشاركون إلى أنّ انعدام السلطة الحقيقية بين النساء يشعرهنّ وكأنهنّ بيادق في أيدي نظرائهم من الذكور؛ لا بل إنّ العديد من النساء يشعرن بأنهنّ مهمّشات ضمن ألاحزاب السياسية. أما في المجتمع المدني، فقد تحدث العديد من المشاركين عن ميل ألاحزاب السياسية إلى جذب النساء خلال فترة الانتخابات، قبل أن تتجاهلهنّ في وقت لاحق:

"ألاحزاب السياسية كثيرة جداً. فالكثير من ألاشخاص يريدون إنشاء ألاحزاب السياسية لا لشيء إلا خدمةً لمصالحهم السياسية الخاصة. فهم لا يعملون إلا لمصلحة مجموعة معيّنة من ألاشخاص، كأنفسهم على سبيل المثال، لا من أجل القضايا النبيلة، ولا خدمة لأبناء بلادهم؛ فقط لمصلحتهن الخاصة وكسب السلطة. ألاحزاب السياسية تستغل السلطة لمصلحتها الخاصة، وبالتحديد لتأمين احتياجاتها المادية." (من الفئات الخارجية)

"ألاحزاب السياسية مكتظة ومنتشرة بشكل مفرط. في العام ٢٠٠٩، بلغ عددها ٥٧ حزباً، وفي السابق كانت ٤٨. المنافسة صعبة بالنسبة إلى النساء لأنها محتدمة... وقد صادقت البلاد على قانون لألاحزاب السياسية قبل بضعة أيام، يشترط تطبيق كوتا نسائية بحيث تشغل النساء ٣٠٪ من المناصب. في السابق، لم تكن النساء ينضمنّ إلى ألاحزاب، كما أنّ ألامر لم يكن إلزامياً. أما اليوم، فمن الضروري أن تشكّل المرأة جزءاً من الهيكلية القيادية. يجب أخذ هذا ألامر بعين الاعتبار عند إنشاء حزب جديد، فيما لا يعتبر ذلك واجباً على ألاحزاب القديمة." (من الفئات الخارجية)

"تستقطب ألاحزاب النساء للانتخابات العامة قبيل فترة تنظيم الحملات بقليل. أقدمت بعض النساء، ممّن يعتبرن قائدات بشكل غير رسمي، على ترشيح أنفسهنّ للانتخابات في هذه الدورة، لكنّ ألاحزاب تعتبرهنّ مجرّد "بيادق" هدفها كسب ألاصوات للحزب، لأشخاصاً سيضفون قيمة أو رأياً على الحزب. للأسف، لا تدرك الكثير من النساء هذا البرنامج الخفي الذي تتّخذه ألاحزاب، فيشعرن بالفرح لمجرّد أنهنّ أضفن إلى اللائحة الحزبية." (مشاركة)

"النساء اللواتي يشغلن المناصب العليا قليلات جداً، لكنهنّ يتميّزن بمهارات قيادية أكبر للمشاركة، والقوانين تعكس هذا ألامر بشكل إيجابي. المرأة تملك رأياً سياسياً، وبالتحديد من خلال منظمات كالكتلة السياسية النسائية ألاندونيسية، وبعض الهيئات ضمن ألاحزاب كألاجنحة وإلادارات المخصصة للنساء. ومع أنّ النساء يشغلن مناصب أساسية اليوم في ألاحزاب والبرلمان، إلا أنهنّ ما زلن لا يوخذنَ مأخذ الجد." (من الموظفين)

٥ أصبح قانون الانتخابات العامة ساري المفعول عام ٢٠٠٤؛ وبموجبه، يجب أن تكون سائر ألاحزاب مسجّلة حديثاً لدى وزارة العدل، فتستوفي الشروط المفروضة لإثبات العمل التنظيمي الجدي. وقد فرض القانون معايير أعلى على ألاحزاب السياسية الراغبة في المشاركة في الانتخابات العامة، بما في ذلك مراعاة ألانظمة المتعلقة بالعدد ألادنى من المقاعد المنتخبة، والمناصب الدائمة في عدد أدنى من المقاطعات والمدن، والعدد ألادنى من ألاعضاء المسجّلين.

لا تساهم النخبة في ألاحزاب السياسية، والهيمنة الذكورية، في عرقلة دخول المرأة إلى السياسة فحسب، لا بل إنّ هذه العوامل تساهم أيضاً في إحداث شرخٍ في المعارف وإلايديولوجيات والعلاقات بين القادة والناخبين. لذا من الضروري، وفقاً لمعظم المشاركين في المقابلات، الاستناد إلى قاعدة أساسية من المعارف. فالنساء يواجهن تحديات كبيرة في بيئة اجتماعية وسياسية غير جاهزة لهن. في هذا إلاطار، أفادت بعض إلاجابات:

"اليوم، لا يعتبر مركز النساء في السياسة داخل أندونيسيا جيداً جداً؛ فالقليل القليل من النساء يشغلن منصباً في البرلمان، أعني النساء البارعات في عملهنّ بالتحديد، تماماً كما يمكن أن يتوقّع الشعب منهنّ. في الواقع، تفتقر النساء إلى المعارف والتحضير، كما أنّ أحزابهنّ لا تعينهنّ في المكان المناسب." (من الفئات الخارجية)

"بعد ثلاث سنوات من عهد الرئيس يودهويونو، ما زال مسلك السياسيين، برأينا، هو نفسه. فتراهم لا يشركون المواطنين فعلاً. ومعظم السياسات بعيدة عن حياة الناس. في بعض ألاحيان، تكون السياسات الجديدة مناسبة، لكنّ رجال السياسة يفشلون في مساعدة الشعب على فهم المنفعة التي تعود عليهم من هذه السياسات. كل ذلك أدى إلى ثغرة كبيرة بين الشعب والحكومة، سواء على الصعيد التشريعي أم التنفيذي." (من الموظفين)

"من الضروري تدريب ألاشخاص على المسائل المتعلقة بالنوع الجنسي. . . ويجب أن يشمل هذا التدريب الذكور أيضاً لكي يفهموا طبيعة الكوتا وحقوق النساء. نظام الكوتا جيّد، لكنه لا يُستكمل بدون نساء جديرات. فإذا انتفت النساء الجديرات من هذه المناصب، قد ينتهي بنا ألامر مع نساء من شركات أعمال أو بيئات أخرى لا علاقة لها بالسياسة." (مشاركة)

بإلاجمال، سيطرت آراء متضاربة حول وجود المرأة السياسي في أندونيسيا. وقد تحدّث العديد من المشاركين في المقابلات عن الملعب السياسي الذي تستطيع فيه المرأة التعبير عن رأيها، لكنّ استقبال هذه آلاراء يكون عادة ضعيفاً. فأفاد البعض أنّ صوت المرأة قويّ، فيما أكّد البعض آلاخر على أنّ المناخ الذي يسيطر عليه الذكور ما زال يمنع المرأة عن الكلام. ولا يخفى على أحدّ أنّ افتقار المرأة إلى سلطة صنع القرارات، ما إن تشغل المناصب السياسية، يجعل من الصعب عليها أن تنال الاحترام كنظيرات سياسيات للرجال. نتيجة لذلك، يعتقد العديد من المشاركين أنّ قدرة المرأة على التعبير عن رأيها في السياسة تتضاعف، غير أنها ما زالت تفتقد إلى سلطة حقيقية.

الموارد المالية أساسية لتمويل أهلية المرأة في السياسة

تعتبر الوسائل المالية عائقاً أساسياً يقف في وجه النساء الساعيات إلى أداء ألادوار القيادية في السياسة. وفيما شدّد المشاركون في المقابلات على المكاسب الاجتماعية والسياسية والثقافية الثمينة التي تترافق ودخول المرأة إلى المعترك السياسي، أشاروا إلى أنّ هذا ألامر يكلّف الكثير أيضاً. فقد علّقت إحدى المشاركات:

"للمرأة صوت، لكنها لا تتمتع بالسلطة الكاملة. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تتوافر الموارد المالية الكبيرة وفريق ماهر في التشبيك، يحفل بنساء قويات قادرات على التعبير عن آرائهنّ بصوت أعلى. ولا يخفى على أحد أنّ القوة تدفعهن إلى تحفيز بعضهن البعض. لكن لما كانت الثقافة في أندونيسيا ذكورية ومتدنية؛ فالرجال هم القادة. أما النساء، فيكافحن للمضيّ قدماً."

إنّ العوائق المالية التي تعاني منها النساء تتجلى بشكل عملي جداً في البيئة السياسية. على سبيل المثال، يُشترط على كل شخص له طموحات سياسية أن يجمع – أو أن يكون قد جمع – موارد مالية خاصة ليتمكّن من المنافسة على منصب سياسي. لكن، وفق ما جاء على

لسان أحد موظفي المعهد الديمقراطي الوطني، تعتبر النساء، إلى حدّ كبير، ربّات منازل ويفتقرن إلى الموارد المالية اللازمة لمساعدتهن على التقدم في حياتهنّ السياسية.

فضلاً عن ذلك، تشير الأدلة إلى ترابط مباشر بين الحصول على الموارد المالية والتقدم السياسي. في هذا الإطار، أشارت إحدى المشاركات إلى مثال يدلّ على تأثير المال في نجاح المرأة سياسياً على الصعيد الإقليمي:

"في سولاويسي، تقود النساء منطقتين من المناطق السبع... أما السبب الذي قاد بهاتين المرأتين إلى شغل هذه المناصب، فلانهما ودودتان، ولانهما وظّفتا أموالهما الخاصة للحصول على المقاعد."

حتى وإن كانت المرأة تتمتع بدرجة من درجات الثروة المالية، فإنها غالباً ما تصطدم بعائق هو دورها الاجتماعي التبعي، ما قد ينتج عنه رفض زوجها دعم طموحات زوجته السياسية. في هذا الإطار، علّقت مشاركة من الفئات الخارجية قائلةً:

"تشارك المرأة في السياسة وما تلبث أن تنسحب لأنّ الأمر يكلّفها الكثير من المال. المرأة بحاجة إلى العمل، لكنّ الرجل يستطيع أن يبقى ناشطاً في الحزب لأنه يعمل أصلاً. في بعض الأحيان، إذا كانت المرأة متزوجة، فستكون بحاجة إلى طلب الإذن من زوجها. أما الرجال، فلا يحتاجون إلى إذن".

هنا، تقدّم المشاركة مثالاً واضحاً عن الترابط بين القوة السياسية والمالية – وهما محوران لطالما افتقرت فيهما نساء أندونيسيا إلى الموارد اللازمة.

فضلاً عن ذلك، إنّ الافتقار إلى الوعي المالي في أوساط النساء يقولب الأدوار السياسية الموكلة إليهن ضمن قالب خاص. فلا تُعيّن نساء كثيرات لإدارة الموازنة أو غيرها من الأدوار الموكلة تقليدياً إلى الرجال، هذا إذا عُيّنَّ في تلك المناصب أصلاً. وقد أشار العديد من المشاركين في المقابلات إلى أنّ هذا الانقسام يعزّز الرأي القائل بأنّ النساء أقل قدرة على التعاطي مع المشاكل السياسية "الصعبة"، مما يغذّي بدوره مسألة انعدام المساواة بين الجنسين. والمفارقة أنّ النساء الأندونيسيات يملن إلى استلام إدارة ميزانيات أسرهنّ. في هذا السياق، أكّدت مشاركة من الفئات الخارجية: "المرأة أدرى بكيفية إدارة الميزانية. فهذا أمر يمارسنه ضمن عائلاتهنّ الخاصة ويعرفن كيف ينظّمن الأولويات بشكل أفضل من الرجال."

إنّ مسألة الحصول على التمويل تسلّط الضوء أكثر على التفاوت بين الجنسين، بما أنّ انعدام الأموال يعرقل تقدّم المرأة في السياسة. رداً على هذا العائق، يشير بعض المجيبين عن الأسئلة إلى أنّ النساء الأندونيسيات بحاجة للابتكار في سبيل الحصول على الموارد اللازمة. لكنّ معظمهم يقول إنّ النساء يستطعن الوصول إلى السلطة السياسية عن طريق تقدّمهنّ السياسي والمالي والسلوكي في آن. يبدأ هذا الأمر عن طريق نسج الشبكات الاجتماعية بين النساء، وهو ما تشدّد عليه الإجابات بصفته وسيلة أساسية لجمع الأموال. لذا، يجب على النساء أن يضافرن الجهود، ويضعن استراتيجية تقوم على الدعم المتبادل.

تحقيق التشبيك والكوتا أساسي لإحداث تغيير على المدى الطويل

من أهم نقاط القوة التي تتمتع بها النساء الأندونيسيات هي قدرة، فطرية على ما يبدو، على نسج الشبكات. مثلاً، يتحدّث العديد من المشاركين في المقابلات عن أندية "جمع المال" التي أنشأتها النساء بهدف تنمية مواردهنّ المالية. وقد وصف أحد موظفي المعهد الديمقراطي الوطني هذا الأمر، فقال:

"في أندونيسيا نشاط يُدعى "أريسان"، وبموجبه تضع مجموعة من النساء، أسبوعياً، مالاً في إناء، في لعبة هي أشبه باللوتو لكنّ كل امرأة ستفوز بها في مرحلة معيّنة. لا يستخدم هذا المال للترشّح للمناصب على وجه التحديد، رغم أنه يمكن أن ينفق لهذا الهدف. إنّ الهدف من هذا النشاط عادة هو لقاء عدد كبير من الأشخاص... فضلاً عن ذلك، تجتمع النساء لتلاوة القرآن كل أسبوع. يندرج هذا الأمر ضمن أنشطة نسج الشبكات، وألاحزاب السياسية تلجأ إليه للتشبيك وكسب المناصرين."

فضلاً عن ذلك، إنّ كسب سلطات سياسية أكبر يمكّن المرأة من احتلال مرتبة أعلى ضمن اللائحة الوطنية. من جهتها، يجب أن تترافق حصص الكوتا مع شروط استراتيجية تحدّد مكانة النساء ضمن اللوائح. في هذا الإطار، يتحدّث المشاركون في المقابلات عن نموذج معاصر يمكن أن يقوم على تطبيق التمثيل النسبي عند تعيين النساء، لكن بالنظر إلى المراتب المتدنية التي تُعيّن فيها النساء، فإنّ وجودهنّ سيغدو حينذاك بلا فائدة. عن هذا الأمر، يقول المشاركون:

"النظام النسبي سيّء جداً لأنّ الحزب السياسي سيقرّر حينذاك الأسماء المدرجة على لائحة المرشّحين، فيضع النساء في مراتب متدنية. وهكذا، يُعيَّن الرجال ضمن المراتب الخمس الأولى، فيما تبقى النساء ضمن المراتب الخمس الأخيرة. أما نظام الكوتا، فلا يساهم في تحسين مكانة النساء ضمن اللوائح الحزبية... فألاحزاب هي التي تقرّر بنفسها من الذين ستدرجهم في اللائحة وأي المراتب ستسندها إليهم؛ كما إنّ ألاحزاب تبدي مقاومة شديدة تجاه التغيير." (مشاركة)

"ستتقدّم النساء أولاً من خلال تطبيق قانون الكوتا ضمن ألاحزاب السياسية، وثانياً من خلال التشبيك. فلا يكفي أن يكون القانون قد نصّ على نظام الكوتا، بل لا بدّ من تطبيقه داخل ألاحزاب السياسية أيضاً. على سبيل المثال، تتمثّل المشكلة بالنسبة إلى المرشحات النساء، بلائحة المرشّحين للانتخابات. نحن بحاجة إلى أشخاص يراقبون هذه اللائحة، لأنّ المرأة التي احتلّت المرتبة الثانية يوماً قد تحتلّ المرتبة الخامسة في اليوم التالي. من الضروري أن نراقب هذه اللائحة." (من الفئات الخارجية)

"في السابق، لم يكن يتم تعيين النساء إلا في ألاقسام أو ألاجنحة الخاصة بالنساء. أما اليوم، فقد أدركت ألاحزاب أنّ النجاح في الانتخابات يتطلّب الاستعانة بعدد كبير من النساء، ورفع مراتبهنّ ضمن لوائح المرشّحين، فتوزيعهنّ على مختلف ألاقسام والمحاور. من الضروري دمج النساء في لوائح المرشّحين." (من الموظفين)

فضلاً عن ذلك، شدّد العديد من المشاركين أيضاً على أنّ إقصاء النساء عن المناصب القيادية الدينية هو عائق أساسي في وجه استفادتهنّ من الدعم الشعبي اللازم لتسلّم ألادوار القيادية السياسية. ولا عجب أن يعتقد البعض أنّ فشل النساء في استلام المناصب الدينية سيدفع الشعب إلى التشكيك في أهليتهنّ كقائدات سياسيات. رغم ذلك، تحدّثت إحدى المشاركات، في استثناء مثير للاهتمام، عن استغلال دورها القيادي الديني لتتمكّن من المشاركة في العمل السياسي بشروطها الخاصة. فقالت:

"إنني قائدة منظمة دينية تضمّ ١٥ مليون عضو من المسلمين. أتولى منصب القيادة في هذه المنظمة منذ زمن طويل، مما جعلني أستغل هذا الأمر لأومّن منصباً نافذاً ضمن حزبي. قلت لحزبي إنني أريد استلام منصب مهم في الحزب، لأنّ منصبي في المنظمة المسلمة أساسي في ألاصل. فإما أكون ناشطة في الحزب وإما أكتفي بمنصبي القيادي في منظمتي الاجتماعية الدينية."

إنّ المكاسب التي تترافق مع القدرة على التشبيك تتعزّز بفضل الموارد الحالية التي تتمتع بها بعض المنظمات كالمعهد الديمقراطي الوطني. في الواقع، يتميّز المعهد عن غيره بكونه عامل تشبيك أساسي. فبفضل برامجه المتنوعة، يُعرف عن المعهد الديمقراطي الوطني بأنه مورد أساسي للنساء ألاندونيسيات اللواتي يندمجن ببطء ضمن هيكلية القوة التي يسيطر عليها الذكور. ويفيد أحد الموظفين في المعهد الديمقراطي الوطني

أنّ "المشاركات يشعرن، نتيجة لمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني، بالمزيد من الثقة بالنفس، وقد أصبحن قادرات على بناء شبكات مع بقية أعضاء ألاحزاب من النساء. من هنا، تعتبر الشبكات ضرورة لا غنى عنها."

التبدلات في المواقف خدمةً لنظام الكوتا

إنّ التبدّلات ألاخيرة التي طرأت على نظام الكوتا، تحت شاكلة قانون ٢٠٠٣، والتي تفرض على ألاحزاب السياسية أن تنتقي ٣٠٪ من مرشّحيها من صفوف النساء في كل دائرة انتخابية، تعتبر خطوةً ضرورية ومهمة نحو تعزيز القيادة السياسية النسائية تعزيزاً هادفاً، وإيجاد إمكانيات فعلية لتقدّم النساء. فكما قالت إحدى المشاركات، نظام الكوتا هو "حجر ألاساس".

رغم ذلك، تتخوّف العديد من النساء ألاندونيسيات من أنّ هذا العدد لن يكون ذا قيمة تُذكر، إذا لم تُسجّل تغييرات في المواقف بشكل يتقبّل فيه الشعب النساء كقائدات فعليات. وقد حدّد مشارك من الفئات الخارجية هذا الموقف بوضوح، حيث قال: "تتعرّض النساء للاستغلال بصفتهنّ بيادق، وبالتحديد في ظل نظام الكوتا اليوم؛ فهنّ لا يتبوأن مناصب لصنع القرار." من هنا، لا يتحقق التقدّم السياسي المتواصل بالنسبة إلى النساء إلا بتبديل المواقف واسناد أدوارٍ لهنّ ذات وزن سياسي مهم.

في الواقع، لن تتمتع النساء بالسلطة السياسية الفعلية إلا مع التمثيل الهادف. وقد أشارت المشاركات إلى عنصرين مهمين من عناصر هذه العملية: تحديد نظام الكوتا وتطبيقه، وتعيين النساء في مناصب لها وزنها وسلطتها ضمن الهيكلية السياسية. ولا يخفى على أحد أنّ المشاركات يرغبن في التمتع بكلا العنصرين معاً. من هنا، إنّ المطالبة بدمج النساء سياسياً من خلال أنظمة الكوتا هو انطلاقة أساسية لتخصيص مساحة للنساء كي يكتسبن السلطة اللازمة. بمعنى آخر، يفترض هذا ألامر، بالنسبة إلى العديد من المشاركات، رفع مراتب النساء في اللوائح الانتخابية وهذا أمر ليس مدرجاً في القانون الحالي. وبالتالي، يعتبر إلاصلاح الانتخابي ضرورة لتحسين مراتب النساء وتأثيرهنّ، ولا بد من أن يترافق مع تغيير جوهري. يشمل هذا ألامر تسلّم المرأة لمناصب سلطوية، إلى جانب تبديل في المواقف بشكل يحثّ الرجال والنساء على تقبّل المرأة كقائدة سياسية. فالتغيير الحقيقي، وفقاً للعديد من إلاجابات، يترافق مع تغيير منتظم ومستدام.

اليوم، تضمّ ألاحزاب السياسية بعض النساء، لكنّ مراتبهنّ متدنية بالمقارنة مع نظرائهنّ من الذكور، وبالتالي، فلا يحملهنّ أحد محمل الجد. عن هذا الموضوع، أفاد المجيبون عن ألاسئلة بما يلي:

> *"تدعو الحاجة إلى تطبيق قانون أو نظام يحمي حق المرأة بتبوأ مناصب صنع القرار. ويمكن تحقيق ذلك من خلال فرض الكوتا، لا في القوانين الوطنية فحسب، بل ضمن قانون الحزب الداخلي أيضاً؛ فمن الضروري تطبيق قانون يضمن إشراك النساء. أذكر حزباً سياسياً لم يكن يطبّق كوتا حزبية، وكان قانونه الداخلي يكتفي بمجرد "لفت الانتباه" إلى تعيين النساء في المناصب السياسية. إذاً، كانت محاولته ذات طابع غير رسمي، وبالتالي فقد منيت بالفشل."* (من الفئات الخارجية)

> *"اليوم، يجب أن تتألّف ٣٠٪ من لائحة المرشّحين من النساء. لكن ما زال قانون الانتخابات يصعّب علينا ألامور. لقد اقترحنا تطبيق نظام خاص بالنساء... غير أنّ معظم ألاحزاب تعيّن النساء في مراتب متدنية جداً على اللائحة. لقد اقترحنا أيضاً تعيين النساء إلى جانب الرجال، أو بالتناوب. أما أفضل اقتراحاتنا، فهو أن يضمّ كل ثلاثة أو أربعة مرشّحين امرأة واحدة."* (من الفئات الخارجية)

"إنّ كوتا الثلاثين بالمائة أمر واجب، وليست هدفاً قائماً. لكنّ معظم الأحزاب لا ترغب في هذا الأمر، بل ترفضه. فالأحزاب لا تريد تدخلاً خارجياً، سواء من خلال القوانين أم الآليات الخارجية الأخرى. كما أنّ الشعب لا يدعم تطبيق كوتا خاصة بالنساء في البرلمان." (مشاركة)

"لا تعتبر كوتا الثلاثين بالمائة كافية لأنها غير إلزامية بعد. يجب أن نصوغها ضمن قانون، فنعاقب الأحزاب التي تمتنع عن تطبيقها... لقد ألّفنا كتلة من النساء العاملات في السياسة، لكنها لا تقدّم أقصى ما عندها من جهود... كما أنّ المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية الداعمة للنساء لا تتأقلم بسرعة مع التغييرات التي تساهم في تمكين المرأة، كالدعوة إلى حماية الخادمات ومدبّرات المنازل اللواتي لا يحملن وثائق سليمة." (مشاركة)

إلى جانب المقاومة التي تبديها الأحزاب السياسية من الداخل، يشير البعض إلى أنّ انعدام الفهم والدعم في أوساط العامة يجعل تطبيق نظام كوتا رسمي وفعال أمراً عسيراً. فلا يخفى على أحد أنّ قلة التربية المدنية، يضاف إليها الأدوار التقليدية الراسخة التي يؤديها كلا الجنسين، تعزّز الرأي القائل بأنّ النساء أقل قدرة من نظرائهن الرجال. زد على أنّ الفكرة المنتشرة في المنطقة بأنّ السياسة "مستنقع قذر" تجعل مشاركة النساء فيها أمراً غير مستحبّ. فقد أفادت بعض المشاركات بما يلي:

"نحن بحاجة إلى تحسين الأحزاب السياسية وتطبيق الإصلاحات الداخلية بما في ذلك اتخاذ التحركات الإيجابية ضمن الحزب، بما يعود بالمنفعة على النساء ويتطرق إلى معايير اختيار المرشّحين إلخ. كما نحتاج إلى تثقيف الشعب والقواعد الشعبية، لأنهم لا يدركون حقوقهم السياسية والمغزى من مشاركتهم."

"لا يفهم الأشخاص غير المنتسبين إلى الأحزاب أنّ قرار دعم المرأة يجب أن يُطبّق برغبة من القادة، وعن حسن نية، وأنه من المتعذّر الضغط من خارج الحزب من أجل تطبيق هذا النوع من القرارات... حتى ولو صيغ قانون يشترط على الأحزاب إيجاد فرص للنساء، تبقى الحاجة إلى الضغط على الأحزاب مطلوبة... لكنّ كل هذا سيختلف إذا تمكنّا من تغيير نظرة الأحزاب وتوسيع أفقها."

"إنني فخورة بالنساء في الوقت الحالي. فالأمور تتحسّن بالنسبة لهنّ سنة تلو الأخرى. لقد ازدادت نسبة الوعي في أوساط النساء. في العام ١٩٩٢، كان البرلمان يضمّ بين ٨ و٩٪ من النساء، أما النسبة اليوم فتبلغ ١٢٪. ولعلّ نظام الكوتا الجديد المستهدف لإدراج النساء في اللوائح الانتخابية هو أحد الأسباب التي ساهمت في هذا الأمر."

"تدخل النساء إلى السياسة من أبواب مختلفة؛ وهنّ يفتقرن، بشكل عام، إلى التربية والمهارات. لذا نحن بحاجة إلى زيادة وعي النساء. في أندونيسيا، تنتشر فكرة خاطئة مفادها أنّ السياسة عمل وسخ، مما يدفع النساء إلى الانسحاب من المعترك السياسي. يجب أن نفهمهنّ أنهنّ بحاجة إلى التوحد والمكافحة ضدّ الأفكار السائدة، والمشاركة في السياسة من جذورها، بهدف إحداث التغيير المطلوب وتحسين حياة الناس."

فضلاً عن ذلك، ردّد أحد المشاركين من الفئات الخارجية آراء المشاركات في البرنامج، فقال:

"يجب أن تؤدي النساء دوراً مهماً لأنهنّ يشكّلن أكثر من نصف المجتمع. لكنّ الواقع يقول إنّ النساء لا يشكّلن إلا ١١٪ من عضوية الهيئة التشريعية، والأسوأ أنّ بعض البلديات على المستوى الأدنى لا تضمّ أي امرأة بين أعضائها. المشكلة هي أنّ النساء

اللواتي يشغلن مناصب تشريعية وتنفيذية يعتقدن أنّ السياسة لعبة دنيئة، وأنها لا تصلح إلا للرجال؛ لذا، يفضّلن العمل في أماكن أخرى خارج السياسة، كالتدريس أو الطب أو العمل المنزلي."

وفيما يتسلل ألامل إلى نفوس المشاركات في البرنامج، يعبّر المجيبون عن ألاسئلة، وبالتحديد موظفّو المعهد الديمقراطي الوطني (الذين لا يحملون الجنسية ألاندونيسية) عن تفاؤل أكبر بالتقدم الديمقراطي والتحديات التي ستواجه نساء أندونيسيا:

"هذا البلد باعث على ألامل، فقد تحققت الكثير من إلانجازات في وقت قصير. خلال دورتين انتخابيتين فقط، تميّزتا بالحرية والنزاهة، لمسنا تغيرات كبيرة في السلوك داخل البرلمان، كما لاحظنا التزاماً واضحاً من الناخبين بحثّ ألاحزاب السياسية على تغيير سلوكها؛ أما المجتمع المدني، فأضحى قادراً على مساءلة رجال السياسة بشكل أفضل." (من الموظفين)

"إنّ تطبيق المزيد من مظاهر الديمقراطية يعني انتشار المزيد من الأحزاب السياسية وقدر أكبر من حرية التعبير. في السابق، لم يكن من الممكن "المساس" بالحزب السياسي، ولم يكن بإمكان أيّ شخص الانتساب إليه إلا إذا كان مقرّباً من الحكومة، في عصر النظام الجديد. أما اليوم، فنشهد على المزيد من التنوّع والانتساب إلى الأحزاب، بالنسبة إلى الرجال والنساء من عامة الشعب. في السابق، كنا ننتخب "زوجة فلان" أو "ابنة فلان". اليوم، تشتهر النساء في أنشطة الإصلاح. فضلاً عن ذلك، ازداد النقاش بين النساء حول الرغبة في المزيد من المناصب الحزبية. وقد تعاونت النساء في المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية في إنشاء قانون الكوتا لعام ٢٠٠٣؛ حتى أصبح من الضروري اليوم أن تكون ٣٠٪ من بنية الحزب السياسية مؤلّفة من النساء." (من الموظفين)

"للنساء رأي في السياسة. حتى وإن اقتصر ألامر على القول دون الفعل، لا يمكن أن ننكر أنّ النساء يشكّلن، على ألاقل، جزءاً كبيراً من أحاديثنا، كمن يقول "تشكّل النساء ٥٠٪ من السكان"، وما إلى هنالك. مع دنوّ الانتخابات، سيرغب قادة ألاحزاب السياسية في شخص يدرّ عليهم بألاصوات، من دون أن يحفلوا إن كان هذا الشخص امرأة أو رجل... باستطاعة النساء القويات الحصول على المزيد من ألاصوات بالمقارنة مع نظرائهم من الرجال." (من الموظفين)

"يجب على النساء أنفسهنّ أن يمتلكن الشجاعة والقدرة على اتّخاذ المواقف بصفتهنّ صانعات قرار... فإذا شغلت المزيد من النساء مناصب قيادية في الحزب، سننجح. أما القوانين الخاصة بألاحزاب السياسية التي اعتمدت للتوّ، فستتولى تنظيم مسألة الكوتا، وستلزم ألاحزاب التقيّد بها." (من الفئات الخارجية)

إنّ الاختلاف بين آراء الموظّفين في المعهد الديمقراطي الوطني من جهة، والفئات الخارجية عن المعهد والنساء المشاركات في برامج المعهد من جهة أخرى قد يستند إلى نقاط مرجعية تاريخية مختلفة عدة. فبعض موظّفي المعهد، لا سيما أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية، قد شهد على التقدّم الديمقراطي في بلدان أخرى، وله مجموعة مختلفة من المراجع التاريخية ونظرة مختلفة إلى مقوّمات التقدم. رغم ذلك، إن تثقيف روح الوحدة، والشجاعة، والثقة بين النساء ألاندونيسيات يصبّ في اهتمام المجيبين عن ألاسئلة الذين يعتقدون أنّ دمج النساء في ألاحزاب السياسية وتقدّمهنّ لن يزيدا من قوّتهن السياسية والمساواة فحسب، بل سيحسّنان من رفاهية المواطنين ككل أيضاً.

المناطق الريفية تحمل تحديات وإمكانيات

في حين تشهد أندونيسيا ارتقاء تدريجياً للنساء نحو المناصب السياسية، يشير تاريخ الديمقراطية القصير، والسكان البالغ عددهم ٢٢٠

مليوناً، والمجموعات إلاثنية التي تفوق الثلاثين، والمقاطعات النائية ألاكثر استقلالية (المعروفة أيضاً بالمناطق الريفية وإلاقليمية) بأنّ الديمقراطية تبدوانجازاً بعيد المنال. في الواقع، تصف المشاركات جواً من الاضطراب المتنامي بين ألاقاليم الساعية إلى الاستقلال السياسي.

يفيد المجيبون عن ألاسئلة بأنّ انعدام المساواة بين الجنسين، لا بل حتى الكره تجاه جنس النساء، شعور منتشر في بعض المناطق الريفية في أندونيسيا. فإنّ انعدام الخدمات الاجتماعية ألاساسية يعكس التوزيع غير المناسب للموارد، زد على أنّ حاجات النساء لا تعتبر أولوية بأيّ شكل من ألاشكال. في هذا إلاطار، أفادت إحدى المشاركات من الفئات الخارجية:

"يجب أن تخصّص الحكومة المحلية ٥٪ من الميزانية لشؤون النساء بالتحديد. لكنّ ألاقاليم لا تنفق ٥٪ من ميزانيتها، بل تكتفي بواحد بالمائة حيناً، وبلا شيء في حين آخر. ولا يخفى على أحد أنّ الصحة التناسلية ومعدّل الوفيات في تصاعد بين النساء لأنّ ألاقاليم المحلية لا تؤمّن خدمات مفيدة، وبالتحديد في قطاع الصحة. فالمستوصفات الحكومية ليست جيّدة، وإلاتجار بالنساء وألاطفال سائد. أما العنف المنزلي، فمرتفع، وكذلك العنف المرتكز على النوع الجنسي. من هنا، إنّ ألانظمة المحلية تعتبر تمييزية بحق النساء."

تعزو المشاركات ألاندونيسيات التباطؤ في دمج المبادىء الديمقراطية في هذه المناطق، بشكل كبير، إلى اللامركزية. فنتيجة استقلالية آلالاف من ألاقاليم الريفية، وكل منها يملك برنامج عمل خاص به، يمسي من الصعب على القادة السياسيين الاتصال بالناخبين. وإلى جانب اللامركزية، تردّ العديد من إلاجابات الوتيرة البطيئة التي تميّز الانتقال نحو الديمقراطية في هذه المناطق نحو عوامل أساسية أخرى منها:

- الفقر والمشقات الاقتصادية؛
- انعدام التربية ومعدّلات ألامية المرتفعة؛
- الارتفاع في موجة ألاصولية إلاسلامية؛
- التصدي الثقافي والقانوني لحقوق النساء ومهاراتهنّ في القيادة.

صحيح أنّ المدن ليست بمنأى عن مسألة انعدام المساواة بين الجنسين، إلا أنّ معظم المشاركات يعتبرن أنّ الذهنية الذكورية المتجذرة في السياسة ضمن المدن ليست بقوة الجوّ الاستبدادي والتقييدي الذي تعيش فيه النساء في مناطق ريفية عديدة. ويتجلى ضعف القيادة السياسية النسائية في المناطق الريفية بطرق مختلفة. على سبيل المثال، توسّعت إحدى الموظفات في المعهد الديمقراطي الوطني في مسألة غياب النساء العاملات في السياسة عن المناصب القيادية في ألاقاليم، أو مناصب "المستويات الدنيا"، فيما شدّدت مشاركة من الفئات الخارجية على الفشل في تطبيق قوانين دولية يمكن أن تساعد في تطوير مكانة المرأة.

"ما زالت نسبة النساء في المناصب السياسية صغيرة، وتشير إلاحصائيات إلى أنها تندر بشكل ينذر بالخطر عند المستويات الدنيا من الحكومة – أي عكس ما يحدث في أميركا الشمالية. فبخلاف بقية أنحاء العالم، يبلغ تمثيل النساء على مستوى المدن ١٪ تقريباً. أما الحديث عن ضرورة دمج النساء في السياسة، فيجري على المستوى الوطني بشكل أساسي. يكمن التحدي إذاً في مواصلة هذا الاندفاع قدماً لما يتعدى المستوى الوطني، ومأسسة هذه إلاجراءات بشكلٍ يمنح الرجال والنساء معاً القدرة على تغيير قانون الحزب، وقانون الانتخابات، وألانظمة الحزبية الداخلية." (موظفة)

"ما زال الجوّ السياسي ذكورياً جداً. فألانظمة المحلية ما زالت تلقى دعماً كبيراً، وهي متجذرة في إلاسلام. أما المرأة، فتعتبر من الجوامد لا أكثر بالنسبة إلى هذه الأنظمة المحلية. عندما حاولت التحركات النسائية تقديم احتجاج لدى المحكمة العليا –

التي يسيطر عليها الرجال أيضاً – أفادت المحكمة بأنّ ما تفعله ألاقاليم لا يخالف القانون. تكمن المشكلة في أنّ اندونيسيا قد صادقت على اتفاقية ألامم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة، وأدرجتها ضمن القانون رقم ٧ الصادر عام ١٩٨٤، إلاّ أنها لم تشرف على تطبيق هذا القانون بعد. لذا، لا تعترف الحكومات بوجود هذا القانون. . . يجب أن تكون ألاحزاب السياسية مراعية للنوع الجنسي ولاحتياجات النساء. . . في الوقت الراهن، لا تشغل أدوار صنع القرار في هذا النظام إلا نسبةٌ تتراوح بين ١٪ و١٠٪ من النساء. وهذه نسبة محدودة جداً." (من الفئات الخارجية)

"لا أعتقد أنّ النساء يتمتّعن برأي فعلاً. في الوقت الحالي، تشكّل النساء ٥١٪ من ألاصوات الانتخابية، والرجال ٤٩٪. لكنّ نسبة تمثيل النساء لا تتعدى الـ٧٪. هذه هي المشكلة على الصعيد الوطني. وهي منتشرة على صعيد ألاقاليم والدوائر ألاقل مستوى. في بعض ألاحيان، لا وجود للنساء في البرلمان على إلاطلاق."

صحيحٌ أنّ المناطق الريفية قد تطرح عراقيل عدّة في وجه تقدّم المرأة، إلاّ أنّ هذه المناطق تفتح أيضاً أبواباً واسعة أمام التغيير. فقد أشار العديد من المشاركين في المقابلات إلى أنّ وضع أساليب محددة للاتصال بقادة ألارياف من شأنه أن يساعد في إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي في مختلف المناطق الريفية، ذات التيار المحافظ. على سبيل المثال، إنّ تطبيق كوتا في المناطق وألاقاليم يفترض دمج مئات آلالاف من النساء بصفتهنّ وجه السياسة في ألارياف، وبالتالي في أندونيسيا. في هذا إلاطار، أفادت موظّفة من المعهد الديمقراطي الوطني بما يلي:

"إنّ مساحة البلاد مروّعة، والمساعدات المالية المخصصة للتنمية السياسية تتضاءل يوماً بعد يوم. تتألّف البلاد من ٣٢ مقاطعة، تضمّ كلّ منها ملايين من النساء على ألارجح. من هنا، تعتبر ألانظمة الداخلية لألاحزاب مهمة جداً لانها تؤثّر على القرارات الداخلية عند كل مستوى من مستويات الحزب؛ وبالنظر إلى عدد السكان، فإنّ تغيير القوانين الداخلية قد يخلّف أثراً هائلاً على النساء. . . فضلاً عن ذلك، لما كانت الثقافة السياسية ألاندونيسية تشترط من ألاحزاب الوطنية أن تبني فروعاً لها في نصف ألاقاليم وربع الدوائر على ألاقل، لتتمكّن من المشاركة في الانتخابات، فإنّ تغيير ألانظمة الداخلية سيفرض على ألاحزاب أن تدمج عدداً ملحوظاً من النساء ضمن هيكليتها."

وكما يقول أحد الموظّفين في المعهد الديمقراطي الوطني، إنّ "العدد الكبير جداً" من ألاشخاص المقيمين في أندونيسيا قد يعني أنّ التغييرات الحزبية على ألاصعدة المحلية، في كلّ إقليم بدوره، بما في ذلك حصص الكوتا المحلية، ستخلّف أثراً عظيماً، وألارجح سريعاً، على المرأة في السياسة.

إلاسلام: مصدر روحي وثقافي

إنّ تأثير الدين، وبالتحديد ألاصولية إلاسلامية، يطرح تحديات في وجه المشاركين خلال تعمّقهم في مسألة تقدّم المرأة في أندونيسيا. فيبدي البعض تخوّفه، واصفاً انبعاث الحركات ألاصولية، وبالتحديد ضمن ألاقاليم، بألامر الخطير. لكنّ البعض آلاخر أشار إلى أنّ إلاسلام يمكن أن يمنح النساء القوة اللازمة، بما أنّ أحداً لا يستغلّه لسلب النساء حقوقهنّ.

قدّر العديد من المشاركين في المقابلات أنّ انبعاث ألاصولية إلاسلامية – التي لا تتواجد في ألاقاليم المحافظة فحسب مثل آسيه وسومطرة، بل بدأت معالمها تظهر في مناطق أخرى أيضاً – يؤثّر على قوانين التصويت لا بل ربما على العملية الانتخابية، مما يطرح خطراً حقيقياً في وجه المساواة وتقدّم المرأة. في هذا إلاطار، يفيد بعض المشاركين من الفئات الخارجية بما يلي:

"ألانظمة المحلية التي تميّز ضد النساء متجذرة في ألاصولية إلاسلامية؛ والفئات الدينية ما زالت قوية في أندونيسيا. كما أنّ الاستقلالية واللامركزية تُكسبان الحكومة المحلية سلطات أكبر في مجال صياغة ألانظمة والتشاريع المحلية. لسوء الحظ، لا يخلّف هذا ألامر كله تأثيراً إيجابياً على النساء لاننا نصطدم، في هذه الحالة، بستّين نظاماً محلياً يميّز ضدهنّ. أذكر على سبيل المثال فرض الحجاب، لا في جاكرتا بل في ألاقاليم ألاخرى أيضاً... وتُطبّق قوانين محلية أخرى خاصة بالدعارة والمثلية الجنسية. فتنظّم الشرطة دوريات ليلاً وتوقف النساء اللواتي يشتبه بأنهنّ مومسات، فتعتقلهنّ، وتفرض عليهنّ غرامات، كما تدلي على مسامعهنّ بمحاضرات حول آلاداب وألاخلاقيات."

"أصبح إلاسلام أقوى اليوم، وباتت سياسة اللامركزية تضرّ بالمرأة لانّ المناطق تسعى إلى تحديد هويتها، فتستخدم الدين لتربط هويتها به. كل هذا يعني إلاغفال عن النساء، وصياغة قوانين داخلية إقليمية مستوحاة من إلاسلام، مما يشكّل خطراً بالنسبة إلينا... لكنّ ٧٦٪ من هولاء النساء علمانيات ولا يرغبن في دولة إسلامية."

"ينتشر إلارهاب الاجتماعي، عندما تقوم مجموعات ألاكثرية بالضغط على ألاقليات وتهميشها. ينطبق هذا ألامر على قضايا المرأة، والتوجه الجنسي، وألاقليات الدينية كديانات المجموعات المحلية. كل ذلك يتسبّب في زعزعة ألاوضاع. نذكر على سبيل المثال هجوم ألامس على مجموعة من المسلمين ألاكثر ميلاً نحو العلمانية. إذاً الوضع جيّد، لكننا بحاجة إلى تعزيز المجتمع المدني أكثر فأكثر. هناك حاجة ماسة إلى ذلك."

نتيجة الخوف من انبعاث ألاصولية الدينية بشكل يقضي على ما سبق وتحقّق من خطوات إيجابية، شكّك بعض المشاركين في إمكانية تحقيق تقدّم ديمقراطي حقيقي، وبالتحديد عندما يتعلق ألامر بوضع المرأة. فأفادت إحدى المشاركات من الفئات الخارجية بما يلي:

"إذا بقينا عاجزين عن مواجهة التيار الأصولي المتنامي خلال عشر سنوات من الآن، فإنّ الأمور ستزداد سوءاً. ستمسي المجموعات الإسلامية قادرة على تغيير الدستور، ولن أتمكّن من الحضور إلى هذا المكان بدون حجاب على سبيل المثال. قد لا أستطيع حتى التنقل من دون مرافقة زوجي لي... لست أستخف بهذا الاحتمال. تأمّلوا ماذا يحدث في التاريخ، وما جرى في السودان والجزائر. في الشهر الماضي، وخلال انتخاب الحاكم في جاكرتا، حقق الحزب الأصولي نتيجة مهمة جداً كادت تؤمّن له الفوز."

لإدارة هذه التطورات، شدّد العديد من المشاركين والمشاركات على ضرورة قيام كل ألاطراف المساهمة في تعزيز الديمقراطية – من أحزاب سياسية ونوّاب ومنظمات غير حكومية دولية ومنظمات مجتمع مدني – ببناء الموارد والائتلافات. فنسج الشراكات المتينة مع منظمات المجتمع المدني والقيام بحملات التوعية والاتصال في ألاقاليم، بصورة خاصة من خلال العمل بشكل خاص مع القادة الدينيين، أمر ضروري. في هذا إلاطار، أعلنت إحدى المشاركات من الفئات الخارجية:

"لا بد من مقاربة الزعماء الدينيين واشراكهم، لانّ أي مصدر للتردد إنما ينبع منهم. والناس يصغون إليهم. كما أنّ الاستمرار بالعمل مع ألاحزاب الدينية يعتبر استراتيجية مهمة أيضاً؛ فمع أنّ آراء ألاحزاب الدينية بخصوص حقوق المرأة تختلف بين حزب وآخر، إلاّ انه من المرجّح أن تدكّ هذه ألاحزاب، أكثر من غيرها، بحقوق المرأة إن هي شاءت ذلك."

في الوقت نفسه، تشدّد بعض المشاركات على أنّ إلاسلام نفسه لا يشكّل خطراً جوهرياً على الشعب المنفتح على الديمقراطية في أندونيسيا؛ بل إنّ التلاعب بإلاسلام كوسيلة لاستبداد النساء هو الذي يثير القلق والخوف. في الواقع، شعرت العديد من المشاركات بأنّ تعاليم إلاسلام تمنحهنّ القوة التي يحتجن إليها:

"إنّ الإسلام لا يثني المرأة عن الحصول على ما تريده، ولكنه يذكّرها بضرورة المحافظة على كرامتها. على الصعيد الثقافي، ليس الناس بمعتادين على رؤية النساء يتسلّمن المناصب العليا. مثلاً، إنني عضو في حزب سياسي، وقد بات الناس يقولون لي إنني صرت منشغلة دوماً وإنّ وقتي لم يعد ملكي، وكأنهم يقولون إنني سأنسى كرامتي وواجباتي. أتركهم يتفوّهون بما يريدون، وأتصرّف بما يمليه عليه ضميري. أنا زوجة وأم، لكنّ زوجي لا يمنعني من ممارسة نشاطاتي كامرأة، وزوجي لا يمنعني من القيام بما أريد فعله. لكنّ الحجة المستعملة دوماً هي أنّ النساء سينسينَ كرامتهنّ."

"تسلك أندونيسيا الاتجاه الصحيح، لكنّ البلاد ما زالت تكافح، وبالتحديد في ما يتعلق بصياغة عملياتها التشريعية. فالنساء والمجموعات المهمّشة يحتجن إلى التعبير عن آرائهنّ في الهيئة التشريعية، والحاجة تدعو إلى معالجة قضايا النساء... من وجهة نظر المرأة، ما زال وضع البلاد غير مرضٍ بسبب طبيعة الثقافة. فالرجال ما زالوا يتحكّمون بزمام الأمور فيمنعن النساء من المشاركة بطريقة متساوية، مع أنّ القيم الإسلامية لا تتماشى مع هذا الأمر. بل على العكس، إنّ القيم الإسلامية تتحدّث عن الديمقراطية."

وأضافت إحدى الموظفات في المعهد الديمقراطي الوطني:

"إنّ القضايا التي يطرحها الإسلام لا تشكّل عائقاً، ولا بدّ لنا من تسويق صورة المرأة الأندونيسية قدر الإمكان في العالم الإسلامي... الأندونيسيون يتحدّرون من ثقافة التجارة، وقد توالت عليهم أربع ديانات الواحدة تلو الأخرى، بما في ذلك تعاليم الإسلام التي تعتبر غالباً مفتوحة وتأمّلية ولا يمكن وصفها بالإقصائية. فالإسلام يدعو إلى التعايش، ومن الضروري أن يساعد القادة في تطوير مكانة النساء في إطار الإسلام، وفي التركيز على الجماعة. فلا يخفى على أحد أنّ المرأة في الأحزاب الإسلامية هي الأكثر تعبيراً عن رأيها."

في إحدى الحالات، اعتبرت إحدى موظفات المعهد الديمقراطي الوطني أنّ أندونيسيا تشكّل مثالاً للإيديولوجية الإسلامية ونجاح المرأة: *"تتمتع أندونيسيا بعمق وسعة أفق، وهي تتباحث في قيادة المرأة المسلمة بشكل أفضل مما تفعله معظم دول الشرق الأوسط."*

تعتبر هذه القضية مصدر قوة وتحدٍّ على السواء؛ ولسوف تتحدّد النتيجة من خلال طريقة مشاركة النساء في هذا التحرك.

المعهد الديمقراطي الوطني منهلٌ حيوي للمرأة

يعتبر المعهد الديمقراطي الوطني، دون غيره، مورداً أساسياً للنساء الأندونيسيات. فمن خلال إنشاء أساليب مبتكرة للتشبيك بين النساء صاحبات التوجه السياسي، وبهدف بناء المهارات واكتساب الأساليب اللازمة للتعبير عن آرائهن بشكل أفضل، استطاع المعهد الديمقراطي الوطني أن يصبح صديقاً للمرأة على المستوى السياسي والشخصي في آن.

يصف المجيبون عن الأسئلة مرحلة الدمج التدريجي لهذه الأفكار والبرامج الجديدة في المنظور الثقافي الأوسع، أي البيئة التي تساهم في إحداث التغييرات اللازمة في المواقف الاجتماعية وبناء ثقة كل فرد بنفسه. في هذا السياق، اعتُبرت برامج المعهد نقطة انطلاق مفيدة بالنسبة إلى النساء، ومن شأن التوجيه الملموس والمواد التدريبية أن تساعد أيضاً في بناء قوة تأسيسية متينة. وقد ورد في الإجابات عن الأسئلة:

"تشعر النساء بالرضى عن برامج المعهد الديمقراطي الوطني الخاصة بالمرأة لاننا نمثّل إحدى المؤسسات القليلة التي تتعاون مع النساء في الأحزاب. فيامكان المعهد أن يفي بحاجاتهنّ في مجال التدريب. كما أنّ المواد التدريبية التي يؤمّنها لهنّ جديدة نسبياً. ومن المثير للاهتمام أنّ المعهد قادر على إدارة جلسات تدريبية حول كيفية إلقاء الخطب. إلخ. فالأمثلة والأدوات تسهّل على النساء أن يفهمن مجريات الأمور." (موظفة)

"المعهد الديمقراطي الوطني نفح فينا روح الإقدام ووسّع من آفاقنا. لقد وظّفتُ المعلومات والمواد التي تعلّمتها من المعهد في خدمة حملتي الانتخابية الخاصة." (مشاركة)

"بفضل التدريب، تمكّنت من استعمال قسم كبير من المواد، ووضعها بتصرّف المرشحين والمرشحات للمناصب الرسمية في المقاطعات... وأعني بالتحديد الأعضاء الجدد من النساء. لقد وضعت برنامجاً بكل الجلسات التدريبية التي استخدمت من أجلها مواد المعهد الديمقراطي الوطني؛ فالتدريب الذي تلقيته في المعهد منحني معارف ومواد كثيرة لأنقلها إلى غيري." (مشاركة)

شهدت الجلسات التدريبية رواجاً كبيراً في أوساط المشاركين في المقابلات. فقد شعرت النساء بالقوة نتيجة المشاركة في ورش العمل والجلسات التدريبية التي نظّمها المعهد الديمقراطي الوطني. زد على أنّ المصداقية التي يشتهر بها المعهد تعود بالفائدة على النساء اللواتي يشاركن في برامجه، حيث أنّ تطوير قدراتهنّ نتيجة هذه المشاركة، إلى جانب السمعة الحسنة التي يتمتع بها المعهد، يعزّز مصداقيتهنّ بين نظرائهنّ الذكور. وقد أشارت الكثير من المشاركات إلى أنهنّ لمسن تبدّلاً ملموساً في الاحترام الذي قابلهنّ به نظراؤهنّ الذكور بعد الانتهاء من مشاركتهنّ في برامج المعهد، لا سيما عندما عرضن الشهادات التي تثبت مشاركتهنّ في مثل هذه الجلسات التدريبية. في هذا الإطار، أفادت المشاركات:

"لقد قام المعهد الديمقراطي الوطني بإرسال أعضاء من الأحزاب إلى الخارج، فلما عدن حظين باهتمام أكبر من الزعماء."

"بعد تلقي التدريب من المعهد الديمقراطي الوطني، صار الأعضاء الحزبيون المشاركون على المستوى الإقليمي يعتقدون بضرورة تكييف تدريبهم على المستوى الوطني أيضاً. لذا من الضروري أن يناقش المعهد مع الحزب، على المستوى الوطني، المبادىء التي نتدرّب عليها على المستوى الإقليمي، كي يكون التدريبان متناغمين."

"عندما جُنّدت لمساعدة إحدى الفئات البرلمانية بصفتي خبيرةً في هذا المجال، لم يكن أعضاء هذه الفئة يصغون إلى رأيي. لكن عندما أصبحت مشاركة في برامج المعهد الديمقراطي الوطني وصرت أعبّر عن رأيي بمهارة أكثر، صاروا يعيرونني انتباههم."

"بعد جلسات تدريب المدرّبين في جاكرتا مع ٤٠ مشاركة من ماليزيا، وسنغافورة، والفيليبين وغيرها من الدول، اكتسبت معلومات عن تنظيم الحملات وجمع التبرعات، ووقّعنا على خطة العمل العالمية المتعلقة ببرنامج "فوزوا مع النساء" للمعهد الديمقراطي الوطني. وسعياً مني لدعم اتفاقنا والتزامنا بخطة العمل العالمية، قمت بتدريب النساء في ثلاث مقاطعات. وقد تلقيت ٦٠٠ دولار من المعهد الديمقراطي الوطني لتنظيم مثل هذه الجلسات التدريبية في المناطق، مما أدى بدوره إلى تنظيم المزيد والمزيد من الجلسات. فقد قامت النساء اللواتي درّبتهنّ بتدريب غيرهنّ، مع الإشارة إلى أنّ إمكانية تنظيم مثل هذه الجلسات وكيفية تنظيمها أمر يرتبط بقيادة الفروع الحزبية."

"قدّم إلي المعهد الديمقراطي الوطني فرصاً جيّدة لتحسين معارفي ونسج شبكة خاصة بي. في بعض الأحيان، يحسّن المعهد صورتي في الحزب عندما يقوم بزيارتي. بالفعل، فقد اتّصل بي زعيم الحزب شخصياً بعد إحدى الزيارات التي قام بها المعهد إلى مقرّي في الحزب."

ويشارك الموظفون في المعهد الديمقراطي الوطني آراء المشاركات، حيث أشار أحد الموظفين:

"تكنّ الأحزاب بالغ الاحترام للشهادات التي نصدرها. فتعتبر هذه الشهادات "حصيلة" إضافية بالنسبة إلى الأحزاب السياسية. هذا أمر مهم جداً، لا بالنسبة للمرشحين فحسب بل للأحزاب السياسية أيضاً، فكلا الفريقين يكنّ كلّ الاحترام للمعهد الديمقراطي الوطني."

لا ريب في أنّ تبادل المعلومات يساعد النساء الطموحات على اكتساب الأفكار والمواد التي يحتجن إليها عند فتح باب التشبيك والحوار السياسي مع الرجال والنساء. فقد أشارت إحدى المشاركات: "عندما زرت المنتدى العالمي لبرنامج "فوزوا مع النساء" في مكتب المعهد الديمقراطي الوطني الكائن في واشنطن العاصمة، راودتني الكثير من الأفكار المبتكرة". نسجاً على المنوال نفسه، تستفيد النساء اللواتي يرغبن في دخول المعترك السياسي، كل الاستفادة، من الكتيّبات والاستراتيجيات والتعاليم التي يقدّمها المعهد الديمقراطي الوطني.

لقد حقّق المعهد الديمقراطي الوطني نجاحات كبيرة في أوساط القوى الفاعلة الملمّة بهذه المنظمة. وقد أفاد عدد كبير من المشاركات بأنّ التجارب الإيجابية، إضافة إلى العامل الزمني، شكّلت العناصر الأساسية لبناء الثقة. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص بالنظر إلى هوية المعهد الأميركية التي تثير بعض الشكوك في أوساط الأندونيسيين. لكن مع تجلي المظاهر الديمقراطية، اكتشف المشاركون في المقابلات أنّ الثقة شعور ينمو كلما أكثر الناس من العمل مع المعهد الديمقراطي الوطني. فإنّ كرم المعهد، وسياسته القاضية "بعدم طلب أيّ شيء في المقابل"، كما أشارت إحدى المشاركات، تعزّز مصداقيته أكثر فأكثر. وقد علّقت إحدى المشاركات:

"يقدّم المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة لأحزاب عديدة. لكنّ الفرق بين المعهد وغيره من المنظمات غير الحكومية هو أنه أقام تواصلاً علاقات حسنة مع الأحزاب، وساعدها على تحليل المشاكل الجوهرية التي تحتاج إلى المعالجة ضمن الحزب. كما يتعاون المعهد مع الأحزاب عن طريق مقاربة مفصّلة لحاجات كل حزب، ولا يحاول تطبيق مقاربات مستنسخة يمكن أن ترفضها الأحزاب. فلا يخفى على أحد أنّ لأحزابنا ثقافتها الخاصة، ولا يمكن تعميمها تحت سقف عنوان واحد. في هذا الإطار، يعمل المعهد الديمقراطي الوطني على التوفيق بين أهدافه والاستعداد الذي تبديه الأحزاب نحو التغيير، لإيجاد برنامج فردي بكل منها، بشكل يسهّل على الأحزاب التعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني."

من أهم مواطن قوة المعهد الديمقراطي الوطني تعزيز المهارات، مما يوطد، بشكل سريع وعلى المدى الطويل، ثقة النساء بأنفسهنّ ويمتّن قاعدة معارفهنّ. على سبيل المثال، يقول المشاركون في الأسئلة، من رجال ونساء، إنّ إلقاء الخطب أمرٌ ضروري لبناء المصداقية والحصول على جمهور يوليك سمعه. أما المشاركات في برامج المعهد، فيفدن بما يلي:

"يجب أن يعبّر زعماء الأحزاب عن مواقفهم بأوضح ما يمكن. فإلقاء الخطب هو أحد أهمّ الخطوات بالنسبة إلى القادة، لأنّ هذا الأمر يمكن أن يحرجهم ويذلّهم إذا لم يحسنوا التكلّم أمام الناس. يجب أن نفكّر كقادة، فنتعلّم كيف نستغلّ إلقاء الخطب لتحفيز الناس وتجنيدهم. شخصياً، كم من مرة أصغيت إلى قادة يلقون الخطب، لكنّ كلامهم فارغ لا مغزى له."

"إلقاء الخطب أمر ضروري. لكنّ النساء يحافظن على صمتهنّ، والرجال يرضون بذلك. إنّ ثقافتنا تحثّ النساء على التزام الصمت، ومعظم الرجال الأندونيسيين يفضّلونهنّ على هذا النحو. من المفيد جداً أن نتحدّث في الاجتماعات الحزبية فنستخدم كلمات مقنعة، ونخاطب الإعلام وندلي بالتعليقات أثناء تنظيم الحملات."

في ما يتعلق بالنساء اللواتي اضطررن، تاريخياً، إلى الالتزام بالصمت، فإنّ القدرة على إلقاء الخطب الفعّالة شرط ضروري من شروط نجاحهنّ. فالناس، أرجالاً كانوا أم نساء، غير معتادين على الاستماع إلى نساء في الاجتماعات العامة؛ وبالتالي من الضروري أن تتمتع النساء بالثقة والمهارات العملية في هذا المجال. وكان العديد من المجيبين عن الأسئلة قد سمّوا البرلمان وغيره من الأماكن ذات الطابع السياسي، من دون أن ننسى وسائل الإعلام، كمواقع أساسية تمكّن الرجال من الإصغاء إلى النساء، وتساعد النساء في تحقيق مكاسب سياسية. من هنا، ينبغي أن تتحدّث النساء باسمهنّ، قبل أن يقدم أي شخص آخر، وبالتحديد الرجال، على التحدّث عنهن. في هذا السياق، يشير المجيبون عن الأسئلة إلى ما يلي:

"في بعض الاحيان، عندما تُطرح قضايا المساواة بين الجنسين على النقاش، تكون القاعة خالية من العنصر النسائي، لانشغال النساء باجتماعات أخرى. نطلب من النساء ألا يكتفين بمطالبة الوزير بتحقيق خطوات معيّنة بصوت عال؛ نطلب منهن التأثير على الغير ومناقشة القضايا. فألاعضاء الرجال لا يريدون مناقشة قضايا المساواة بين الجنسين، وقد جرت العادة أن تتولى النساء وحدهنّ التطرق إلى القضايا الخاصة بهنّ. لذا، يتوجه الرجال إلى النساء بالقول: "انظرن كم أنتنّ صامتات. إذا لم ترددن النضال من أجل إحقاق حقوقكنّ، فلن نناضل من أجلكن." (مشاركة)

"يجب أن ندقّ باب قادة الاحزاب لنقنعهم بأهمية دور المرأة في الحزب. سيكون رائعاً لو أنّ النساء في الاحزاب يحصلن على فرصة إلقاء الخطب أو لو اعتبرن صاحبات خبرة. في بعض الاحيان، لا أشعر برغبة في ارتياد الاجتماعات لأنّ الرجال وحدهم يحصلون على فرصة الكلام." (مشاركة)

"يجب تحسين مستوى النساء في مناصب صنع القرار، كأعضاء الهيئة التشريعية. لقد ناضل الناشطون من أجل هؤلاء النساء عام ١٩٩٩ و٢٠٠٤، وبالتالي فهم يتوقّعون منهنّ أن يكنّ أفضل من السابق. فمن الضروري أن تكون النساء في السلطة ذكيات وواعيات... لكنّ هذا الامر لم يتحقق بعد. على سبيل المثال، يضمّ أحد الاحزاب ثلاث نساء وصلن إلى البرلمان، واحدة منهنّ فقط تعبّر عن رأيها بكل جرأة، وقد كانت ناشطة مدافعة عن قضايا النساء قبل انتخابها. أما المرأتان الاخريان، فلم تكونا ناشطتين فعلاً، ولهذا فإنّهما أكثر صمتاً وهدوءاً في البرلمان. النائب الفاعلة بينهنّ تختلط وتتفاعل مع بقية النساء والرجال في الاحزاب الاخرى، وقد نسجت شبكات متينة مع نساء ناشطات أخريات، كما إنها لا تتردد البتة عند التعبير عن حاجات النساء." (من الفئات الخارجية)

في هذا الإطار، يتبيّن أنّ المعهد الديمقراطي الوطني لا يُعتبر فقط مصدر ثقة بالنسبة إلى الاندونيسيين، ولكنه أيضاً يعطي مصداقية للمرشحين، سواء من النساء أم الرجال.

الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية (KPPI): مدّت يد المساعدة تاريخياً، متشرذمة حالياً

أُطلقت الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية عام ٢٠٠٠، فكانت علامة على تغيير كبير وتحرّكات مبشّرة بالخير بالنسبة إلى النساء المهتمات بالسياسة. بدأت هذه الكتلة كشبكة من النساء المنتسبات إلى المنظمات غير الحكومية وألاحزاب السياسية ومن سيدات الاعمال. كما اعتبرت مرجعاً سياسياً مهماً للنساء الاندونيسيات. فقد أشارت المشاركات إلى ما يلي:

"قبل العام ١٩٩٩، لم تكن النساء تناقش إلا المواضيع المتعلقة بتمكين المرأة. أما في العام ٢٠٠٠، فقد ساهم المعهد الديمقراطي الوطني بتطوير الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية، وبدأ أعضاء الكتلة من النساء يفكّرن في كيفية دمج حقوق المرأة في السياسة بشكل فعليّ. كما قمنا بالتنسيق مع حركة النساء للمدافعة عن قانون الثلاثين بالمئة."

"منحتنا الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية القوة اللازمة للضغط على الحكومة من أجل تغيير السياسات. . . وهي تدافع عن أفكارها من أجل تجسيد برنامج تمكين المرأة السياسي ضمن ميزانية وزارة تمكين المرأة. فالكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية تتطلّع إلى الاتصال بالنساء في مختلف أنحاء البلاد."

أضحت الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية معروفة خارج نطاق جاكرتا، مما أدى إلى إنشاء فروع إقليمية للمنظمة في مختلف أنحاء أندونيسيا. يشكّل هذا ألامر علامة فارقة بالنسبة للمشاركات اللواتي أشرن إلى التأثير إلايجابي الذي خلّفه التعاون بين المعهد الديمقراطي الوطني والمنظمة، من خلال الاتصال بأكبر قدر ممكن من النساء:

"يقدّم المعهد الديمقراطي الوطني يد المساعدة إلى الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية كي تنمو وتتبلور في أكبر قدر ممكن من المقاطعات. فقد تمكّنت الكتلة الحزبية، بفضل جائزة مادلين ك. أولبرايت التي منحها إياها المعهد، من افتتاح فروع لها في المقاطعات؛ وأصبح لدى الكتلة فروع في ٢٤ مقاطعة من أصل ٣٣، بانتظار افتتاح تسعة فروع إضافية في المستقبل."

"أصبحت النساء يتمتعن بثقة أكبر نتيجة المشاركة في برنامج المعهد الديمقراطي الوطني الذي يتولى تعليم النساء في المناطق النائية، وفي مناطق أصغر حجماً من المقاطعات. فهناك مستويات ثلاثة من الحكم: المستوى الوطني، مستوى المقاطعات، ومستوى المدن والبلديات. . . لذا تنتشر المنظمة في ٢٤ مقاطعة و١٦٥ بلدية ومدينة."

لكنّ الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية فقدت مؤخراً، وفقاً لبعض المشاركين في المقابلات، بعضاً من شعبيتها. اليوم، تتضارب آلاراء بشأن فعالية هذه المنظمة، حيث تقول المشاركات:

"إلى جانب تدريب النساء في ألاحزاب السياسية، تعتبر أهم مساهمة قدّمها المعهد الديمقراطي الوطني لاندونيسيا هي تطوير الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية رغم أنّ حالها متردٍّ نوعاً ما اليوم."

"من المهارات التي تحتاج المنظمة إلى اكتسابها من المعهد الديمقراطي الوطني الفعالية والتنظيم في الضغط على ألاحزاب السياسية. القانون موجود، لكن يجب أن نتعلّم كيف ننشر مبادئه داخل ألاحزاب وكيف نضغط عليها بطريقة نظامية. يجب أن نبدأ بممارسة الضغط لندفع ألاحزاب إلى إضافة أسماء النساء على اللوائح في العام ٢٠٠٩ وتسميتهنّ كمرشّحات، بغضّ النظر عن مصير القانون الانتخابي."

تأمل بعض المشاركات أن يحمل إليهنّ المستقبل حلاً لمشكلة التفكك التي تتخبّط فيها المنظمة اليوم. فقد أشارت إحداهنّ: *"آمل أن تتمتع المنظمة في العام ٢٠٠٩ بفهم أفضل لكيفية تغيير عقلية الأحزاب، والحصول على المساعدة من المعهد الديمقراطي الوطني لتقديم التوصيات إلى الأحزاب."*

وقد شجع بعض الموظفين المنظمة ألاندونيسية على نسج الشراكة مع أصحاب الموارد الحالية في أندونيسيا وأداء دور قيادي في تشجيع تحركات النساء السياسية؛ فيما أفاد البعض آلاخر أنه من الضروري عدم الاعتماد بشكل كلي على المنظمة لتطوير مكانة المرأة السياسية، وبالتحديد نظراً إلى فشلها ألاخير في هذا المضمار بتأثير من مشاكلها الداخلية. فقد أشار موظفو المعهد الديمقراطي الوطني إلى ما يلي:

"تتواجد مؤسسات متوازية تعرف بأندية الزوجات، بمقدورها أن تحثّ النساء على التحرك، لأنها وضعت ميزانيات خاصة بها. في هذا المنظور، يمكن أن تشارك الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية وأندية الزوجات بتنظيم ألانشطة. فميزانيتهما مستمدّة من الحكومة المحلية."

"إذا انتقلت الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية لتعتمد ثقافةً موجّهة نحو ألاعضاء، فيامكانها، بفضل العدد الكبير للنساء المرشحات (عشرات آلالاف، لن تفوز منهنّ الكثيرات ولكنهنّ سيرغبن في الاستمرار بمزاولة العمل السياسي)، أن تجسّد الموسسة وتمثّلها. فمن شأن هذا ألامر أن يؤمّن برنامجاً للربط بين جميع النساء حين يشعرن بالخيبة من المجتمع المدني أو ألاحزاب. إذا كانت المرأة أول امرأة تُنتخب في بيئتها المحلية، فلا شك في أنها ستحتاج إلى الدعم؛ لكن لا يمكن توحيد الجهود إلا من خلال منتدى جامع لألاحزاب."

"نطالب، كنساء، بالمزيد من البرامج المخصصة لنا. لكننا لا نعمل إلا مع الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية؛ وحبّذا لو كنا نملك المزيد من التمويل للاتصال بشركاء آخرين يُودون دوراً مهماً في ألاحزاب السياسية، وألاجنحة، على صعيد إشراك عدد أكبر من النساء. آمل ألا يقتصر تعاوننا على الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية. المزيد من التمويل يعني التعامل مع عدد أكبر من أصحاب المنفعة لتوسيع نطاق التنمية ودمج النساء. لذا أعتقد إذا سألت أيّ أندونيسي: ما هو المعهد الديمقراطي الوطني؟ سيجيبك: إنه الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية. سيكون من ألافضل لو زدنا عدد شركائنا، من دون أن نخصّ الكتلة الحزبية بهذه المعاملة المتميّزة... فعلى صعيد التأثير على دور المرأة في السياسة، من ألارجح أن يساهم هذا ألامر في تعزيز دورها في هذا المجال."

عام ٢٠٠١، شكّلت النساء في البرلمان ألاندونيسي منظمة أخرى، أطلقن عليها الاسم نفسه، وقد تألّفت من النساء ألاعضاء في البرلمان بشكل حصري. تخضع الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية التي تألّفت في البرلمان، بشكل كبير، لتأثير النواب اللواتي يبذلن جهوداً من أجل إقرار التشاريع اللازمة. وتكافح هذه المنظمة للمحافظة على التوازن بين ولائها لألاحزاب والعمل من أجل إحقاق الخير العام، مما يضع المجموعة أحياناً في وضع حرج. في هذا إلاطار، أشارت المشاركات:

"تختلف الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية (المجتمع المدني) عن المنظمة ألاخرى لأنها تضمّ ناشطات من كل ألاحزاب. كنت آمل أن ينعكس هذا ألامر في الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية (البرلمان) من حيث تعاملها مع النساء النواب. لكنّ ترتيب ألاحزاب في المنظمة البرلمانية هو نفسه ترتيب ألاحزاب في البرلمان، لا سيما في ما يتعلق بمستوى القيادة. فمقاعد المنظمة تعكس، بشكل متناسب، كيفية توزيع السلطات داخل البرلمان. جدير بالذكر أنّ بعض النساء اللواتي يشغلن المقاعد القيادية لا يبالون بقضية المساواة بين الجنسين، وهذا أمر لا يعود بالفائدة على المنظمة. في هذا المنظور، آمل أن تصبح النساء أكثر فعالية وإبداعاً. لا ريب في أنّ النساء اللواتي يشغلن المناصب القيادية يعانين الكثير من المشاكل على صعيد تنظيم العمل، ولهذا قلّما نسمع عن الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية في البرلمان."

"في بعض ألاحيان، يقف النظام عقبة في وجهنا. من ألامثلة على ذلك حالة الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية التي تألّفت في البرلمان. فالنساء الشابات يرغبن في وضع برامج جديدة، لكنّ القادة ألاكبر سناً وألاقدم خبرةً يمنعونهنّ من ذلك. نحن ٦٥ امرأة في البرلمان، وبالتالي بإمكاننا توحيد جهودنا في هذا إلاطار. لكن في الواقع، لا يُؤثر على صياغة الميزانية إلا امرأة أو اثنتان، وهذا غير كافٍ، كما أنّ قضية الميزانية معقدة جداً بالنسبة إلينا. لذا، يجب أن توحّد النساء جهودهنّ ويتعاونّ معاً. إنّ إلالمام بشؤون الميزانية هو الوسيلة ألانسب لتحقيق ذلك."

علّق أحد الموظّفين في المعهد الديمقراطي الوطني على ضرورة تعاون الائتلافين النسائيين – أي الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية (المجتمع المدني) والكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية (البرلمان) – بحيث يعزّزان بعضهما البعض، فيترافق أي استثمار في إحدى المنظمتين مع استثمار في المنظمة ألاخرى:

"كي يجعل المعهد الديمقراطي الوطني من الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية أولوية، لا بدّ من تأمين التمويل لتنظيم شؤون الكتلة البرلمانية. كما نحتاج إلى سرد قصة المنظمة بطريقة أكثر جذباً للمستهدفين مما فعلنا في السابق، لان وضعها ليس عظيماً في الوقت الراهن."

إنّ الانفتاح على إعادة نحت شكل الكتلة الحزبية النسائية ألاندونيسية يتيح الفرصة لولادة شراكات جديدة وبذل جهود في مجال المدافعة، لا سيما في المناطق الريفية. وقد شعر العديد من المشاركين في المقابلات أنّ هذه العملية قد تتيسّر إذا أعاد المعهد الديمقراطي الوطني دمج نفسه في الحوارات ومحاولات بناء الموارد المالية.

الخاتمة

وفقاً لمعظم ألاشخاص المشاركين في المقابلات، استُمدّت التغييرات الاجتماعية والثقافية والسياسية الكبرى في أندونيسيا من التنسيق بين النساء أينما كنّ، سواء في مختلف ألاحزاب السياسية، أم عبر المنظمات وضمنها، أم النساء بين المناطق المختلفة. وقد أشارت إحدى المشاركات إلى ما يلي:

"يجب أن يتّفق الشعب على ألاولويات المناسبة للبلاد، والخطوات الواجب اتخاذها لإنجاز أهدافنا. يجب أن نكون دولة أكثر ثراءً، وأكثر مراعاةً لمشاكل الناس، فنتمكّن من ترتيب حاجات الجماعة حسب أولويتها. بإمكاننا أن نعبّر عن آرائنا بطريقة أفضل إذا تحمّلنا مسؤولية بناء الدولة معاً. هذه هي الخطوة ألاولى، ولا شكّ في أنّنا سنشعر بالفخر في نهاية المطاف."

أدى المعهد الديمقراطي الوطني دوراً ملحوظاً في تنمية هذا التغيير وتطويره. رغم ذلك، لا يخفى على أحد أنّ دمج الديمقراطية، وبالتحديد في بلد بمساحة أندونيسيا، يتطلّب وقتاً وثباتاً– وهي صفات تتميّز بها نساء أندونيسيا وفقاً لألاشخاص المشاركين في المقابلات.

صربيا

تاريخ برامج المعهد الديمقراطي الوطني

منذ أن افتتح المعهد الديمقراطي الوطني مكاتبه في صربيا عام ١٩٩٧، وهو يواظب على تأمين المساعدة للاحزاب السياسية وناشطي المجتمع المدني الذين يعملون من أجل الانتقال نحو الديمقراطية في صربيا. فمنذ سقوط نظام ميلوزيفتش، والمعهد يعمل بمساعدة من النواب وقادة الاحزاب السياسية لمدّ يد العون إلى صربيا، في إطار جهودها المتواصلة نحو تحقيق الإصلاحات الداخلية، وتعزيز امكانيات مؤسساتها، واشراك الاحزاب الإثنية والإقليمية في المسار السياسي الذي تسلكه البلاد، إلى جانب تعزيز مشاركة النساء والشباب في المؤسسات الحاكمة.

على امتداد سنوات طويلة من وضع البرامج، ركّز المعهد الديمقراطي الوطني بشكل خاص على دمج النساء كعنصر أساسيّ من أيّ نظام ديمقراطي، لا بصفتهنّ ناخبات فحسب بل كناشطات ومسؤولات حكوميات أيضاً. فكان أن زوّدت برامج المعهد التدريبية المرأة الناشطة سياسياً بالثقة والمهارات التي تحتاجها للترشح، ولتنظيم حملات المدافعة والحملات الانتخابية، وزيادة فعاليتها في البرلمان إلى أقصى حد؛ كل ذلك من خلال شبكة خاصة بالنواب النساء. فضلاً عن ذلك، يتعاون المعهد أيضاً، كجزء أساسي من جهوده المبذولة في صربيا، مع اللجان البلدية للمساواة بين الجنسين من أجل تعزيز المشاركة السياسية للنساء في صربيا؛ كما يعمل مع النساء الناشطات في المجتمع المدني والبرلمان لمواصلة دعم إقرار القانون المعني بالمساواة بين الجنسين. وإلى جانب تأمين التوجيه والاستشارات بشأن هذه الحملات، يقدّم المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة التقنية للجان، فيوجّهها نحو أفضل تقنيات جمع التبرعات من أجل دعم المشاريع. من الأنشطة الملحوظة الأخرى الخاصة بتعزيز مشاركة المرأة السياسية، نذكر ندوات بناء المهارات التي يجريها المعهد كجزء من المساعدة التي يقدّمها إلى الفروع والشبكات الحزبية الخاصة بالنساء.

معلومات عامة

أفضى الحكم الشيوعي الطويل على يد الجنرال تيتو إلى انبعاث حكم ميلوزيفتش عام ١٩٨٧، وهي سنة شهدت حلّ الحدود الوطنية وأدت إلى اضطرابات ملحوظة في تاريخ صربيا. كما اندلعت في الحقبة نفسها حرب البوسنة بين ١٩٩٢ و١٩٩٥، ونالت جمهورية الجبل الاسود استقلالها التام في العام ٢٠٠٦. في شباط/فبراير ٢٠٠٨، تناقل الإعلام خبر استقلال إقليم كوسوفو عن صربيا – باعتراف من أفراد المجتمع الدولي ورفض صربيا للامر – وهي مسألة ما زالت تحتلّ ركناً جوهرياً في مسار صربيا الموجّه نحو الديمقراطية.

خلال إجراء هذه المقابلات، كانت صربيا تترنّح بين اتجاهين مختلفين. فألاصوات المتقاربة التي نالها الحزب الراديكالي والحزب الديمقراطي في صربيا، خلال الانتخابات الرئاسية التي نُظّمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تطلّبت إجراء جولة ثانية للانتخابات في ٣ شباط/فبراير. ولما كان من المقرر إجراء هذه الجولة الثانية بعد عدة أسابيع فقط من المقابلات، فإنّ هذا الامر أدى إلى سيطرة نبرة قلقة على المقابلات، كان يمكن أن تختلف عن النبرة السائدة بعد الجولة الثانية من الانتخابات. في الوقت نفسه، كانت إجابات المشاركين في المقابلات متماسكة، فحدّدت كيف يمكن لكل نتيجة أن تؤثّر على مستقبل صربيا: إذا فاز الحزب الراديكالي، ستصبح صربيا موالية للحلف مع روسيا، وتمسي علاقاتها فاترة مع الاتحاد الاوروبي؛ أما إذا فاز الحزب الديمقراطي، فستشهد صربيا العكس تماماً وتوطد علاقتها بالغرب. ومع أنّ العلاقات الصربية الاميركية إيجابية بشكل عام، إلا أنها تشهد بعض التوتّر نتيجة اعتراف الولايات المتحدة باستقلال إقليم كوسوفو.

جمع مرشّح الحزب الراديكالي أصواتاً أكثر بقليل بالمقارنة مع المرشّح الاخر في الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية، مما أثار مشاعر من القلق بين المجيبين عن أسئلة المقابلات؛ فقد شعر هؤلاء أنّ قضايا المساواة بين الجنسين تحتلّ مكانة ثانوية بالمقارنة مع ما يعتبره المواطنون حاجات أكثر

أساسية، مثل الرخاء الاقتصادي، والقضايا الحساسة سياسياً مثل علاقة صربيا مع كوسوفو. في المقابل، أمل الكثيرون أن تلهم الجولة الثانية من الانتخابات ناخبين أكثر انفتاحاً على الديمقراطية، لا بل ربما شباباً صرباً أكثر انفتاحاً على الأوروبيين، فتحثّهم على التصويت لصالح التيار القومي الذي "لا يتغيّب عن التصويت أبداً". ورغم وجود الاختلافات بين جماعات المدن وألارياف، وإلى حدٍّ ما الشباب الذين تابعوا تحصيلاً علمياً رسمياً نوعاً ما، فقد اعتبرت إحدى المشاركات إن: "جيل الشباب أقل استعداداً للتلويح بالعلم الوطني."

بعد إجراء المقابلات، ظهرت نتيجة الجولة الثانية من الانتخابات بفوز الرئيس تاديك، زعيم الحزب الديمقراطي، بفارق بسيط. وما لبثت أن اندلعت أعمال الشغب في شباط/فبراير ٢٠٠٨، بعد الجولة الثانية من الانتخابات بوقت قصير، نتيجة الآراء السياسية المنقسمة التي تتعلّق بفصل إقليم كوسوفو وما يمثّله ذلك بالنسبة لصربيا على صعيد التوجه نحو الشرق أو الغرب. في آذار/مارس ٢٠٠٨، سقطت الحكومة مما أدى إلى تنظيم انتخابات برلمانية خاطفة في أيار/مايو ٢٠٠٨، فاز بموجبها الإصلاحيون الديمقراطيون عددياً، تماماً كما فعلوا في الانتخابات الرئاسية.

لكنّ حالة الشكوك الهائلة التي استبدّت بصربيا في فترة إجراء المقابلات افترضت، في أغلب الحالات، انخفاض درجة التطرق إلى مواضيع المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة السياسية، بالمقارنة مع الحاجات اليومية، وبالتحديد الحريات وألامن الاقتصادي.

أجري في صربيا[٦] ما مجموعه ٢٢ مقابلة استمرت بين ٢٠ و٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد أجريت المقابلات مع أربعة من موظفي المعهد الديمقراطي الوطني، و١٧ من المشاركات في برامج المعهد الديمقراطي الوطني، ومشارك واحد من الجهات الخارجة عن المعهد. بعد إنجاز تقييم البرامج المخصصة للمرأة في ألاحزاب السياسية، مرّ المواطنون في صربيا بفترة من التوتّر التالي للانتخابات، بتأثير من قضية استقلال كوسوفو.

التغييرات الديمقراطية توحي بألامل والتناقض

عزّز تاريخ صربيا الحديث، بما ميّزه من تطوّرات وارتدادات، شعوراً بالتفاؤل الحذر بين المشاركين في المقابلات. فالسنوات العشر الماضية وضعت حداً لنظام ميلوزيفتش، كما فتحت الباب أمام خطوات أساسية في مجال الخصخصة. وقد أشار العديد من هولاء المشاركين إلى الخسارة الكبيرة التي تعرّضت لها البلاد، سواء عملياً أم رمزياً، إثر اغتيال رئيس الوزراء ألاسبق، زوران دجندجيك، الذي قدّم الوعود بتحقيق الديمقراطية. اليوم، تجمع هذه البيئة بين أجيال ذات إيديولوجيات مختلفة كل الاختلاف– جيل أقدم يرتاح إلى الشيوعية إلى جانب جيل شاب مستعد للديمقراطية. في هذا الإطار، أفادت إحدى المشاركات: "أحد ألاجيال نما خلال الحرب [في التسعينات]، وبالتالي فأمله خائب دوماً، بينما الجيل الجديد أكثر تسجيلاً للمشاركة".

تأثّرت المقابلات بالتكهنات التي ارتبطت بالجولة الثانية المنتظرة من الانتخابات، فخشي الكثير من المشاركين في المقابلات انبعاث الحزب الراديكالي من جديد، مما قد يؤدي إلى إعادة ترسيخ ألادوار التقليدية لكل من النساء والرجال، وتطبيق القوانين ألاسرية، واعتماد برنامج عمل قومي، والانحياز إلى روسيا. هنا، قالت إحدى المشاركات: "إنني قلقة جداً بشأن التوجه العام الذي تسلكه صربيا. فسيخلّف هذا ألامر عواقب وخيمة على حركة النساء الوطنية، وقضايا المرأة، والنساء في ألاحزاب."

إلى جانب المخاوف المتعلقة بحقوق المرأة، أبدى بعض المشاركين في المقابلات قلقه من تأثير الحزب الراديكالي على الشباب، ومنهم الكثيرون ممّن أدّوا دوراً أساسياً في الدورات التدريبية الإقليمية التي نظّمها المعهد الديمقراطي الوطني، كما ساهموا في نشر القيم الديمقراطية في صربيا. فقالت إحدى المشاركات: "إنني خائفة من الحزب الراديكالي بسبب تأثيره على الشباب بشكل خاص."

٦ أجريت إحدى المقابلات عبر الهاتف في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، لارتباط المشاركة بموعد سفر.

لكن رغم المخاوف المنتشرة في المقابلات، لمس المسؤولون عن المسح بصيص تفاؤل نظراً إلى نسبة المشاركة المرتفعة وغير المتوقعة في الجولة الأولى من الانتخابات. فاعتبر الكثيرون أنّ هذا الأمر إنما يثبت قدراً من الاستثمار الشخصي بين الصرب، يفوق ما أوحت به الخيبات السياسية مؤخراً. فأشارت بعض المشاركات إلى ما يلي:

"تسلك صربيا الاتجاه السليم. ولعلّ أفضل دليل على ذلك هو المشاركة التي سجّلها المواطنون في الانتخابات بألامس- حيث بلغت نسبة الناخبين حوالى ٦٠٪؛ كنت أتوقّع ألا يصوّت ما يزيد عن الـ٥٠٪، مما يعني أنّ المقترعين لم يقتصروا على الراديكاليين فحسب. بعبارة أخرى، ما زال الشارع الصربي يهتمّ بالانتخابات... وآمل ألا يكون الفارق بين المرشّحين ضئيلاً على هذا النحو في الجولة الثانية. فألامور تسلك الاتجاه السليم، لكن بوتيرة بطيئة، لأنّ الحزب الراديكالي قوي جداً. لقد مضت ثمانية أعوام منذ حكم ميلوزيفتش، وبالتالي فإننا نلمس التغييرات ببطء. بخطوات صغيرة." (موظفة)

"نلمس تغييراً في عقلية الناس، يتجلى، على سبيل المثال، في نسبة المشاركة المتزايدة في أوساط الناخبات النساء خلال الانتخابات ألاخيرة. ويحاول الشعب أيضاً أن يحسّن مستوى عيشه على الصعيد الاقتصادي." (مشاركة)

لكن بغضّ النظر عمنّ سيفوز بالجولة الثانية من الانتخابات، سيُفرض على المرأة، وفقاً لمعظم المشاركين في المقابلات، أن تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق المساواة السياسية في ظل ثقافة ما زال الذكور يبسطون سيطرتهم عليها بشكل كبير. في هذا الإطار، قالت إحدى المشاركات: "يبدو، ظاهرياً، أنّ النساء يتمتّعن بالمساواة في المجتمع، لكنّ خياراتهنّ ما زالت محدودة. فما زال يُنظر إلى النساء بطريقة مختلفة، والبلد ما زال بلداً ذكورياً."

وكان المشاركون في المقابلات قد أكّدوا على أنّ الخوف من التغيير، إلى جانب ممانعة بعض ألاحزاب تطبيقَ القيم الديمقراطية، يحول دون تقدّم صربيا ويساهم في تأخيرها. لذا، ذكّرت الجولة المرتقبة من الانتخابات الكثيرين أنّ كل تطوّر يمكن أن يُوول إلى العكس.

على غرار أي ثقافة انتقالية، علّق بعض المشاركين في المقابلات على أنّ صربيا تحتاج إلى بعض الوقت لدمج التغييرات الفعلية في نظامها، وذلك نظراً لعدم الاستقرار السياسي في البلاد بالتحديد. كما سلّط معظمهم الضوء على إمكانية انضمام الدولة إلى الاتحاد ألاوروبي، فانتهاجها نهجاً عاماً نحو القيم ألاوروبية بشكل أوسع، مما يشكّل أملاً كبيراً بالنسبة إلى مستقبل النساء في السياسة. وأشارت إحدى المشاركات: *"في تلك الحالة، سيتمتع الناس بقدر أكبر من الثقة بالنفس، وسيدركون أنهم يشكّلون جزءاً من شيء أكبر، وأنّ بوسعهم تحقيق التغيير اللازم."*

شعرت النساء اللواتي شاركن في المقابلات أنهنّ على وشك تحقيق بعض جوانب الديمقراطية، والإحساس بنموّ قوتهنّ الشخصية والسياسية. فأفادت إحدى المشاركات إلى ما يلي:

"تتحرّك ألامور بالاتجاه الصحيح. أعرف ذلك. أنظروا إلى ألارقام... لقد ارتفع متوسط دخل الفرد... وبدأنا نطبّق الخصخصة، وشروط السوق الحرة، وننشىء المؤسسات المالية القوية... لقد تطوّرت ألامور بسرعة كبيرة خلال سبع سنوات. صحيح أننا ما زلنا نعاني مشاكل الفساد والنظام القضائي الفاسد، وغير ذلك من المشاكل، إلاّ أننا نتقدّم إلى ألامام... وصارت نساء كثيرات يملكن مؤسسات وشركات أعمال صغيرة ودوائر مالية."

رغم تاريخ صربيا الحديث الذي تعرقلت فيه التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أثناء نظام ميلوزيفتش، خلال الحقبة التالية للشيوعية، ما زال معظم المشاركين يعتبرون أنّ صربيا اليوم مستقرة سياسياً. ولعلّ أكبر دليل على ذلك، بالنسبة إلى الكثيرين، هو مستوى

المعيشة المتحسّن بشكل ملحوظ: فقد أصبح الناس يملكون المال اللازم لشراء المواد الغذائية الأساسية؛ وزادت فرص العمل؛ كما ازداد المدخول بشكل يمكّن من القيام برحلات سفر شخصية، مع الإشارة إلى أنّ العقوبات المستمرة ما زالت تصعّب على الصرب إمكانية التنقل بحرية على الصعيد الدولي.

في الواقع، إنّ اختبار حالة الحريات الاقتصادية جعل العديد من الصرب يتحوّلون من إيديولوجية سياسية روسية إلى أخرى أوروبية، مما أدى إلى تغيير في مطالب الشعب وتوقعاته وآرائه بشأن ما هو ممكن. فأشارت إحدى المشاركات:

"أصبح الناس أكثر رخاءً. وتعرّفنا إلى مفهوم قوّة السوق والقوّة الشرائية. صار بمقدور الناس شراء عربة مليئة بالطعام، مع أنّ الأمر لم يكن متاحاً قبل عشر سنوات. كما تعرّفنا أيضاً إلى القوة الاستهلاكية. وبدأت الطبقة المتوسطة تتكوّن من جديد، بعد أن كانت غائبة في الفترة السابقة... صار بإمكان المواطن أن يحقّق المزيد من المكاسب، ويسافر بوتيرة أكثر، لأنه صار يملك المال اليوم... كما أصبحت البلاد أكثر انفتاحاً واهتماماً بالاستثمار الأجنبي."

بالإضافة إلى ذلك، لا بد من الإشارة إلى الحريات الإعلامية المتزايدة بصفتها مؤشراً مهماً للديمقراطية والاعتراف بحقوق الإنسان. فمع أنّ الفساد الذي استشرى في عهد ميلوزيفتش ما زال متأصلاً، إلا أنّ دور الإعلام ازداد في صربيا. بالنسبة للنساء بشكل خاص، يفترض هذا الأمر إمكانية إطلاعهنّ على المعلومات وحرية التعبير عن الرأي في مجتمع أجبرهنّ، تاريخياً، على الالتزام بالصمت. فقالت إحدى المشاركات:

"منذ العام ٢٠٠٠، صار إعلامنا أكثر انفتاحاً وحرية. لم يعد معتمداً على الدولة كما في السابق، لأننا لم نعد نعيش في ظل الخوف. فأيّام ميلوزيفتش، كانت حياة الصحافيين في خطر دوماً. أما اليوم، فقد أصبحت وسائل الإعلام مستقلّة إقتصادياً."

أثمرت التطورات البطيئة التي طرأت على مشاركة المرأة السياسية عن إجابات متباينة: فبعض النساء دافعن عن التحلي بالصبر والتفاؤل الحذر، فيما أبدت الأخريات يأسهنّ من انعدام أي أثر للتقدم الملموس. وكان احتمال فوز الحزب الراديكالي بالجولة الثانية من الانتخابات قد أيقظ القلق في نفوس العديد من المشاركين في المقابلات، لا بل إنّ العديد منهم قد تردّد في التأمّل بأنّ المرأة ستكون فاعلة وقوية يوماً ما.

في هذا السياق، أفاد أحد موظفي المعهد الديمقراطي الوطني: "تسير الأمور إلى الأمام، لكن لا يمكن أن ننفي وجود عثرات كثيرة... إننا نحاول إشراك الناس في عملية التغيير."

زد على ذلك أنّ التربية، أو انعدامها، تطرح تحدياً في وجه عملية التقدم. فلا يخفى على أحد أنّ المواطنين الذين لا يتحلّون بالوعي الكافي، أو "الأشخاص الذين لا يتمتعون بالوعي السياسي" كما أشارت إحدى المشاركات، يشكّلون عائقاً في وجه التغييرات الاجتماعية، والسياسية والثقافية في صربيا.

أكّدت الإجابات عن أسئلة المقابلات على أنّ المواطنين يقترعون غالباً لشخصية معيّنة عوضاً عن أيديولوجيات أو برامج حزبية. وفقاً لمعظم المجيبين، تنشط المقاومة الصربية ضدّ الديمقراطية بين أولئك الذين يحققون مكاسب أكثر في بيئة سياسية تقليدية، يهيمن عليها الذكور، ويبقى الوضع الراهن دون أيّ تغيير. هولاء المواطنون هم الأقل ميلاً إلى تقبّل المرأة كقائدة سياسية أو أخذها على مأخذ الجد.

من المثير للاهتمام، وفقاً لبعض المشاركين في المقابلات، أنّ القوميين ليسوا وحدهم من يبدي تردداً إزاء اعتماد الديمقراطية، فقد تبيّن أنّ بعض الصرب الميّالين إلى النظام الديمقراطي متردّدون حيال هذا الأمر أيضاً. وعلى غرار سقوط جدار برلين، تحدّثت إحدى المشاركات عن صعوبة

تطبيق النظام الديمقراطي، لما يتطلّبه ألامر من تحرّكات في خضمّ أنظمة حكم لطالما كانت منفعلة لا فاعلة (من الشيوعية إلى الاشتراكية). فالديمقراطية تتطلّب اتخاذ التحركات؛ وكلا ألامرين يشترط إحداث تغيير في أوساط سكّانٍ لطالما خضعوا للقيادة الشيوعية، وفي ظروف أخرى، لنظام ميلوزيفتش. بالتالي، تتطلّب الديمقراطية إحداث تغيير في الإرادة الثقافية والشخصية على حدٍّ سواء.

في هذا المنظور، اعتبر المشاركون الصرب أنّ الولاء المستمر للقومية يشكّل عاملاً سياسياً مؤثّراً.

قضية كوسوفو تنقل التركيز بعيداً عن قضية مساواة المرأة

يعي المشاركون، بشكل واضح، أنّ توقّعات الحزب الديمقراطي، وبالتالي توقّعات الديمقراطية بشكل عام، قد تتغيّر بين ليلة وضحاها، مما يجعل القوة السياسية التي تتمتع بها النساء ترفاً أكثر منها طلباً. فخشي الكثيرون أن يقود فوز الراديكاليين إلى حجب أدوار المرأة السياسية لمصلحة قضايا أخرى، مثل قضية كوسوفو.

كوسوفو قضية شغلت بال العامة؛ تدلّ على ذلك أعمال الشغب التي اندلعت في شباط/فبراير ٢٠٠٨ كردٍّ على إعلان استقلال كوسوفو عن صربيا. وقد أفادت معظم النساء اللواتي شاركن في المقابلات أنّ كوسوفو قضية سياسية أساسية ومسبّبة للخلافات والانشقاقات في المجتمع. في الواقع، اعتبر العديد من المشاركين في المقابلات أنّ كوسوفو تشكّل مصدر إلهاء عن القضايا التي تهمّ المواطنين حقاً، كمستوى المعيشة اليومية. فبالنسبة إلى الكثير من النساء، تُستغل قضية كوسوفو لتحويل ألانظار عن قضايا المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة السياسية التي من شأنها أن تهدّد قادة ألاحزاب. فالنساء، وفقاً للمشاركات، لا يبدين اهتماماً كبيراً بكوسوفو، بصفتها قضية غير مدرجة في برامجهن.

> *"إنّ قضايا المرأة ثانوية في كوسوفو، فهي تحتل البند ألاخير في جدول ألاعمال... لا أحد يتحدّث عن قضايا المرأة اليوم بسبب هيمنة أخبار كوسوفو، مع إلاشارة إلى أنّ الرجال كانوا ليجدوا قضية أخرى يتداولون فيها لو لم تطرأ قضية كوسوفو. ففي السابق، طغت قضية الجبل ألاسود، وقبلها لاهاي. إذاً يتم التركيز دوماً على القضايا السياسية الساخنة، لا على المواضيع التي تهمّ المواطنين العاديين. أتمنى، مع قرب انضمامنا إلى الاتحاد ألاوروبي، أن تُدرج القضايا التي تتعلق بالحياة اليومية، على جدول ألاعمال، بما في ذلك قضايا المرأة."*

> *"ألامر كله رهنٌ باختيار صربيا للطريق نحو التنمية "الطبيعية". إذا أصبحت كوسوفو مستقلة، فإنّ صربيا ستعطّل اتصالاتها الديبلوماسية، لأنّ بعض رجال السياسة وبالتحديد أعضاء الحزب الراديكالي والمحافظ سيغضبون؛ وسنسبح في هذا الفراغ لسنوات لا يعلم عددها إلا الله. لكن إذا بقينا نتعاون مع المجتمع الدولي، فستتحسّن أحوالنا خلال السنوات العشر القادمة. هذه السنة، يجب أن نقرّر سلوك درب الديمقراطية. أعتقد أنّ الوضع سيتحسّن. إذا سارت ألامور بالاتجاه الصحيح، لن نكون بحاجة إلى المعهد الديمقراطي الوطني خلال عشر سنوات. سنعرف، بحلول نهاية هذا العام، إن كنا سنحتاج إلى قدر أكبر أو أقل من المساعدة من المعهد الديمقراطي الوطني."*

> *"لا يهتمّ الشعب بقضية كوسوفو، بل إنهم أكثر اهتماماً بتحسين مستوى العيش، ويرغبون في السفر. يريدون أن يستمعوا إلى أخبار جديدة. لا يتسنى لنا الاستماع إلى مناقشات حول القضايا العادية، كخفض الضرائب والقضايا التي تهمّ الأشخاص العاديين. إذا كنا نعيش في مثل هذه البيئة، حيث لا يتسنى لنا طرح القضايا العادية، فلن يعود بإمكاننا مناقشة قضايا المرأة."*

وكان إعلان استقلال كوسوفو عن صربيا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ قد أثار حنق الشعب وأشعل فتيلة الاضطراب في البلاد. لذا من غير المعروف بعد إن كانت علاقة صربيا المضطربة مع كوسوفو، والواقع السياسي الجديد وغير المستقرّ، سيؤثران على مشاركة المرأة السياسية وادراج قضايا مساواة المرأة ضمن برنامج العمل الوطني.

الجهود الاقتصادية تمكّن المرأة

رغم انعدام الاستقرار على الصعيد الاجتماعي والسياسي في صربيا اليوم، تشعر النساء أنّ الديمقراطية المتزايدة في بلادهنّ تساعدهنّ على تسجيل خطوات مهمة قدماً. وقد اكتسبت المشاركات، كجزء من هذا النموّ، قوة ملموسة بفعل التطورات الاقتصادية الأخيرة. فأشارت إحدى المشاركات إلى ما يلي:

"الوضع أفضل مما كان عليه في العام ٢٠٠٠. أعني به الوضع الاقتصادي. لكنّ التطوّر لا يحدث بالسرعة التي يتمناها الناس... فلن نحصل على الاستقرار والسلام إلا إذا كنا موحّدين وغير منفصلين سياسياً... يجب أن نحثّ رجال السياسة على التعاون."

إلى جانب شعور بالحذر سرى بين المشاركين الصربيين، أبدى العديد منهم أيضاً حيوية ملحوظة عند تعبيرهم عن الأمل باعتماد ثقافة أكثر توجهاً نحو أوروبا ومجتمع أكثر تطوّراً على الصعيد الديمقراطي. وأشار معظمهم إلى الجهود الاقتصادية المبذولة أخيراً، كمصدر رئيس لتمكين المرأة. فقد اعتبر بعض المجيبين عن الأسئلة أنّ الخصخصة، وبالتحديد إصلاح قطاع الصيرفة في صربيا، بشكل ينتزع بعض السلطة من الحكومات الكبيرة، تشكّل نتيجةً إيجابية للتحوّلات الديمقراطية والتحرّك باتجاه الاتحاد الأوروبي، مع الإشارة إلى أنّ المسار يجب أن يكون "أقوى وأنظف" حسب بعض المشاركين.

مع أنّ الاقتصاد الصربي بعيد كل البعد عن الاستقرار – فنسبة البطالة تبقى مرتفعة والرواتب غير مناسبة – إلا أنّ المشاركين أفادوا عن زيادة في الرواتب بلغت أربعة أضعاف ما تحقّق قبل ثماني أو عشر سنوات. فقد أشارت إحدى المشاركات: "إذا كنت تملك وظيفة ولديك المال، فيامكانك أن تلتقي الأشخاص الذين تريدهم وتعبّر عن آرائك الخاصة." وهذا أمرٌ يعتبر ضرورياً جداً بالنسبة إلى النساء بالتحديد. فحتى لو كنّ يعشن في مجتمع ذكوري، من شأن الاستقلالية المالية أن تمنحهنّ إحساساً بالقوة، سواء على الصعيد الشخصي أم العملي.

تتنوّع مشاعر الثقة التي يسبغها الاقتصاد على المرء بتنوّع المناطق، لكنها لا تتجلى بوضوح بين المشاركين في المقابلات، وبالتالي فإنّ بعضهم لا يبدي تفاؤلاً كبيراً من ناحية المكاسب الاقتصادية. على سبيل المثال، أفاد المجيبون عن الأسئلة أنّ صربيا تتميّز باقتصاد ضعيف، وبفجوة متزايدة بين الطبقتين الغنية والفقيرة. كما لفت العديد منهم الانتباه إلى درجة كبيرة من انعدام المساواة بين الجنسين ضمن قطاع الأعمال، حيث تعتبر النساء مغيّبات تماماً، وفي المنزل أيضاً حيث ما زلن يتحمّلن المسئوليات الأسرية كلها فضلاً عن متطلبات وظائفهنّ. في الواقع، أفادت العديد من النساء أنّ ظروف عيشهنّ – المتردية على الصعيد الاقتصادي – تجردهنّ من العزم للمضيّ قدماً. في هذا الإطار، توسّعت إحدى المشاركات من جنوب صربيا مثلاً في مناقشة نضالها الشخصي في هذا المضمار، والنضال الوطني العام على الصعيد الاقتصادي، وفي كيفية تأثير هذا الأمر على مخاوفها بالنسبة إلى المستقبل:

"أرى أنّ صربيا وطريقة عيش المواطنين يقعان عند مفترق طرق. ما زلنا نملك البيوت التي ورثناها عن آبائنا وسياراتنا القديمة... لكنّ صربيا لم تكن فقيرة على هذا النحو دوماً... لقد تابع ابني، بخلافي، دراسات عليا، كما ربّيته بمدخول بلغ ثلاثة أضعاف ما كان موضوعاً بتصرّفي، زد على أنه كان يسافر كثيراً. أما اليوم، فقد بات، هو وأسرته، فقيراً معدماً. أشعر أنّ المزاج العام للشعب الصربي هو الغضب والاستسلام."

في المقابل، من ألارجح أن تشعر المشاركات القاطنات في شمال صربيا، أو الوافدات منها، بالمزيد من التفاؤل حيال توجّه صربيا الاقتصادي والديمقراطي، تماماً كالمشاركات المنتسبات إلى ألاحزاب مثل "جي ١٧ بلاس" و«الحزب الديمقراطي الصربي". على سبيل المثال، أفادت إحدى المشاركات من منطقة فوجفودينا (شمال صربيا) أنّ منطقتها منحت ألاولوية لمسألة تعليم الفتيات، مما يقلّص برأيها من التمييز ضد النساء في بعض المجالات، كشركات ألاعمال والسياسة، وأضافت: "نحن لا نعاني هذه المشاكل هنا."

الفساد يعكس تلكؤاً في التحرك

أفادت مشاركات عدة أنّ الفساد المتفشي في صربيا لا يقتصر على الحزب الراديكالي أو أحزاب المحافظين فقط. فألاحزاب الديمقراطية والليبرالية حساسة أيضاً تجاه التلاعب والخداع. في هذا إلاطار، أفادت مشاركة من الجهات الخارجية عن المعهد الديمقراطي الوطني: "بشكل عام، تعتمد ألاحزاب السياسية نمط تفكير سريّ يذكّر بأيام ميلوزيفتش."

لكنّ التضارب الذي يترافق مع تطوّر صربيا لا يتجلى فقط على مستوى القيادة والتغييرات الحاصلة في ألانظمة الحكومية، لا بل إنّ المواقف والسلوكيات تتأثر أيضاً بانعدام الاستقرار الذي يترافق مع غياب الشفافية ومقاومة التغيير. فالمواقف الاجتماعية تعتبر قوة عظيمة ودقيقة وقادرة على الانتشار عندما يتعلق ألامر بمقاومة التغيير. في هذا إلاطار، أفاد أحد موظفي المعهد الديمقراطي الوطني بما يلي:

> *"لقد أحرزت صربيا تقدّماً منذ العام ٢٠٠٧، لكنه بشكل عام تقدّم ظاهري. في الواقع، لم يستوعب الناس هذه العملية الانتقالية ذهنياً بعد، سواء على الصعيد الفردي أم السياسي. كان عليهم أن يتعلموا كل شيء بمشقة. ما زلنا نتعلم معنى أن نطبّق نظاماً قوياً، خاضعاً للمساءلة، ويمارس أعماله بطريقة طبيعية."*

من جهتها، تحمل فكرة الانضمام إلى الاتحاد ألاوروبي ألامل بتطبيق نظام ديمقراطي من شأنه أن يساعد في تغيير المواقف الاجتماعية، وتحويلها باتجاه أكثر تقدمية. أما السبب في ذلك، فيعود، جزئياً، إلى أنّ العضوية في الاتحاد ألاوروبي تحمل حلم الابتعاد عن فكرة "الدولة الانعزالية". لكن من شأن هذا التغيير، كما أفاد أحد الموظفين في المعهد، أن يستغرق بعض الوقت. فقد قال أحد موظفي المعهد: "صربيا حقل موبوء بالفساد. لا تختلف عن بلغاريا ورومانيا، باستثناء أنهما التحقتا بالاتحاد ألاوروبي."

وتصف المشاركات الصربيات ثقافة دقيقة ومباشرة، لكنها أيضاً ثقافة تحمي نفسها بنفسها. فكما أشار أحد موظّفي المعهد الديمقراطي الوطني، إنّ "حاجة المرء إلى تعلّم كيفية التخلي عن العادات السيّئة، كالرشوة وشقّ الطريق في السوق السوداء بشكل يخالف النظام المتّبع" هو عارض من أعراض التاريخ الثقافي والسياسي الذي نمّى بيئة من انعدام الثقة بين معظم أفراد الشعب الصربي؛ وهي بيئة يجب أن يتعلّم كل شخص فيها كيف يصون حقه بنفسه.

فضلاً عن ذلك، أفادت مشاركات عدة بأنّ صربيا قد اعتادت ثقافة الفساد التي تثني الدولة عن تحقيق التقدم والحريات الفردية. ففي الغالب، يعمد الزعماء السياسيون إلى إيجاد المعايير، فيما يتولى المواطنون تخليدها. عن هذا الموضوع، علّق أحد موظّفي المعهد: "لا يحترم الزعماء المواطنين بما فيه الكفاية ليمتنعوا عن التلاعب بحرية إرادتهم." يعكس هذا الأمر الأنانية التاريخية والمعاصرة التي تتمتع بها الأحزاب السياسية في صربيا، وهي الثقافة نفسها التي تزعم مشاركات عدة أنّها قد تصطلح بشكل جذري بفضل مواطن قوة النساء في مجال القيادة.

وقد أشارت تعليقات بعض المشاركات كذلك إلى أنّ صربيا ككل بحاجة إلى التصالح مع نفسها شخصياً واجتماعياً لفترة ما بعد الحرب[٧]. فقالت بعض المشاركات إنّ التحدث في الموضوع مطلوب كجزء من العملية الانتقالية نحو النظام الديمقراطي، ذاك الذي يشترط الشفافية ولا يسمح بالفساد. فعلّقت إحدى الموظفات في المعهد قائلةً:

"لا حوار اجتماعي قائم حول جرائم الحرب، ولا عملية لحل النزاعات. وهذا الأمر ينطبق على الجيل الجديد والقيم الجوهرية التي يُومن بها. زد على أنّ الكتب المدرسية تبرّر جرائم الحرب."

جدير بالذكر أنّ المناخ السائد في صربيا يقلّص، إلى أدنى حد، درجة مسئولية الحكومة التي تسلّمت زمام الحكم في عهد ميلوزيفتش؛ كما يُودي إلى تغذية بيئة أكثر دفاعية.

وكانت إحدى موظفات المعهد قد تحدّثت عن الانتقال من السرية إلى الانفتاح والمساءلة، وكيف يمكن أن يؤثّر هذا الأمر على الثقافة السياسية اليوم:

"إنّ منتدى سياسات المرأة الذي أنشأه المعهد الديمقراطي الوطني ينمو بشكل متزايد، وآمل أن يتوسّع إلى ما لا نهاية؛ فهو جزء من برنامج المرأة والبرنامج البرلماني اللذين نطبّقهما. نشأ هذا المنتدى لأنّ النساء الأعضاء في البرلمان اشتكينَ من عدم قدرتهنّ على الوصول إلى المعلومات التي تملكها الحكومة؛ وقد تعمّدت الحكومة أن تفعل ذلك لأنها لم ترغب في أن يطّلع النواب على طريقة اتخاذ القرارات، وألاسباب الكامنة وراءها. هذا المجتمع ليس شفافاً... لكنّ النساء الأعضاء في البرلمان هنّ اللواتي طالبن بالحصول على المعلومات وقلن: "نريد طريقةً للحصول على المعلومات"، وأوصلن هذا الطلب إلى جماعتنا في المعهد الديمقراطي الوطني. لقد طرقت النساء باب المعهد من خلال طلب "معلومات خاصة بهنّ" في مجالات عدة مثل الصحة وغيرها. لكنهنّ ما لبثن أن طلبن معلومات في مجالات أخرى، مثل الدفاع، وإلانفاق، والميزانية، والانضباط المالي، والاتحاد الأوروبي. فبدا من الواضح أنهنّ يردن أن يصبحن جزءاً من نظام السلطة الذي يصدر القرارات في هذه المجالات، من دون أن يكتفين بالقضايا البسيطة التي "يجدر بالنساء أن يعالجنها."

وسط هذه الانتصارات والانتكاسات، وفي خضمّ التطوّر البطيء الوتيرة والإمكانيات الكبيرة، عبّرت المشاركات عن أملهنّ بتطبيق أيديولوجية أكثر توحيداً، مهما اختلف النوع الجنسي أو الانتماء الحزبي.

ألاحزاب السياسية بطيئة في دمج المرأة

يقال إنّ الأنانية الذكورية تميّز الأحزاب السياسية في صربيا. فقد أشارت إحدى المشاركات إلى الأحزاب السياسية على أنها "سلسلة من الإقطاعات"، مؤكّدة على أنّ العديد منها فريسة للتمييز الجنساني والفساد، مما زرع الكثير من الخيبات في نفوس المشاركات اللواتي يسعين نحو التقدم الديمقراطي. بالفعل، إنّ الأنانية التي تطبع بعض الرجال الصرب وتدفعهم إلى دخول الحياة الحزبية السياسية "تهيمن" على السياسة الصربية. ومما يساهم في الانقسام الحزبي ونشوء الأحزاب المنشقة، عدم وجود رؤيا موحّدة بشكل عام إلى جانب انتشار الشكاوى بشأن وجود أحزاب أكثر من اللازم. كل هذه الأحزاب مجتمعةً أدّت إلى تباطؤ مسيرة الديمقراطية في صربيا. فأفادت النساء اللواتي أجبن عن أسئلة المسح بما يلي:

٧ من المثير للاهتمام أنّ جرائم الحرب ألاخيرة لم تُذكر في المقابلات إلا نادراً. في مقابلة واحدة فقط، تحدّثت إحدى المشاركات عن انحراجها الشخصي من جرائم الحرب، لكنها اعتبرت أنّ خسارة كوسوفو هي عقوبة غير متجانسة مع دور صربيا في الحرب.

"ألاحزاب السياسية في صربيا لا تفكّر إلا بنفسها، ولا تبذل جهوداً كبيرة لإيجاد نقاط مشتركة مع بقية ألاحزاب. يمكن على سبيل المثال دراسة أولويات كل حزب. من جهتنا، ما كنا لنجعل من الانضمام إلى الاتحاد ألاوروبي أولوية لنا. وكان رئيس الوزراء كوستونيكا قد أصدر نوعاً من التصريح، أعلن فيه أنه لا يودّ توقيع مثل هذا العقد. لا نقاط مشتركة إذاً. تحتاج ألاحزاب السياسية إلى حد أدنى من التفاهم لتعمل معاً، لكنّ حتى هذا الحد نفسه غير موجود. فمع أنها جميعاً جزء من الحكومة نفسها، إلاّ أنّ التقدم بطيء أكثر من اللازم." (من الموظفات)

"لا بدّ من أن يتوافق كل شيء، سواء خيراً كان أم شراً، مع مصالح الشخصيات السياسية الذكورية... إنه "مجتمع ممهّد للعنف"، يستشري فيه الفساد، والنظام يسمح بذلك- لعلّ هذا ألامر يتبدّل مع إتمام عملية الخصخصة." (من الموظفات)

"الساحة السياسية في صربيا أشبه بنادٍ للرجال إلى حدٍّ ما، فلا تتمتع ألاحزاب جميعها بالديمقراطية الداخلية. بعضها يحاول أن يطبّق مبادىء الديمقراطية، لكنه ليس ديمقراطياً فعلاً. أما النواب، فلا يستطيعون التعبير عن رأي مستقل لأنّ معظم ألاحزاب السياسية تطلب من نوّابها التوقيع على أوراق استقالة مسبقة، بحيث يرغم الحزب نائبه على الاستقالة إذا لم يصوّت بشكل يتلاءم مع سياسة حزبه. وهذه ليست بديمقراطية." (مشاركة)

وقد سارعت المشاركات إلى التأكيد على أنّ النساء الصربيات لا يملكن القدرة على التعبير عن رأيهنّ السياسي. فالفوضى التي انتشرت بتأثير انعدام الرؤيا السياسية الموحّدة، في فترة الانتقال السياسي الحالي، ساهمت أيضاً في تصدّي ألاحزاب السياسية لمسألة دمج النساء في السياسة. وقد قالت بعض المشاركات:

"امنح ألاحزاب السياسية علامة "راسب". فبعض ألاحزاب اعتُبرت الموسسات الوحيدة التي لم تخضع لإصلاح قط، لا بل إنها هي التي عرقلت عملية التقدّم في صربيا. في الولايات المتحدة وأوروبا، يحقّ للناس الاطلاع على عملية صنع القرار، فالاستفهام عن سبب إقرار ألاحزاب لقرارات معيّنة. يفترض هذا ألامر مساءلة ألاحزاب وتحمّلها مسئولية قراراتها. أما هنا في صربيا، فألاحزاب السياسية ليست شفافة، وبالتحديد ضمن الحزب."

"اتمنى لو أستطيع أن ألطّف كلامي، لكنّ ألاحزاب السياسية مرآة لمواطنيها... خلال التسعينات، خبرت المجالات المتعلقة بالمعلومات والتربية انهياراً حاداً، وتدهور نظام القيم الاجتماعية. اختلفت ألامور، لكننا اليوم نعود إلى سابق عهدنا بوتيرة بطيئة."

"ألاحزاب كثيرة جداً. ومع أنّ اليمين متّحد، إلاّ أنّ ألاحزاب اليسارية الطابع كثيرة... ليس من الملائم أن يقول رئيس الوزراء شيئاً ويفعل شيئاً آخر، كما إنه ليس من الملائم أن نكون جميعنا أسرىً لمرشّح اختاره رئيس الوزراء."

أفادت بعض النساء اللواتي أجبن عن أسئلة المسح أنّ انعدام الاحترام بين ألاحزاب السياسية، لا بل ضمنها، يشكّل عقبةً ملحوظة في وجه النساء بينما يتأهبن لدخول المعترك السياسي. كما أضافت إحدى المشاركات من الجهات الخارجية عن المعهد:

"تُقيَّد النساء ضمن مسؤوليات محددة كالولادة ورعاية الأطفال. فيميل البرلمان إلى إسداء الأدوار التقليدية إلى المرأة... يجب أن نبني جسراً من الاحترام المتبادل والتفاهم (وهذا أكثر ما يفتقر إليه رجال السياسة الصرب) بين المؤسسات الحكومية المحلية والمجموعات النسائية، كما يجب أن نساعد المؤسسات، لا سيما على المستويات المحلية، على استيعاب أهمية مشاركة النساء."

أما في الحالات التي دعت فيها النساء إلى الدمج والتغيير الاجتماعي، فقد ردّت ألاحزاب السياسية بحرمانهنّ من حقهنّ بالمساواة بين الجنسين. في هذا الإطار، أدلت إحدى المجيبات عن ألاسئلة، وهي مشاركة ومدرّبة إقليمية، بمثالٍ يصوّر تجربتها الخاصة:

"تتحرّك ألامور بالاتجاه الصحيح، لكن بوتيرة بطيئة جداً. عندما يتعلق ألامر بدور النساء في السياسة، يمكن اعتبار الوضع متردياً، وبشكل خاص ضمن الحزب الذي أنتمي إليه. فالنساء لا يرغبن في تحمّل مسؤولية القرارات. ولعلهنّ لا يتمتّعن بما يكفي من الثقة بالنفس ليعتقدن أنهن قادرات على إحداث تغيير. زد على أنّ الرجال يستخفون بالنساء. على سبيل المثال، حاولنا إقرار قانون داخل الحزب، ينصّ على وجود امرأة واحدة على ألاقل ضمن كل هيئة حزبية. لكنّ الحزب زعم أنه لا يعاني أي مشكلة مع تمثيل النساء، وبالتالي فهو ليس بحاجة إلى مثل هذا التدبير. فمن شأن صياغة مثل هذا القانون أن يفترض وجود تمييز ضد النساء وهذا أمر لا يمكنه الاعتراف به خطياً، لأنه أراد أن يثبت أن لا مشكلة ضمن الحزب."

جدير بالذكر أنّ رجال السياسة ينشطون في مجاملة النساء لينتزعوا أصواتهنّ خلال الانتخابات؛ لكن عندما يجري الحديث عن المناصب السياسية ذات السلطة، فإنّ النساء يتعرضن لتجاهل تام. في هذا الإطار، أفادت إحدى المشاركات:

"تلتفت الأحزاب السياسية إلى النساء عندما يحين موعد الانتخابات فقط. فحملاتها التي تستهدف النساء ضعيفة جداً، وهي لا تتنبّه إلا في هذه المرحلة تقريباً إلى أنّ من أعضائها نساء يجب أن يتكلّمن باسم الحزب. أما على الصعيد الاستراتيجي، فلا تستفيد الأحزاب من مساعدة أعضائها النساء، ولا تعتبر المرأة ناشطة في الحزب. وهذا أمر يعتبر طبيعياً جداً، فصربيا دولة محافظة جداً."

اعتبرت المجيبات عن أسئلة المسح أنّ ألاحزاب السياسية مفتوحة على "خطب ودّ" النساء وجذبهنّ إلى ألاحزاب السياسية، لكنها تبقى مترددة عندما يتعلق ألامر بتعيين النساء في مناصب سلطة حقيقية. فأعلنت بعض الموظفات:

"تقوم ألاحزاب السياسية ببذل جهود مكثّفة لجذب النساء، لكنها ما تلبث أن تمتنع عنهن. لست متأكدة ما المقصد من هذا ألامر."

"ليس من جهد نظامي لاستقطاب النساء؛ صحيح أنّ ألاحزاب تميل إلى الترويج لمشاركة النساء، لكنها تصطدم في ذلك بسقف معيّن. فالبنية المحلية لألاحزاب لا تسمح بذلك. ومن غير الموكد إن كانت النساء اللواتي يشغلن المناصب الرفيعة يمثّلن فعلاً المرأة العادية أو يدعونَ إلى تطبيق حقوق المرأة أم أنهنّ مجرد واجهة لادعاء الاهتمام بالنساء."

غير أنّ التناقض الذي يترافق مع اللائحة الوطنية في صربيا يطرح عقبة جديدة. فألاحزاب السياسية ملزمة بضمّ النساء إلى لائحتها الحزبية بنسبة ٣٠٪. لكن يجوز لزعيم الحزب أن يغيّر أي اسم مدرج على اللائحة أو كل ألاسماء بعد تسجيل الفوز في الانتخابات[٨]. وقد أفادت مشاركة من الجهات الخارجية للمعهد: "النساء موجودات لكنهن لا يتمتعن بأي تأثير. فألاحزاب تتلاعب بالشعب من خلال تفخيم مكانة النساء في المرحلة السابقة للحملات الانتخابية، لكنها تمتنع عن اختيارهن لاحقاً للانضمام إلى اللوائح أو شغل المقاعد."

لا يخفى على أحد أنّ العملية السياسية التي لا تمنح النساء فرصاً متساوية لأداء ألادوار السياسية تجعل تقدّم المرأة السياسي صعباً للغاية. رغم ذلك، تفيد معظم اللواتي أجبن عن ألاسئلة أنّ الغياب الكلي للنساء عن البرلمان لن يصبّ في صالح ألاحزاب. من هنا، أخذت العديد من ألاحزاب السياسية تعتمد خطة استراتيجية هي تعيين نساء "متعاونات" لأداء هذه ألادوار. فقد أفادت إحدى الموظفات:

٨ وفقاً للخبراء السياسيين الصرب، يحقّ لقادة الأحزاب السياسية أن يغيّروا الممثلين الحزبيين المنتخبين في البرلمان، بالكامل، بعد الانتخابات، فيستبدلوا الأفراد المنتخبين بالأشخاص الأوفياء للحزب.

"يشكّل هذا ألامر تحدياً بالنسبة إلى المسؤولات المنتخبات اللواتي يعبّرن عن آرائهن بشكل صريح- فقلة منهنّ استطعن معارضة القادة من دون فقدان مناصبهنّ... فالنساء لا يتمتعن بسلطة معيّنة، باستثناء نصّ القانون الذي ألزم ألاحزاب بجعل ٣٠٪ من لوائحها من النساء... أما البرلمان، فيجب أن يضمّ ٢٠٪ من النساء، فإن لم يفعل فقدَ سمعته ومصداقيته. إنه نظام من إلاجراءات الشكلية. لا تدخل إليه إلا أكثر النساء وفاءً للحزب أي اللواتي لا يسبّبن كثيراً من المشاكل... رغم ذلك، من النساء من لا يستطيع الحزب إبعادهنّ لأنهنّ يتمتعن بقدرة حقيقية على التنشيط والتحفيز."

تزعم بعض المجيبات عن ألاسئلة أنّ النساء لا يشعرن بالارتياح تجاه التكتيكات السياسية التي يعتمدها الرجال. فيؤدي هذا ألامر إلى شعور النساء بإلاحباط، حتى وإن كنّ صاحبات طموحات سياسية، فيمتنعن عن خوض المعترك السياسي معتقدات أنّ الطريقة الوحيدة للنجاح هو "التصرف بدناءة"، والكثيرات منهنّ غير مستعدات للقيام بذلك.

لكنّ ألاحزاب السياسية لا تتحمّل المسؤولية كاملةً؛ فالمجتمع عاجز أيضاً، بالنسبة إلى العديد ممّن شاركن في المسح، عن دعم مصالح النساء السياسية. على سبيل المثال، ما زالت النساء يتحمّلن ما وصفته بعض المجيبات عن ألاسئلة بـ "١٠٠٪ من ألاعباء المنزلية"، مما لا يتيح وقتاً كافياً للكثير من النساء للانخراط في العمل السياسي. وقد تساءلت بعض المشاركات:

"هل تملك المرأة حقّ التعبير عن رأيها السياسي في صربيا؟ كلا، ليس بعد. نحن بحاجة إلى المزيد من النساء. صحيح أنّ النساء موجودات في مناصب مهمة، لكننا بحاجة إلى المزيد منهنّ كما يجب أن نكون أكثر التزاماً بهذه القضية. فبعض النساء يلتفتن نحو أسرهنّ ومسؤولياتهنّ ألاسرية، مما يجعلهنّ منسحبات من السياسة. لكن إذا كنا نحن- من المعهد الديمقراطي الوطني إلى بقية المنظمات وألاحزاب السياسية- قد استطعنا تقديم المساعدة بهذه الطريقة، ستحصل النساء على وقت أكبر ويصبحن أكثر نشاطاً في المجال السياسي."

"النساء لسن مهتمات بالسياسة بما فيه الكفاية. فلديهنّ التزامات كثيرة ومن الصعب عليهنّ المشاركة بشكل متساوٍ مع الرجال."

"للرجال مراكز تفوق مراكز النساء... نحن بحاجة إلى المزيد من النساء، لكن لا بدّ من أن يكنّ ملتزمات بالمهام التي ستوكل إليهنّ. لذا، تحتاج النساء إلى متابعة تعليم عالٍ وتلقي الدعم من زملاء أكبر سناً، أرجالاً كانوا أم نساء... يجب أن تعرف النساء ما العمل وكيف ومتى."

"السياسة عمل صعب جداً. فالنساء غير مستعدات إلى هذا الحد للدخول في معارك، وألالاعيب الدنيئة أمرٌ شائع. ولا يخفى عليكم أنّ الصراع ضمن البنى الحزبية قد يكون محتدماً، مما يدفع النساء في بعض ألاحيان إلى الانسحاب. لذا يجب أن يلتزم المرء بالقواعد المنصوص عليها ويحترمها، عساه يتجاوز العراقيل المتجذرة في البنى الحزبية. وهذا ألامر قد يستغرق وقتاً طويلاً. في هذا السياق، ليست النساء مستعدات للانخراط في ألالاعيب الدنيئة أو الخادعة... فكم من زميلة سمعتها تقول: ما الذي يدفعني إلى تحمّل كل هذا ألامر؛ لديّ أسرتي ووظيفتي، فهل يستحق ألامر كل هذا العناء؟"

"عندما ترى امرأة لها وظيفتها وأسرتها وأطفالها، فستعرف أنها تحتاج إلى نوع من الدعم لتدخل مضماراً جديداً."

"نادراً ما تلقى النساء دعماً من مصادر ثلاثة: ألاسرة، محيط العمل والدعم المالي. لذا، تجدهنّ فقيرات بشكل عام، ولا يستطعن

أن يكنّ مستقلات. . . زد على أنّ النساء يقمن بكل الواجبات المنزلية من دون أي مساعدة من أزواجهن. صحيح أنّ الوضع في بلغراد مختلف قليلاً، لكن إذا توغلتم في المناطق الريفية، للاحظتم أنّ النساء عماد الأسرة وينجزن كل شيء في المنزل. لذا، إذا أرادت المرأة أن تنجز أيّ شيء آخر، فلن تملك متّسعاً من الوقت."

تساهم القيود التي يفرضها المجتمع والنساء أنفسهنّ في التأكيد على أنّ المرأة الصربية لا تملك القدرة على التعبير عن رأيها السياسي الحقيقي في المجتمع. في الواقع، أفادت إحدى الموظفات في المعهد الديمقراطي الوطني أنّ آراء النساء السياسية "هي الاستثناء لا القاعدة العامة". ويتجلى هذا الوضع بوضوح من خلال طريقة تعيين النساء في المناصب القيادية: فقد علّقت معظم المشاركات في المقابلات أنّ النساء الصربيات يتبوأن بشكل عام مناصب تركّز على الرعاية الاجتماعية عوضاً عن مناصب السلطة الفعلية. كما أفادت إحدى المشاركات بالتحديد: "صحيح أنّ النساء يشغلن المناصب السياسية لكن لا سلطة فعلية بأيديهنّ. وسيبقى الأمر على ما هو عليه، ما لم يشغلن مناصب في مجالات الدفاع والداخلية وغيرهما."

يعزو البعض هذا الغياب إلى انعدام المساواة المستمر بين الجنسين، وندرة الدعم الأسري والاجتماعي، والمجتمع الذكوري الذي يصعّب على النساء، سواء على الصعيد الشخصي أم اللوجستي، أن يلتزمن بمسيرتهنّ السياسية. فالسلطة الظاهرية والتغييرات السطحية تعني أنّ النساء ما زلن متأخرات عن نظرائهنّ الرجال في المجالات السياسية الحساسة مثل المالية والأمن. من هذا المنطلق، تخشى النساء اللواتي أجبن عن الأسئلة من تجريد المرأة من مصداقيتها السياسية بسبب هذه السلطات السطحية الفارغة. وقد أفدن أنّ هذا الأمر يؤدي إلى انحسار صورة المرأة كفائدة سياسية، مما يعني أنّ المرأة غير قادرة على أن تكون نموذجاً إيجابياً يحتذي به المجتمع، وبالتحديد النساء الأخريات.

بعض الأحزاب تعتبر تقدّمية بالنسبة إلى النساء

مع أنّ الأحزاب السياسية لا تكثر من استقطاب النساء، لكنّ المشاركات شعرن بأنّ النساء بدأن يثبّتن قدمهنّ في المعترك السياسي، وأنّ أحزاباً قليلة بدأت تحرز تقدماً في شأن المساواة بين الجنسين. فأفادت المشاركات:

"لقد شهدت البلاد تغييرات ملحوظة، وذلك بمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني وغيره من المنظمات التي تدافع عن قضايا النساء. بشكل عام، تقوم الأحزاب السياسية بإشراك النساء. أعتقد أنّ الحزب الذي أنتمي إليه قد حقّق أفضل النتائج في هذا المضمار؛ فهو أول حزب أرسى نظام الكوتا للنساء في البرلمان والهيئات التنفيذية وضمن الحزب نفسه أيضاً. صحيح أنّ رئيسنا رجل لكنّ امرأتين تحتلان منصب نائب الرئيس، كما أنّ مجلس الوزراء يضمّ أربع وزيرات. نحن مختلفات لأننا دخلنا المعترك السياسي بطريقة غير اعتيادية. . . جدير بالذكر أنّ النساء شغلن المناصب المهمة منذ البداية، لكن من الصعب عليهنّ التقدم ضمن النظام السياسي التقليدي المعتمد هنا، بما أنّ النساء لا يملكن القوة السياسية الكافية للارتقاء نحو مستويات أعلى."

"الفارق الأساسي بين الحزب الذي أنتمي إليه وبقية الأحزاب هو أنّ امرأتين اثنتين تعاقبتا على رئاسة الحزب ها هنا. كانت النساء يشكّلن الأكثرية. من جهتي، لم أشعر مرة أنّ كوني امرأة يطرح مشكلة بالنسبة إلي، بل كنت أتلقى الدعم من الرجال والنساء المنتسبين إلى الحزب وهذا أمر عظيم. إنه حزب صغير، يعتمد القيم الليبرالية المدنية. ونحن نروّج لهذه المبادىء. كما إنّ معظم أعضاء هذا الحزب قد تابعوا تحصيلهم العلمي لنيل شهادات عليا."

"لا وجود لشبكة قوية من النساء في الحزب الذي أنتمي إليه، لأنّ أعضاء الحزب لا يشعرون أنهم يحتاجون إليها. فالرجال والنساء يشعرون بالمساواة، من دون أي حاجة إلى شبكة خاصة. لكننا نعي أهمية قضية المساواة بين الجنسين، ونحاول أن نراعيها في برامجنا الحزبية."

"يجب تشجيع النساء ألاخريات وإلاثبات أنّ تقدّم النساء أمر ممكن. فمهما كانت مكانة النساء ضعيفة، ومهما مُنعنَ من تحقيق إمكانياتهن، نثبت نحن أنّ ألامر ممكن. السياسة مهنة جميلة وخلاقة، ونحن نتشاطر أفكاراً حول المستقبل الذي يمكن أن تعيشه البلاد. بالفعل، عندما نومن ببعضنا البعض، نبدأ سوياً بإنشاء درب المستقبل- فالنساء يلاحظن كيف تنجح غيرهنّ في مجالات الاقتصاد، والمالية، والسياسة إلخ. كما يدركن بأنّ التغييرات تصبح ممكنة أيضاً. على سبيل المثال، كان الاعتراف بأنّ النساء يعانين العنف ألاسري أمر محظور قبل خمس سنوات؛ فإن تجرّأ أحدهم على التصريح بذلك، لبدا كأنه يهاجم ألاسرة الصربية التقليدية نفسها. أما اليوم، فنعرف أنّ باستطاعتنا التطرق إلى هذه المشكلة. صحيح أنّ ألامور ما زالت بعيدة عن المسار الصحيح، لكن إذا نجحت في إنقاذ امرأة واحدة من الضرب أو الموت على يد شريكها، لحسناً فعلت. ألامر يتعلق بأداء دور قيادي يُحتذى به."

وقد أعرب الموظفون[٩]، من جهتهم، عن ألافكار نفسها:

"باستثناء حزب واحد، لا تقدم ألاحزاب على استقطاب النساء بشكل ناشط... فما زالت ألاحزاب لا تعترف بالنساء كمورد هام... فالمرأة لا تلقى تشجيعاً لتسجيل التزام سياسي حقيقي، وبشكل خاص لاداء ألادوار القيادية."

"في صربيا، تنتشر أحزاب أكثر تقدمية في هذه المنطقة، وأحزاب أخرى غير تقدمية البتة. وقد سُمّيت ثلاثة منها كأحزاب تقدمية لأنها تشجّع على مشاركة النساء في ألانظمة الحزبية".

تتّسم النساء من ألاحزاب الليبرالية والتقدمية عادة بتفاؤل أكبر حيال تقدّم المرأة ضمن ألاحزاب السياسية، ومدى استجابة ألاحزاب السياسية لدور النساء في السياسة. لكن لا بد من إلاشارة إلى أنّ الحزب الراديكالي شهد عام ٢٠٠٤ الفوز الوحيد لمرشّحة في منصب محافظ مدينة نوفي ساد، في فوجفوجدينا.

يشكّل العمل الحزبي فرصة للمشاركات كي يوظّفن المهارات التي اكتسبنها في حياتهنّ المهنية. فستشعر النساء أنهنّ اكتسبن قوة سياسية والثقة اللازمة بالنفس نتيجة مشاركتهنّ المكثّفة في برامج المعهد الديمقراطي الوطني وورش العمل التدريبية والتثقيفية.

النساء يضافرن الجهود

نشأت النساء الصربيات في كنف المجتمع نفسه الذي ترعرع فيه القادة السياسيون والمواطنون الذكور؛ وقد اعتقد هولاء في أغلب ألاحيان أنّ النساء لا يتمتعن بالخبرة السياسية اللازمة لاخذهنّ على مأخذ الجد، لذا تعتمد النساء الصربيات بألافكار النمطية السلبية التي تفيد بأنّ النساء أضعف من نظرائهن الذكور من الناحية السياسية. في هذا السياق، قالت إحدى المشاركات:

"النساء لا يدعمن بعضهنّ البعض. لذا من ألاسهل على المرأة التعاون مع الرجال بما أنها تعتبر المرأة ألاخرى منافسة لها. يجب أن تعلم أنّ الساحة السياسية تتّسع للجميع وأنّ الكل يُودي دوراً فيها."

٩ تجدر إلاشارة إلى أنّ آراء الموظفين والمشاركات تختلف أحياناً بخصوص التقدم الذي حققته ألاحزاب الفردية في ما يتعلق باستقطاب النساء واتخاذ الخطوات ألاساسية باتجاه المساواة بين الجنسين.

اعتبرت معظم المشاركات اللواتي أجبن عن ألاسئلة أنّ النساء صاحبات الشهادات، أو المراكز الاقتصادية العليا أو اللواتي يتمتّعن بسمعة سياسية حسنة، يدعمن بعضهنّ البعض بشكل أسهل من النساء صاحبات المدخول البسيط، سيما وأنّ هولاء لا يحتكّين بشكل مكثّف مع القائدات النساء.

فضلاً عن ذلك، أفادت المشاركات أنّ العديد من النساء العاملات في السياسة أو المهتمات بهذا المجال لا يعتبرنّ أنهنّ مجهزات ليكنّ قائدات. فقد أشارت إحداهنّ قائلةً: "يجب أن تكون النساء مقتنعات بأنّ آراءهنّ ستكون ممثّلة وأنّ بإمكانهنّ إحداث فرق. إنهنّ بحاجة إلى المزيد إلى الثقة بالنفس."

ووفقاً لبعض المجيبات عن ألاسئلة، لا تميل النساء الريفيات، بالمقارنة مع نساء المدينة، إلى دعم نظيراتهنّ النساء للمشاركة في العمل السياسي. فالنساء الريفيات وأولئك اللواتي لم يتابعن تحصيلهن العلمي لا يملن إلى التصويت لنساء أخريات، لا بل قد يعتبرن مشاركة المرأة في السياسة أمراً غير ملائم أو "لعبة وسخة". أما نزعة النساء الريفيات إلى دعم القادة والمرشحين الذكور، فتنبع جزئياً من البيئة الذكورية التي تهيمن، بالتحديد، على صربيا الريفية. فأفادت إحدى المشاركات:

"ما زالت ألاسرة الصربية ترزح تحت ثقل التأثيرات الذكورية المتسلطة. على سبيل المثال، الرجال هم الذين يقرّرون الجهة التي ستؤول إليها أصوات ألاسرة. فيحدث عندما نقوم بالطوّاف من باب إلى باب عند تنظيم حملاتنا الانتخابية أن تفتح لنا الباب امرأة وتقول: "لا تسألوني، عودوا لاحقاً عندما يكون زوجي موجوداً". ليس هذا ألامر بغريب في صربيا، وهو شائع في المناطق الريفية بشكل خاص، مع أنه أقل شيوعاً في بلغراد. بلغراد أشبه بدولة داخل دولة."

صحيح أنّ المرء لا يملك إلا التمييز بين بيئة ألارياف وبيئة المدن في صربيا، إلاّ أنّ بلغراد ما زالت تتخبّط في صراعاتها السياسية الخاصة، بما في ذلك إبداء الممانعة تجاه مشاركة المرأة في السياسة والعمل المشترك بين ألاحزاب. وقد وصفت إحدى المشاركات هذا ألامر بالقول: "ما زالت بلغراد غير ناضجة على الصعيد ألايديولوجي."

وقد تحدثّت بعض اللواتي أجبن عن ألاسئلة، وبالتحديد موظفات في المعهد الديمقراطي الوطني، عن ثقافة تتمكّن فيها نساء المدن أحياناً من شقّ طريقهنّ في مجالات أقل انفتاحاً على النساء وأكثر خضوعاً لسيطرة الرجل، كالموازنة وألامن، عن طريق الانطلاق من مجالات أكثر ملاءمة للمرأة عادة، كالصحة والعنف ألاسري وغيرها من المجالات التي لا يعتبرها رجال السياسة مصيرية. في هذا إلاطار، علّقت إحدى المشاركات في برامج المعهد:

"لا يبدي الرجال اعتراضاً إذا انخرطت النساء في ألاعمال إلانسانية، أو أنشطة مكافحة العنف، أو أي أدوار مشابهة أخرى. لكن كلما طالبت المرأة باستلام أدوار أساسية في عملية صنع القرار في مختلف الفروع الحزبية، زاد تصنيف الرجل لها كمنافسة له. فصربيا دولة يهيمن عليها الرجال؛ والحال صعب على النساء. فمن واجبهنّ أن يكنّ أفضل من نظرائهن الرجال بمرتين وثلاث. لهذا السبب، تستسلم العديد من النساء، نظراً لصعوبة المهمة المتوجبة عليهن."

ظهر العنف المنزلي كمثال ملموس على انعدام المساواة بين الجنسين. في الواقع، تطرّقت مشاركات كثيرات إلى قانون ألاسرة الصربي الصادر عام ٢٠٠٥ الذي رمى إلى التوفيق بين التشاريع المحلية المتعلقة بالعلاقات ألاسرية من جهة، ومن جهة أخرى التشاريع والممارسات ألاوروبية التي تنظر إلى حقوق المرأة ضمن ألاسرة وحقوق الطفل نظرةً أكثر شمولية. ويشكّل قانون ألاسرة علامة على تغيير إيجابي من شأنه أن يفرض عقوبات على مرتكبي العنف المنزلي. وقد اعتبرت إحدى المشاركات أنّ هذه المحادثة نفسها كانت لتعتبر إهانة بالنسبة لألاسر الصربية في ما لو

أجريت قبل سنوات. لكنّ بعض المشاركات أفدن عن افتقار صربيا إلى استراتيجية وطنية لمكافحة العنف المنزلي، بالرغم من تسجيل بعض التطور في معالجة هذه المشكلة؛ بعبارة أخرى، كما علّقت إحدى المشاركات من الفئات الخارجية عن المعهد: "نفتقر، وبشكل جديّ وخطير، إلى تطبيق فعال للقوانين التي تعالج قضية العنف المنزلي؛ عوضاً عن ذلك، يتم التلاعب بأصوات النساء، وبالتحديد في ما يخصّ مسائل العنف ضد المرأة."

في ظل هذه الأجواء، اعتبر العديد من الأشخاص أنّ الجهود التي يبذلها المعهد الديمقراطي الوطني للاتصال بالناس أمرٌ ضروري، ليس لأنها تساهم في تثقيف النساء فحسب بل لأنها "تدعمهنّ" أيضاً. وكانت إحدى المشاركات قد عكست آراء نظرائها حين قالت: "يجب تمكين النساء لينجحن في تمكين بعضهنّ البعض."

المرأة تجسّد نقاط القوة الديمقراطية

إنّ النزعات الذكورية السائدة في صربيا لا تثني نساءها عن تحقيق طموحاتهن. صحيح أنّ البيئة السياسية الذكورية تفرض، بشكل واضح، عراقيل في وجه المشاركة السياسية للمرأة، لكن بمقدورها أيضاً أن تخدم إمكانيات المرأة السياسية. فقد أفادت العديد من المشاركات أنّ بيئة الأحزاب السياسية تفتقر اليوم إلى نقاط القوة التي تتمتع بها النساء عادة: القدرة على الاستجابة لآراء الناخبين وحاجاتهم؛ التنظيم ووضع الاستراتيجيات؛ التواصل بشكل فعال وشفاف ضمن الأحزاب والمنظمات المدنية وفي ما بينها. كما أعلنت إحدى المشاركات:

"تتعاطى النساء في الشؤون اليومية، ويتكلّمن بلغة مبسّطة، قريبة من الناس. كما إنهنّ مدمنات عمل وملتزمات. يرتّبن القضايا الاجتماعية وحقوق الإنسان حسب أولويتها، كما يفكّرن في نوعية الحياة."

تتجلى هذه الميزات من خلال عمل النساء في الأحزاب السياسية وعملهنّ مع الناخبين. على سبيل المثال، يمكن أن تستفيد المرشحات النساء من انعدام الشفافية الذي لطالما ميّز العمليات السياسية في صربيا، وبالتحديد الأحزاب السياسية. فلا يخفى على أحد أنّ النساء يعتبرن أكثر صدقاً وشفافية من نظرائهن الذكور. في هذا السياق، صرحت إحدى المشاركات: "أعتبر النساء أكثر تفهماً وحرصاً عليّ وعلى مشاكلي، كما إنهن أكثر صدقاً وأقل فساداً."

اعتبر المشاركون الذين أجابوا عن الأسئلة أنّ قادة البلاد هم غالباً من رجال السياسة الذين لا يفكّرون إلا بمصلحتهم الخاصة، بحيث تمسي حاجاتهم الخاصة وبرنامج عملهم أهم من حاجات ناخبيهم. في الواقع، أشار بعض هؤلاء المشاركين إلى أنّ الرجال يدخلون المعترك السياسي كوسيلة لتحقيق أهدافهم الشخصية، كالحصول على الوظيفة التي لطالما رغبوا فيها أو شراء منزل أو كسب ثروة إلخ. لكنّ المميزات التي ربطها المشاركون بالنساء تجسّد النقيض تماماً، كما تفي بحاجات صربيا المتزايدة في مجال السعي نحو الديمقراطية. فقد ذكر الأشخاص المجيبون عن الأسئلة ما يلي:

"من مميّزات النساء أنهنّ يقدّمن الحلول المنطقية للقضايا الأسرية." (مشاركة)

"النساء يردن إحداث تغيير." (مشاركة)

"تعتبر النساء أكثر تأمّلاً في القضايا، حيث يمكن الوثوق بهنّ وتحميلهنّ المسؤولية أكثر من الرجال." (مشاركة)

"إذا تسلّمت النساء دفة القيادة، لما نشبت الحروب بيننا قط. فالمقاربة التي تعتمدها المرأة هادئة، طبيعية واستراتيجية. المرأة تدرس خططها أكثر ولا يلفحها الغرور بشكل عام. بالفعل، إنّ البعد الذي تطرحه المرأة مختلف عن ذلك الذي يطرحه الرجل. بوسع النساء أن ينجزن أعمالاً مختلفة ويسبغن عليها قيمة مضافة." (مشاركة)

"النساء الصربيات هنّ اللواتي يطرحن الأسئلة ويضافرن الجهود. فالمرأة حين تجلس إلى طاولة المفاوضات، ترى إزاءها شخصاً آخر، شخصاً له أسرة لا مجرّد شخص يخالفها في الرأي؛ ومن هنا، فإنّ كلا الفريقين سيعملان من أجل إيجاد الحلول. ما زال المجتمع الصربي مجتمعاً خاضعاً للرجال، وهو مجتمع ذكوري جداً. أما في الولايات المتحدة مثلاً، فقد فهم الشعب ورجال السياسة أنّ وضعهم يجب أن يعود بالفائدة على الجميع. في المقابل، الوضع في صربيا يعود بالفائدة على فريق وبالدمار على فريق آخر. فإلحاق الهزيمة بالخصم هو الهدف السائد هنا... المرأة لا تتصرّف بهذه الطريقة، ولا تفكّر على هذا النحو... وفي حال نشوب خلاف في الآراء، المرأة تحاول أن تجد سبيلاً للتعاون. فتعرض كل منهنّ رأيها على الآخرين. وهذا أمرٌ غير مستشرٍ بين الرجال اليوم." (موظفة)

"تضفي المرأة نقاط قوة عظيمة على القيادة السياسية؛ وهي، وفقاً للعديد من المشاركات في الأسئلة، النقاط نفسها التي يسعى إليها قسم كبير من الشعب الصربي بالتحديد. أظنّ أنها ستبلي بلاءً حسناً في المفاوضات وستكون ماهرة بالفطرة في مدّ جسور التواصل بين الأطراف. فالمرأة لا تراعي مصلحتها الشخصية في السياسة كما يفعل الرجل، لا بل هي أكثر ميلاً إلى احترام مصلحة الجماعة. لذا، يمكنها أن تشكّل مصدر قوة للمجتمع." (موظفة)

بفضل ما تتمتع بها المرأة "المجتهدة" من مصداقية وقدرة على التحمل، بإمكانها أن تحصل على منصب سياسي. في هذا الإطار، أشارت إحدى المشاركات إلى ما يلي:

"النساء اللواتي يتمكنّ من تخطي هذه المشاكل ينجحن أكثر من غيرهن، لأنهنّ خضنَ مصاعب كثيرة للوصول إلى القمة. هي الطبيعة تختار النساء القويات بالفطرة. فالنساء فاعلات أكثر، وأكثر تركيزاً على المشاكل من الرجال؛ كما إنهنّ أكثر استعداداً لحلّ المشاكل بعيداً عن الدلالات السياسية. ولا يتورّعن عن وضع السياسة جانباً لحلّ مشكلة معيّنة إذا كانت ستعود بالفائدة على الشعب... على سبيل المثال، قدّم أحد مجرمي الحرب في البوسنة الأسبوع الماضي عريضة لأنّ صحته متردية وكان بحاجة إلى الرعاية الصحية. فأولت إحدى السياسيات اهتماماً بهذه القضية، وطالبت بالاطلاع على سجلاّته الطبية. لا يخفى على أحد أنّ هذا الأمر وحده يمكن أن يطرح مشكلة على الصعيد السياسي. فعندما تطرّقت هذه المرأة إلى القضية، كانت تجازف بتحويلها إلى قضية سياسية، بينما هي في الواقع تحاول تقديم المساعدة. لن تنال بالتأكيد دعم الأكثرية لتطبيق القرار المعني، ولكنها ستكون ملزمة بتحمّل مسؤولية هذه المهمة كاملة. أما القضايا الأخرى الأقل إثارة للجدل، كالقضايا المتعلقة بالطفل، فتحتاج إلى تحقيق إجماع أكبر."

تتميّز النساء بنقاط قوة كثيرة تصفها المشاركات بأنها ضرورية لإحداث التغييرات اليومية التي تتوق إليها صربيا في نوعية حياة شعبها – وهي التغييرات المرجوّة التي قد تدفع بالعديد من الأشخاص إلى التصويت. نتيجة لذلك، قد تجد النساء أنفسهنّ في بيئة سياسية تفرض رؤياها الديمقراطية عليهنّ التحلي بهذه الميزات عينها.

الكوتا تشرّع الباب

إنّ تطبيق نظام كوتا وطنية خطوة أساسية لمساعدة النساء على تحسين صورتهن السياسية. وقد أفاد الأشخاص الذين أجابوا عن الأسئلة بما يلي:

"ليست صربيا بمجتمع متقدم، لا بل إننا تجسيد لمجتمع ما قبل الديمقراطية. لا بد من تمكين النساء والشباب على مستوى يسمح بتعيينهم في مناصب صنع القرار. لذا لا شك في أنّ تطبيق نظام الكوتا كخطوة أولية أمر مفيد." (مشاركة)

"لو لم يكن من أنظمة الكوتا، لما لمست ألاحزاب فائدة تُذكر من تعيين النساء في المناصب الهامة. فعند تعيين النساء في المناصب العليا، نتيجة لتطبيق نظام الكوتا، يعترف المجتمع بأنّ النساء أكثر بذلاً للجهود وأقل فساداً." (موظّفة)

"ألامر لا يتعلق بألارقام، لكن لا يمكن أن ننفي أنها الخطوة ألاولى، وأنها تشرّع الباب... لذا يجب احترام الكوتا. صحيح أنها لن تأتي بأناس كفوئين إلى السلطة في بداية ألامر، ولكنها ستتيح قدراً أكبر من المشاركة مع الوقت... من هنا، يجب تيسير وصول النساء إلى مناصب عليا لإثبات بأنهنّ يتمتعن، كمسئوولات منتخَبات، بحقّ التمثيل المتساوي كما الرجال." (موظفة)

يفيد بعض المجيبين عن ألاسئلة بأنّ تقدّم المرأة على الصعيد السياسي يشترط تطبيق أنظمة كوتا إلزامية. ومع أنّ الكوتا لا تودي بالتحديد إلى المساواة بين الجنسين، إلا أنها تمنح المرأة إمكانية الدخول إلى معترك سياسي يهيمن عليه الرجال. هنا، اعتبرت إحدى موظفات المعهد الديمقراطي الوطني أن: "الكوتا تفتح الباب"، فيما علّقت أخرى من الجهات الخارجية عن المعهد أنّ "طرح نظام الكوتا وبداية النقاشات العامة في هذا الشأن سيساعدان ألاحزاب في دمج النساء في السياسة أكثر. وقد سُجّلت التغييرات في هذا المجال منذ العام ٢٠٠٠."

وقد شعرت النساء اللواتي أجبن عن ألاسئلة بشكل عام، والمشاركات في برامج المعهد بالتحديد، أنّ تسويق صورة المرأة في السياسة بشكل متزايد، وتحسين معارفها السياسية وثقتها بنفسها، سيساعدان الشعب الصربي مع الوقت في النظر إلى الرجال والنساء كمرشّحين وقادة متساوين في ألاهمية.

لا شكّ في أنّ احتلال المراكز الاستراتيجية على اللوائح الحزبية الوطنية والمحلية خطوة حاسمة في ميدان تقدّم النساء. فقد أشارت المجيبات عن أسئلة المسح إلى ضرورة تعيين النساء في مناصب صنع القرار، فوضعهنّ، تحقيقاً لهذه الغاية، في مراتب متقدّمة على لوائح المرشّحين، أملاً في زيادة حظوظهنّ بالفوز في الانتخابات. اليوم، تشترط ٣٠٪ من اللوائح الحزبية الاستعانة بمرشّحات نساء. غير أنّ جزءاً من المشكلة يكمن في مسألة التمثيل والمساءلة: فقادة ألاحزاب غير ملزمين بالمحافظة على أيّ من ألاعضاء أنفسهم في اللوائح الوطنية – أرجالاً كانوا أم نساء – حتى وان نجحوا في إقناع الحزب بتسميتهم ضمن اللائحة.

في الوقت نفسه، شعر أكثرية المجيبين عن ألاسئلة أنّ نظام الكوتا إلالزامية لا يمنح النساء المصداقية التي يحتجن إليها كي ينظر إليهنّ الناس نظرة جدية بصفتهن قائدات أو صانعات قرار، ولكنه يحمّلهن عبء المواقف المتخلّفة المرتبطة عادة بألاحزاب السياسية والرجال الذين ما زالوا يحاولون السيطرة عليها. فعلّقت المشاركات كما يلي:

"للنساء رأي سياسي، ولكن عراقيل غير واضحة تحيط بهنّ من كل جانب."

"تُستخدم كل آلاليات المتوفرة لحثّ النساء على المشاركة في ألاحزاب السياسية، ولكنها مجرّد تدابير ظاهرية شكلية."

"دخول النساء إلى ألاحزاب أمر حاصل ولكنها مجرّد لعبة أرقام، كلها مظاهر شكلية... على سبيل المثال، لا وجود لمنتديات نسائية في الحزب الذي أنتمي إليه، ناهيك عن التأخيرات المستمرة في تشكيل النساء لمثل هذه المنتديات، لأنهنّ غير راسخات في الحزب."

"إنّ القوة السياسية التي يقال إنّ النساء يتمتعن بها ليست إلا أمراً ظاهرياً. ما زلنا في البداية. بعض ألاحزاب قطعت شوطاً طويلاً في هذا المجال، وهذا أمر جيّد، كما حدث عندما أُنشئت المنتديات النسائية... لكنّ هذه المنتديات ما زالت لا تضمّ أجهزة كومبيوتر خاصة بها، كما إنها غير منظمة. في هذا السياق، تقوم النساء بإعداد مواد الحملات من منشورات ومطويات وغيرها، لكنهنّ لسن قويات بما فيه الكفاية لتحضير المواد الخاصة بحملاتهن الانتخابية. أما ألاحزاب، فليست قوية كما ينبغي لإنشاء مركز خاص بها للنساء، بل تكتفي بمنتديات النساء السياسية. كما لا تندرج هذه ألانشطة ضمن إطار العمل الجدي، ولكنها موجودة في كل حزب سياسي. ولعلّ الرجال ما أوجدوا تلك المنتديات إلا لإدراكهم أنهم بحاجة إلى الناخبات النساء."

لم يكن هذا الشعور مقتصراً على المشاركات في برامج المعهد الديمقراطي الوطني، بل أفادت بعض المجيبات ألاخريات عن ألاسئلة أنّ نظام الكوتا لا يكفي لتحقيق تقدّم النساء في السياسة، بل يجب دعمه بمادة حقيقية. هنا، أفادت إحدى موظفات المعهد: "حتى وان نجحت النساء في الانتخابات، تبقى المشكلة ألاساسية في عدم تمتعهنّ بتأثيرٍ ملحوظ، حيث يعتبر تمثيلهنّ مجرّد أرقام أو كوتا."

منارة نحو مساواة المرأة

يُعرف المعهد الديمقراطي الوطني بترويجه للديمقراطية في صربيا، من خلال ألانشطة المتعلقة بألاحزاب السياسية والحملات في معظم ألاحيان. وفي ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، يعتبر المعهد الديمقراطي الوطني عامل تغيير، وقد حقق نجاحاً هائلاً في تسهيل عملية دمج النساء في السياسة الصربية. فقد علّقت المشاركات قائلةً:

"ساهم المعهد الديمقراطي الوطني في الاعتراف بحاجات النساء في صربيا، من خلال توزيع المواد اللازمة والتشديد على قدراتهنّ القيادية- أي أنه فتح أبواباً جديدة أمام المرأة في ألاحزاب السياسية، وقدّم دروساً حول كيفية تنظيم الحملات الخاصة بالنساء وتحت إشراف النساء."

"يعمل المعهد الديمقراطي الوطني في مجالات متنوعة ويشجع النساء على المشاركة في السياسة... كما إنه إحدى المنظمات الثلاث التي أعرفها في صربيا التي تتعامل مع موضوع إشراك المرأة في السياسة. ويعتبر هذا النوع من الدعم فعالاً من خلال مساعدة النساء الحزبيات على إنشاء بنى رسمية للمرأة ضمن الحزب، كالفروع الحزبية المحلية، وكذلك في بنى الحزب ذاتها."

"لعلّ روعة العمل مع النساء هي أنّ السلوك الاجتماعي أمر معدٍ. فالمرأة التي تشارك في ندوة للمعهد الديمقراطي الوطني تغادر الورشة وكلها حيوية، وتكون مستعدة للانخراط في الدوائر الاجتماعية، فتتبادل ألاحاديث وتتشارك في المعلومات... عندما يشعر الناس بالتحفّز، ويتشاركون في الانفعالات ذات الطابع الإيجابي، فلا شكّ في أنّ ألامر سيخلّف فيهم شعوراً طيّباً. فلا معنى أن تكوني امرأة إذا لم تقدمي على مشاركة آلاخرين معلوماتك ومعارفك."

أظهر العديد من المجيبين عن ألاسئلة حماساً كبيراً تجاه المعهد الديمقراطي الوطني بصفته مرجعاً سياسياً. فقد شعرت المشاركات في البرامج أنّ تغييراً حقيقياً طرأ على شخصياتهنّ نتيجة الخبرات التي اكتسبنها. فبالنسبة إلى معظم النساء اللواتي أجريت معهنّ المقابلات، إنّ التعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني- سواء من خلال الجلسات التدريبية، أو الاجتماعات الثنائية مع الموظفين، أو بأيّ شكل آخر من ألاشكال- قد أدى إلى تحقيق مكاسب لا تقتصر على المستوى المهني أو السياسي. بالفعل، إنّ الاستفادة من الدعم الشخصي والتمكين قد ساعدت الكثير من النساء على تحسين مواردهنّ ومهاراتهنّ، وبالتالي حياتهن.

توسّع المجيبون عن ألاسئلة في ألاساليب التي يعتمدها المعهد الديمقراطي الوطني للمساعدة في صياغة السياسات وتأمين وصول النساء اللواتي يعملن في السياسة إلى ألانظمة الداخلية. أما على الصعيد الشخصي، فقد تطرّق هولاء ألاشخاص إلى كيفية تقديم المعهد العون للمشاركات في برامجه، من أجل مساعدتهنّ على إيجاد معنى جديد لحياتهنّ و تطوير ثقتهنّ بأنفسهن لتحقيق النمو الشخصي. من هنا، كان أن تحدّثت النساء عن هذا إلاحساس بالتمكين الذي أحسسن به نتيجة تلقيهنّ دعوة للمشاركة في برنامج للمعهد الديمقراطي الوطني. فعلّقن:

"يقدّم المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة بفضل ما يقدّمه من تربية سياسية، وتطوير شخصي، ودعم نفسي. . . وقد ساعد في زيادة وعي النساء تجاه خياراتهنّ والفرص التي تتاح لهنّ."

"المعهد الديمقراطي الوطني منحني الثقة بالنفس، وبالتحديد في ما يتعلق بكيفية التعامل مع إلاعلام والاتصال بآلاخرين، كما علّمني كيف أكون قدوةً للشباب."

"لقد قدّم لي المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة، ولسوف يساعد آلاخرين أيضاً. . . فأصبحت نائباً للرئيس لشؤون الشباب. لم أكن شيئاً قبل أن أباشر بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني؛ أما اليوم، فإنني أتمتع بالمهارات وصار حزبي يقدّرني لهذا ألامر."

"كنت مجرّد فتاة منتسبة إلى الحزب، ودرجت على تطوير مهاراتي بمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني؛ فتقدّمت في المراتب ضمن الحزب. إذاً إنّ تطوّري في مسيرتي السياسية مرّده المعهد الديمقراطي الوطني كاملاً، ومنذ البداية. سأظل معجبة بالمعهد طالما حييت. كنا ضائعات أيام ميلوزيفيتش، فإذا بكيان محدّد يدخل صربيا للمرة ألاولى، ويساعدنا على التعلم والتنظيم ويعلّمنا كيف نصوغ رسائلنا. هذا أمر ضروري: أن تعرف، سواء كنتَ قائد حزب أو عضواً في الميدان، أنّ بإمكانك الاعتماد على جهة معيّنة في خضمّ هذه الفوضى، نعني بها المعهد الديمقراطي الوطني."

"سيغيّر المعهد الديمقراطي الوطني مجرى حياتك، ويخوّلك اكتساب دروس تستمر الحياة بأسرها (وهذا ليس جزءاً من العقلية الصربية). . . لذا، إنّ التأثير الذي يخلّفه المعهد الديمقراطي الوطني على النساء عظيم جداً. ونحن نعتبر هذا العمل معقّداً لأننا نجد صعوبة في تقبّل أننا العنصر المحرّك لحياتنا اليومية – لذا علينا أن نكتسب الثقة اللازمة بالنفس لنعبّر عن آرائنا وعن كيفية التعاطي معها، وكيف نتعامل مع مشكلة إدارة الوقت."

"شاركت العديد من النساء الناجحات العاملات في السياسة في الجلسات التدريبية التي نظّمها المعهد الديمقراطي الوطني؛ وقد أثبت المعهد أنه نموذج للتدريب المتواصل وتشاطر الخبرات. . . فبواسطة المعهد، تمكّنت من تغيير حياتي. أطبّق كل المبادىء التي استخدمتها في حياتي المهنية، بما في ذلك تحديد ألاهداف واستقطاب ألاشخاص."

وقد علّق المجيبون عن ألاسئلة، بمختلف انتماءاتهم، على أنّ أحد الركائز ألاساسية لنجاح المعهد الديمقراطي الوطني يكمن في التشديد على بناء العلاقات. فقد استفادت النساء من الدعم والتوعية نتيجة العلاقات الوثيقة مع موظفي المعهد الديمقراطي الوطني، لا بسبب البرامج بحد ذاتها فقط.

في خضمّ هذا الثناء على جهود المعهد الديمقراطي الوطني النموذجية، سلّط بعض موظّفي المعهد الضوء على أهمية عاملين اثنين. أولاً، شدّدت إحدى الموظفات في المعهد على أنّ الجزء الأكبر للتقدّم الذي خبرته النساء في صربيا يعود للنساء أنفسهن: "لا يمكن أن أعزو الفضل كله للمعهد

الديمقراطي الوطني؛ فالنساء اللواتي كرّسن أنفسهن للتغيير والاستكشاف وجدن طريقهنّ إلى المعهد الديمقراطي الوطني وقطفن فوائد كثيرة. لقد تعلّمن كيف يتّخذن مقاربات استراتيجية." ثانياً، تتضارب آلاراء بين الموظفين حيال اهتمام المعهد الديمقراطي الوطني بالتقدم السياسي الذي تحرزه النساء. فقد اشتكى بعض موظفي المعهد مما اعتبروه اهتماماً غير مناسب ببرامج المشاركة السياسية الخاصة بالمرأة، بسبب تقلّص ألاموال المخصصة لهذا المجال. فأفادت إحدى الموظفات بما يلي:

"لا نخصص ما يكفي من الاستثمار لبرامج المرأة... لذا لا بدّ من التحرّك على الصعيد التنظيمي. لست متأكدة إن كان الموظفون في المناطق يفهمون لمَ نطبّق مثل هذه البرامج، بمن في ذلك زملائي؛ فأنا نفسي لم أستوعب ألامر حتى بدأت أنخرط في هذه ألانشطة... من هنا، يجب منح ألاولوية لبرامج المرأة، وتخصيص جزء من الموازنة والموظّفين لهذا النوع من البرامج... فالمسألة ترتبط بالموازنة أيضاً. لقد أصبحنا أقل عدداً."

في هذا السياق، دعا أحد الموظفين إلى تعداد صلاحيات المعهد الديمقراطي الوطني بوضوح، آملاً في ترتيب أنشطته في مجال تعزيز مشاركة المرأة السياسية حسب أولويتها، فقال: "يجب تنظيم هذا ألامر وفق استراتيجية عالمية يضعها مكتب واشنطن مباشرة، مما يؤدي إلى تعزيز عملية التخطيط القطري."

نقاط قوة المعهد الديمقراطي الوطني متعددة وشاملة

بالنظر إلى الساحة السياسية المضطربة نوعاً ما، وعزم المجيبين عن ألاسئلة على تغيير الوضع الراهن سواء من وجهة نظر شخصية أم مهنية، لا عجب أن يكون هولاء ألاشخاص، بمختلف انتماءاتهم، قد قالوا بتعدد نقاط قوة المعهد الديمقراطي الوطني: من جلسات تدريبية وأنشطة تشبيك وبرامج شبابية، إلى المساعدة في تزويد الناشطين بألادوات اللازمة لإحداث التغيير السياسي المرجوّ، وغير ذلك.

جدير بالذكر أنّ الجلسات التدريبية هي المفضّلة بالنسبة إلى المشاركات الصربيات. فقد أكّدن على أنهن اكتسبن المعارف، وزدن ثقة بالنفس، ونسجنَ الشبكات في مجالات ما كانت لتتاح لهنّ قبلاً. كما شدّدت بعض المجيبات عن ألاسئلة على النجاح المستمرّ الناتج عن إعداد النساء وصقلهنّ ليكنّ قائدات سياسيات. في الواقع، لا يعتبر المعهد الديمقراطي الوطني مورداً أساسياً للمهارات السياسية فحسب، لا بل إنّه المرجع البديهي لهذا ألامر في صربيا. في هذا السياق، علّقت إحدى المشاركات والمدرّبات إلاقليميات: "تُعرف التقنيات ألاساسية لتنظيم الحملات على مستوى الفروع المحلية بتقنيات المعهد الديمقراطي الوطني."

بشكل عام، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني في إنشاء الشبكات وألاساليب التي تتيح للنساء إثراء العملية السياسية. فذكرت إحدى المشاركات من الجهات الخارجية عن المعهد: "ما كانت النساء ليبلغن هذا المركز لو لم يكن من المعهد الديمقراطي الوطني؛ مع إلاشارة إلى أنّ ألاعمال الواجب إنجازها ما زالت كثيرة." في هذا إلاطار، يطري كل من المشاركات والموظفين على المعهد الديمقراطي الوطني لمهاراته في بناء العلاقات الوطيدة.

فضلاً عن ذلك، تيسّر دمج النساء في السياسة بفضل استعداد المعهد الديمقراطي الوطني للتعاون مع ألاحزاب السياسية، وإقامة شبكة من الاتصالات التي لم يسبق لها مثيل بين الطرفين. فعلّقت إحدى المشاركات: "لقد أثبت المعهد الديمقراطي الوطني استعداده للمساعدة بالتزامن مع توسّع الحزب وإثباته لفعاليته."

بالإضافة إلى ذلك، أفاد المجيبون عن الأسئلة بأنّ المعهد الديمقراطي الوطني قد ساعد في تحقيق تقدّم ملموس في تطبيق حقوق المرأة في صربيا، بما في ذلك إنشاء لجنة برلمانية تُعنى بقضية المساواة بين الجنسين، إلى جانب تنظيم مناقشات طاولة مستديرة حول القضايا المتعلقة بالأحزاب السياسية.

برنامج إقليمي نموذجي للمدرّبين

أحرزت الجهود الإقليمية التي بذلتها صربيا في مجال التدريب على الصعيد الإقليمي نجاحاً باهراً. ويعتقد معظم الأشخاص الذين أجابوا عن الأسئلة أنّ جهود المعهد الديمقراطي الوطني في مجال التدريب قد ساعدت على دمج النساء ضمن الأنظمة السياسية الصربية؛ كما ساهمت، في الوقت نفسه، في التأثير على تبدل المواقف في أوساط الرجال والنساء الصرب. فأفاد أحد الموظفين بما يلي:

"لقد أحرز المعهد الديمقراطي الوطني نجاحاً ساحقاً في مجال تدريب المرشّحات منذ بداية برنامجنا في هذه المنطقة عام ١٩٩٧. وقد أصبح الكثير من النساء اللواتي قمنا بتدريبهنّ في بداية الأمر صاحبات مراكز قيادية وناشطات في الحياة السياسية اليوم. هؤلاء هنّ النساء أنفسهنّ اللواتي دافعن عن اعتماد نظام الكوتا كقانون مطبّق، وهنّ أنفسهنّ اللواتي دافعن، وبنجاح، عن إنشاء لجنة للمساواة بين الجنسين، واللواتي مارسن الضغوطات من أجل تشكيل لجان لتحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى المحلي. وها هنّ اليوم قائدات للمنتديات النسائية التي تشكّلت في الأحزاب التي ينتمين إليها."

بالإضافة إلى ذلك، يتكهّن البعض بأنّ برنامج التدريب الإقليمي الموسّع الذي يطبّقه المعهد الديمقراطي الوطني قد يبرّر الثغرة البسيطة التي أشارت إليها بعض الإجابات: بين أنشطة البرامج من جهة، والمساعدة التقنية التي يوفّرها المعهد الديمقراطي الوطني من جهة أخرى في أرياف صربيا ومدنها[١٠].

إنّ معظم النساء اللواتي أجبن عن أسئلة المعهد الديمقراطي الوطني ناشطات في مجال التدريب الإقليمي مع المعهد، ومنهمكات في مزاولة العمل الحزبي أيضاً. وقد شهدن بأنفسهنّ على التأثير العميق الذي أحدثته توعية النساء تجاه قضية المساواة بين الجنسين، وتمكينهنّ وتشجيعهنّ على المشاركة السياسية. فضلاً عن ذلك، أبدت معظم النساء حماساً شديداً تجاه المشاركة في برامج المعهد وعملية تمكين المرأة. وكانت مشاركات كثيرات في البرنامج، إلى جانب موظفين في المعهد الديمقراطي الوطني، قد تحدثوا عن الوقع الذي أحدثه المعهد على المشاركات والنساء الصربيات بشكل عام. ومما قيل:

"موظفونا ماهرون، وقد أحسنوا توطيد العلاقات مع النائبات من النساء وعلى المستوى المحلي مع لجان مساواة المرأة. ولا يتصرّف المعهد الديمقراطي الوطني مع النساء بطريقة فوقية، كأن يقول لهنّ: "في جعبتنا الكثير مما سنعلّمكنّ إياه"، بل: "نعلم أنكنّ تفهمن وبوسعكنّ إنجاز الأمور على عاتقكنّ؛ كل ما سنفعله هو اطلاعكنّ على الأدوات التي تنجح في أماكن أخرى." لذا يُعتبر المعهد الديمقراطي الوطني جديراً بكل احترام." (موظفة)

"يؤثّر المعهد الديمقراطي الوطني بشكل مباشر على تحرّك النساء ضمن الأحزاب، وقد أحرز المعهد تأثيره الأكبر على الشباب والنساء. تجدر الإشارة إلى أنّ التأثير في هذا المجال مزدوج. وأنا شخصياً أتحمّس عندما ألمس تقدّم الأشخاص في البرنامج، وأنّ استثمار الوقت والمال لم يضع هباءً. إنّ الإنجازات التي ستحققها النساء ستكون عظيمة." (مشاركة)

١٠ يتأثر هذا الأمر أيضاً بعناصر عديدة مثل اللامركزية، عدد السكان والمساحة الجغرافية، والثقافة الدينية.

"لقد أحسن المعهد الديمقراطي الوطني التعامل مع النساء في الماضي. فالمدارس الصيفية التي نظّمها جعلتنا ندرك أنّ المعهد واعٍ لإمكانيات النساء والشباب، وقد أقدم المعهد بدوره على توجيه دعوة إليهم للمشاركة في الندوات. إنني مشاركة؛ والمعارف التي اكتسبتها جراء المشاركة في الجلسات التدريبية التي نظّمها المعهد سهّلت علي تطوير قدراتي والمضيّ قدماً. ينطبق هذا الأمر أيضاً على زميلاتي في العمل." (مشاركة)

"يُعرف المعهد الديمقراطي الوطني ببرامجه التدريبية الرائجة جداً. فيعتبر الناس أنّ هذه الجلسات التدريبية تشكّل قاعدة متينة لتطوير أدوارهم السياسية. ولا يمكن لأيّ كان أن يكون سياسياً ناجحاً إذا لم يشارك قط في أيّ من منتديات المعهد الديمقراطي الوطني. هذا هو الإحساس المستشري في أوساط المجموعات الديمقراطية." (مشاركة)

درّب المعهد الديمقراطي الوطني في صربيا النساء من مختلف أنحاء المناطق، ودمَجهنّ ضمن الجهود التي بذلها في مجال الاتصال بالجمهور المستهدف؛ وهو يعتمد عليهنّ اليوم بشكل كبير بصفتهنّ مورداً على الصعيد التربوي، ونسج الشبكات، والمحفّزات السياسية.

مشاركة نموذجية للشباب

بالنسبة إلى العديد من الأشخاص الذين أجابوا عن الأسئلة، كانت لبرامج المعهد الشبابية فوائد عديدة في مجال تمكين النساء؛ لا بل إنّ البعض يقول إنّ التوعية السياسية الأشمل التي أمّنتها الجلسات التدريبية الخاصة بالشباب قد تكون أكثر فعالية من إمطار الوافدات الجديدات بسلسلة من البرامج التدريبية المخصصة للنساء. ولعل أحد الأمثلة على تمكين الشباب يكمن في تأمّل مجموعة المشاركات وحدها– فحوالى نصف النساء اللواتي أجريت معهنّ المقابلات كنّ دون الأربعين من العمر. وقد سلّطت إحدى المشاركات الضوء على هذا الأمر، قائلةً:

"كنت أكثر اهتماماً بشؤون الشباب من اهتمامي بعمل المرأة الناشط، لكنّ هذه البرامج الشبابية شكّلت خطوات مهمة فعلاً نحو إنعاش العمل الناشط الخاص بالنساء. على سبيل المثال، تطرّق موضوع إحدى الجلسات التدريبية إلى الظهور العام، وقد كانت نساء كثيرات خائفات من الظهور والتحدث في العلن. مِن المشاركات مَن كنّ نساء ناشطات في السياسة لكنهن يشعرن أنهنّ لا يتمتعن بالمهارات في هذا المضمار بعد، ومنهنّ من فضّلن على الأرجح التخلي عن هذا النشاط لمصلحة الرجال، بما أنهنّ لا يملكن ما يكفي من الثقة بالنفس في هذا المجال. غير أنّ المعهد الديمقراطي الوطني ساعدهنّ على تنمية هذه المهارة... بالفعل، ما كنّ ليتمكنّ من إلقاء الخطب والظهور في العلن لولا المعهد."

اعتبر معظم المجيبين عن الأسئلة أنّ الجلسات التدريبية التي تستهدف الشباب، بما في ذلك المدرسة الصيفية الشهيرة التي نظّمها المعهد الديمقراطي الوطني، هي إحدى نقاط القوة الألاهم للمعهد في صربيا؛ وكان الكثير منهم قد شاركوا في البرامج التدريبية الخاصة بالشباب. فقد قالت إحدى المشاركات:

"حسناً فعل المعهد الديمقراطي الوطني حين قرر التعاون مع الشباب. فهذه أهم أولوياتنا لأننا بحاجة إلى تغيير في القيادة... والشباب يعترفون أنهم يريدون أن يكونوا جزءاً من المعهد الديمقراطي الوطني، لا بل يعتبرونه مكاناً لاكتساب أفضل المهارات في مجال السياسة الصربية، وهم يعلمون أنّ قادتهم سبق أن شاركوا في جلسات تدريبية خاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني. جدير بالذكر أنّ الطلبات على المشاركة في البرامج الشبابية الخاصة بحزبنا تفوق قدرتنا على الاستيعاب في مدارسنا. وهذا أمر مؤسف، لأننا نضطر لرفض بعض الطلبات."

تحدّث موظفو المعهد الديمقراطي الوطني، بدورهم، عن هذا الإحساس بالإنجاز الذي عبّرت عنه المشاركات حيال البرامج الشبابية. وقد اعتقد البعض أنّ نجاح المعهد الديمقراطي الوطني في تنمية القدرات يجعل هذه البرامج مورداً أساسياً بالنسبة إلى مستقبل البلاد السياسي، خاصة في ما يتعلق بتحسين مستوى مساواة المرأة وقيادتها السياسية. هنا، علّقت إحدى الموظفات في المعهد كآلاتي:

"جئنا بصفتنا شركاء لنساعد في نشر أفضل الممارسات والمهارات، ونقدّم الدعم من خلال ورش العمل والجلسات التدريبية. نعمل أيضاً مع النساء في برامجنا المخصصة للشباب. في ظل هذه البيئة، نلمس تغييراً في المواقف؛ حيث تشارك في هذه البرامج النساء الموهوبات القويات المنتدبات من قبل ألاحزاب السياسية: تتمتع هولاء النساء بالثقة بالنفس، وهنّ نموذج يقتدى به، شأنهنّ شأن الرجال؛ لكنّ الطريقة التي يتصرّفن بها مع زملائهنّ مختلفة تماماً. فالنساء يظهرن أكثر ثقة ونشاطاً، لا عدائيات."

اقتُرحت استراتيجيات مختلفة للاتصال بالمشاركات استناداً إلى العمر، ومستوى المهارات، والموقع الجغرافي. على سبيل المثال، شعرت بعض المجيبات عن ألاسئلة أنّ دمج القضايا المتعلقة بالمساواة ضمن البرامج الشبابية كان فعالاً جداً بالنسبة إليهنّ مع بداية دخولهنّ عالم السياسة، فيما اعتبرت أخريات أنه كان من الممكن تمكين النساء بطريقة أكثر استهدافية، كوضع برنامج تدريبي خاص بالمرأة مثلاً.

الخاتمة

إنّ التبدلات السياسية الملموسة بتأثير من الانتخابات، والتشاريع ألاكثر تقدمية، والمشاركة العامة المتزايدة، كلها تغذي ألامل المعبّر عنه في إلاجابات، في إطار سعي النساء نحو المساواة وزيادة مشاركتهنّ السياسية. لكنّ التغييرات قد تكون بطيئة الوتيرة، حيث علّقت إحدى الموظفات: "يدلّ هذا ألامر على حدوث ثورة صغيرة"، كما أشارت إحدى المشاركات: "ستتم العملية الانتقالية بخطوات صغيرة."

في الوقت نفسه، ليس من المعقول أن يتبدّل تاريخ الفساد وانعدام المساواة ضمن البيئة السياسية والثقافية الصربية، وبالتحديد داخل ألاحزاب السياسية، بين ليلة وضحاها. ولكن لا شكّ في أنّ المسار سيتعدّل ليسلك الاتجاه الذي أمله المجيبون عن ألاسئلة – أي الاتجاه القائم على إمكانية تطبيق الديمقراطية الحقة.

النيبال

تاريخ برامج المعهد الديمقراطي الوطني

يعمل المعهد الديمقراطي الوطني في النيبال منذ العام ١٩٩٤. حينذاك، كان المعهد يدير برامج هادفة إلى بناء قدرات المجموعات المحلية لمراقبة الانتخابات، مع تشجيع النساء على التصويت وتوسيع نطاق التغطية الإعلامية للانتخابات. عام ١٩٩٥، بدأ المعهد الديمقراطي الوطني يتعاون مع البرلمان لتعزيز قدرته على مراقبة التشاريع. ومنذ ذلك الوقت، شملت مشاريع المعهد أيضاً توعية الناخبين، والتوعية المدنية، وأهدافاً ترتكز على الاخلاقيات ومكافحة الفساد.

بدأ المعهد الديمقراطي الوطني، في العام ١٩٩٧، يركّز على مشاركة المرأة في السياسة النيبالية. فأدى هذا الأمر إلى إطلاق برنامج متعدد الأوجه، غير منحاز، أُطلق في العام ٢٠٠١ بهدف زيادة مشاركة القائدات والناشطات النساء في السياسة على المستوى المحلي، وذلك ضمن ثماني دوائر انتخابية، مع التشديد على زيادة عدد النساء النيباليات وفعاليتهنّ في هيئة الحكم المحلية. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، نظّم المعهد الديمقراطي الوطني ورشة عمل لتدريب المدرّبين شملت مائة امرأة ناشطة في الأحزاب السياسية ومدرّبة. بين ٢٠٠١ و٢٠٠٤، طوّر المعهد الديمقراطي الوطني قدرة الأحزاب السياسية على تنمية إمكانيات القائدات السياسيات النساء، فدرّب حوالى ١١ ألف مرشّحة. عام ٢٠٠٦، سهّل المعهد إنشاء كتلة حزبية نسائية جمعت نساءً من أحزاب متعددة، لتنظيم حملات تنادي بالقضايا التي تهمّ النساء ضمن الأحزاب السياسية وفي مختلف أنحاء النيبال، أملاً في إعداد مرشّحات كفوئات لمناصب الحكم المحلي. في آب/أغسطس ٢٠٠٨، بدأ المعهد الديمقراطي الوطني برنامجاً مدّته سنتين لتعزيز دور المرأة في الجمعية التأسيسية المنتخبة حديثاً. ومن المقرّر أن يدرّب البرنامج قادة الأحزاب من النساء والرجال على مهارات التواصل السياسي، والأنظمة الداخلية البرلمانية، وقضايا دمج المرأة والدمج الاجتماعي، وحقوق الطفل والإنسان، وعملية صياغة الدستور، وخدمات الناخبين ودعمهم، والفدرالية وغيرها من القضايا.

بلغ التمويل المخصص للنيبال، منذ العام ١٩٩٤، ما مجموعه ٨٧٣٠٢٦٤.٠٠ دولار.

معلومات عامة

شهد النيبال تغييرات سياسية دراماتيكية على امتداد السنوات العشرين الماضية. فنتيجة لبداية تطبيق نظام الديمقراطية، وتمرّد الماويين، وما تلا ذلك من صراع على السلطة بين القوى الموالية للديمقراطية والملك والماويين، تكرّست بيئة من العنف والاضطرابات، وسط آمال عميقة بتسجيل تغيّر نحو الديمقراطية.

لقد شهد المجتمع الدولي على التبدلات الثقافية والتطورات السياسية في النيبال، إن لم نقل إنه كان وسيطاً أساسياً لها. فقد قامت الاحتجاجات في النيبال لتحثّ على التغييرات السياسية، محفّزةً على فتح باب الحوار حول الدستور النيبالي الجديد وانتخابات الجمعية التأسيسية الفارقة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وهي الانتخابات الوطنية الأولى في تاريخ النيبال منذ تسع سنوات. وقد اعتُبرت الانتخابات معلماً رئيسياً في تطبيق اتفاقات السلام عام ٢٠٠٦ بين الحكومة والمتمردين الماويين. فتشكّلت الجمعية التأسيسية المنتخبة الجديدة التي نصّت مهمتها على صياغة دستور جديد للبلاد؛ وكان أن أدّت هذه الجمعية إلى نشوء اضطرابات شديدة في السهول الجنوبية، وتسجيل توقّعات عالية في أوساط المجموعات المهمّشة تاريخياً تنادي بالدمج السياسي، فضلاً عن الحاجة إلى التفاوض على تدابير سياسية جديدة بعد حرب أهلية قتلت جوّ الاستقرار السياسي والاجتماعي.

اليوم، تزهر براعم الديمقراطية في البلاد شيئاً فشيئاً، مما يعني أنّ مزيداً من النساء يدخلن إلى المعترك السياسي ولكن ببطء. في هذا الإطار، من السنوات الأساسية التي لمس فيها المواطنون النيباليون تغييراً ملحوظاً، وبالتحديد النساء في السياسة، نذكر العام ١٩٩٠ حين طبّق، نتيجةً للتحركات الشعبية، دستورٌ جديد في البلاد نقل النيبال من نظام ملكي بالمطلق إلى نظام ملكي دستوري، كما أعاد العمل بديمقراطية متعددة الأحزاب كانت غائبة عن البلاد منذ الخمسينات.

فضلاً عن ذلك، ساعد هذا التغيّر الملحوظ في إيجاد مساحة سياسية للنساء اللواتي عزّزن من مشاركتهنّ في السياسة. ففي التسعينات، تلقّت النساء دعوة بصفتهنّ قائدات لحركتين شعبيتين: عام ١٩٩٠، حركة شعبية خفّضت صلاحية الملك بيرندرا ليمسي مجرّد ملك دستوري؛ وعام ١٩٩٦ الذي تزامن مع اندلاع التمرّد الماوي واستشراء العنف في مختلف أنحاء النيبال حتى أيامنا هذه. وقد أُطلقت حركة شعبية ثالثة عام ٢٠٠٦ ضد الملك غيانيندرا الذي استولى على العرش عام ٢٠٠١ إثر مجزرة في قصر، وما لبث أن نصّب نفسه صاحب السلطة المطلقة عام ٢٠٠٥. اليوم، تعتبر النساء ناشطات بدرجات متنوّعة، وفي مختلف الأحزاب الكبيرة التي يتضمّن كل منها جناحاً خاصاً بالنساء.

إنّ نظام الطبقات الإثنية في النيبال يشكّل ميزة أساسية من مميزات ثقافتها؛ فانعدام المساواة بين الطبقات والتوتر الإثني منتشر في مختلف أنحاء البلاد، مما يوقد في معظم الأحيان شرارة العنف. أثناء إجراء المقابلات لتقييم برامج الأحزاب السياسية الخاصة بالنساء، كان المناخ السياسي يشهد أحداث عنف يومية، منها ما يفوق الخمسمائة حادث من حوادث العنف السياسي – بما في ذلك تلك المرتبطة بالمتمردين الماويين بصورة أساسية – خلال ذلك الأسبوع وحده. وقد أمسى هذا العنف السياسي جزءاً من المشهد السياسي والاجتماعي في النيبال.

ومع أنّ النساء يجدن في التغيير منهلاً يستوحين منه، إلا أنّ الانعزال الريفي والصراعات الاقتصادية المحتدمة تجعل الالتزام السياسي أمراً صعباً. غير أنّ الأحداث الحالية مثل انتخاب الجمعية التأسيسية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وتطوير دستور النيبال الجديد المقرّر العمل به بعد الانتخابات، قد بشّر بمنح فرص جديدة للمواطنين النيباليين، وبالتحديد النساء منهم.

أجريت ثماني عشرة مقابلة في النيبال بين ١٢ و١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨. وقد شملت هذه المقابلات خمسة من موظفي المعهد الديمقراطي الوطني، وسبع مشاركات في برامج المعهد، وستة مشاركين من الجهات الخارجة عن المعهد.

انعدام المساواة المتجذّر بين الجنسين يعرقل مشاركة المرأة في السياسة

كان الشعور السائد بين المشاركات النيباليات يميل غالباً إلى الالتزام والأمل، لكنه أيضاً مثقل بمشاعر عديدة. فلما كانت النيبال تضجّ بالنزاعات السياسية التي تجرّ الأخطار الجسدية على مواطنيها، بما في ذلك المشهد السياسي النيبالي نفسه، فإنّ البيئة النيبالية تدعو إلى الانغماس في الديمقراطية. في الوقت عينه، تجاهد الدولة لإحلال الاستقرار السياسي، بشكل يتيح للمواطنين تقبّل عملية الانتقال نحو الديمقراطية وتطبيقها. غير أنّ الاهتمام بتقدّم المرأة اليوم، وآمالها بتحقيق التغيير على المدى الطويل، قد تراجع على حساب القضايا الوطنية الطارئة، كالأمن وانتخاب الجمعية التأسيسية في نيسان ٢٠٠٨، وهو الأمر الذي يعكس بقوّة، بحسب بعض المجيبين عن الأسئلة، دمج المرأة على جدول الأعمال السياسي. فقد علّقت إحدى الموظفات في المعهد الديمقراطي الوطني:

"إنّ إنهاء النزاع السياسي سيخلّف تأثيراً كبيراً. ليس من السهل أن تحمل الآخرين على الاهتمام بقضايا النساء في زمن النزاعات والبلبلات الخطيرة. لذا من شأن قضايا النساء أن تبرز أكثر عندما يصل النزاع السياسي إلى نهايته."

لطالما أُجبرت النساء النيباليات على التزام الصمت، مما جعل معظمهنّ غير مستعدات لتسجيل مشاركة كاملة في الحياة العامة، وبالتحديد على صعيد الانخراط في الأنشطة السياسية. فلطالما وقف المناخ الذكوري السائد في النيبال حاجزاً دون تحقيق المساواة لصالح المرأة. وقد وافق الأشخاص الذين أجابوا عن الأسئلة على أنّ النساء يواجهن تحديات هائلة حين يقرّرن أداء أدوار خارج نطاق حياتهنّ المنزلية التقليدية. من هنا، بالنظر إلى هذه العوائق الثقافية الهائلة، يمثّل عمل المعهد الديمقراطي الوطني تقدّماً ملحوظاً، لا سيما في ما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة في السياسية النيبالية. فقد قالت إحدى المشاركات: "مع أنّ صوت المرأة لا يعلو على صوت الرجل في أيّ مكان من النيبال، إلا أنّ المرأة تشعر أنها أقوى اليوم؛ وأنّ قدرتها على التعبير عن رأيها صارت أقوى من ذي قبل."

شعر بعض المشاركين أنّ الوقت ملائم لتحقيق نموّ المرأة على الصعيد الشخصي والسياسي. فأكّدوا على أنّ النساء النيباليات يجسّدن النزاهة والجاذبية التي تجعل منهنّ مرشّحات قويات. وأفاد أحد الموظفين: "يمكن أن تشكّل النساء مرشّحات أكثر جاذبية من الرجال، لكن لا بدّ من تطوير قدراتهنّ."

اعتبر المجيبون عن الأسئلة أنه من واجب المرأة تسجيل نسبة مشاركة عالية في السياسة، لتحسين صورة النساء كنموذجٍ يُحتذى به. وشدّد العديد منهم على مدى الحاجة إلى قائدات يُحتذى بهنّ، والحاجة إلى تجنيد النساء. أما المشاركات، فقلن: "يجب أن تدعم النساء بعضهنّ البعض، لا بل ينظّمن حملات لدعم قضايا المرأة." و"من مسئولية المرأة المشاركة في السياسة. يجب أن تؤمن النساء بأنفسهنّ وبقدراتهنّ." زد على أنّ اعتبار السياسة عملاً "دنيئاً" يضاعف من صعوبة التزام المرأة بالسياسة.

تبذل النساء، بحسب العديد من الإجابات، جهوداً طائلة ليتمكنّ من تأمين معيشتهنّ، مما يصعّب عليهنّ التفكير في "ترف" الالتزام السياسي. في هذا السياق، أفادت مشاركة من الجهات الخارجة عن المعهد: "لا تشارك المرأة في السياسة لأنها منشغلة بتأمين معيشتها."

يعود هذا الأمر في النيبال إلى العوائق الاقتصادية الصعبة، والمعايير الاجتماعية الذكورية القمعية. ولما كان انعدام مساواة المرأة مع الرجل يتجلى بمختلف الأشكال– مثل ضعف مكانتها الاقتصادية، والمسئوليات الأسرية غير المتجانسة المطلوبة منها، وتحركاتها الاجتماعية المقيّدة– فقد دعت الحاجة إلى اعتماد مقاربة أكثر شمولية نحو وضع برامج الأحزاب السياسية الخاصة بالمرأة. هنا، أشار أحد موظفي المعهد الديمقراطي الوطني: "من الصعب جداً حمل النساء على المشاركة في الجلسات التدريبية السياسية لأنهنّ بحاجة إلى طلب الإذن من أزواجهنّ." من العوائق التي تقف حاجزاً في وجه المشاركة الكاملة في الحياة المدنية، نذكر الأخطار التي يمكن أن تطال السلامة الشخصية. فقد تحدّثت إحدى النساء عن امرأة من مقاطعة ريفية تجرّأت على طرح قضية سياسية "من دون إذن زوجها"، فتعرّضت للضرب جراء ذلك.

أما بقية المجيبين عن الأسئلة، وبالتحديد المشاركات في البرنامج، فقد أفادوا أنّ مثل هذه الحوادث شائعة فعلاً. وقد اتّفقت النساء المشاركات على أنّ التهديد بالعقوبة الجسدية يؤثّر على اهتمام النساء بالسياسة، كما يطال حيويتهنّ وثقتهنّ بأنفسهن. فأشارت المشاركات إلى ما يلي:

"ضربني عناصر الشرطة قبل أربع أو خمس سنوات خلال مهرجانات عدة أقامها حزبي، ولم أحصل من الحزب على البطاقة اللازمة التي تخوّلني الترشح للانتخابات. لكنّ رجال السياسة الذين فازوا لم يكافحوا من أجل حزبهم. أما أنا، فأناضل منذ زمن بعيد، لكنّ حزبي لا يعترف بي. ما زال الرجال يحصلون على المناصب لأنهم ذكور. لقد سُجنت مرات عدة من أجل حزبي. إنهم يعاملونني بشكل تمييزي."

"أنا متشائمة حيال مستقبل النساء. فالمرأة لا تشارك في السياسة. يتحدّثون عن تسجيل ٥٠٪ من المشاركة النسائية، ولكنني لا أستبشر خيراً بحدوث ذلك. فالنساء لا يملكن المال والمواصلات اللازمة لتنظيم الحملات الانتخابية. وبدون الدعم المالي، لن

يحصلن على بطاقات الترشيح مباشرة، وبالتالي فإنّ النساء لن يُمثّلنَ بشكل مناسب. وقد طلبت منهن ألاحزاب أن يساهمن بالمبالغ المالية في خزينة الحزب، لكن حتى هذا ألامر لا يفيد. إلى جانب ذلك، ألامن غير موجود. فيمكن أن تتعرّض للخطف على يد أيٍّ كان والشرطة ليست صادقة. بالفعل، إنّ الشرطة متورطة في جرائم اغتصاب أيضاً، وبالتالي، فإنّ الوضع صعب جداً على النساء في المعترك السياسي."

لما كانت النساء يُومنَّ، في الغالب، بأنّ ألافكار النمطية المسوّقة عنهنّ بإلاجمال معتقدات صحيحة، فإنهنّ يبدين تردداً عادةً عندما يتعلق ألامر بالمشاركة في السياسة، كما يعتمدن بشكل مستمر على القادة الذكور لتوجيههنّ نحو المسار السياسي المطلوب. في ظل هذا المناخ، تجاهد النساء للتعبير عن آرائهنّ. لكنّ جهودهنّ لدخول المعترك السياسي والتقدّم فيه تصطدم عادةً بعائق ترفعه الحكومة في وجههنّ. هنا، أفادت إحدى الموظفات بما يلي:

"لا رأي للنساء في السياسة. فثقافة البلاد وأنظمة ألاحزاب تقف حائلاً دون ذلك. ومع أنّ الحديث يكثر داخل ألاحزاب عن مشاركة المرأة إلاّ أنّ ألاقوال لا تترافق مع ألافعال. فتجاهلت ألاحزاب الوعود التي قدّمتها للنساء. ومع أنّ الحكومة وقّعت اتفاقات مع نساء عاملات في السياسة، إلاّ أنّها تجاهلت تلك الاتفاقيات، وإن كانت قد وقّعتها غير مرة. الحكومة تكذب بشكل مفرط والناس لا يستجيبون بشكل حماسي."

تشترط بعض التغييرات إحداث تبدّل في المواقف، وهذا ألامر سيترافق مع إشراك الرجال، وبالتحديد القادة الذكور، في التدريب وجلسات الحوار ألاخرى التي يستضيفها أو ينشّطها المعهد الديمقراطي الوطني، بطريقة أو بأخرى. وقد نصّ عمل المعهد على تبديل الرسائل الذكورية المتجذرة في عقل كل من الرجال والنساء. فأفاد أحد الموظفين بما يلي:

"الثقافة النيبالية قائمة على التمييز بين الجنسين. فالنساء مضطرات لإيجاد حيّز من الوقت كي يشاركن في السياسة، خارج إطار العمل الأسري... والرجال لا يقدّمون الدعم اللازم. حتى الرجال في الأحزاب يشكّكون في أسباب مشاركة النساء في السياسة."

يعتقد معظم المجيبين عن ألاسئلة أنّ المواقف والسلوكيات لن تتغير إلاّ إذا اندمجت النساء بشكل هادف في السياسة. عندما يتحقق هذا ألامر، يمكن أن تزداد نسبة مشاركة النساء في مختلف المحاور ألاخرى، بما في ذلك المحاور التي يسيطر عليها الرجال، كالاقتصاد مثلاً.

ثبات المرأة يساعد في إحداث التغيير رغم التحديات

رغم بعض العوائق الملحوظة، يسود شعور من ألامل والتصميم بين ألاشخاص الذين أجابوا عن أسئلة المعهد الديمقراطي الوطني. وبفضل تطبيق كوتا وطنية، إلى جانب نشوء الحركات الشعبية النيبالية وانتشار التوعية السياسية والتدريب (بمساهمة من المعهد الديمقراطي الوطني بشكل كبير)، تمكّنت النساء من تمهيد طريق خاص بهن. وتميل إلاجابات إلى الاعتقاد أنّ ألاحزاب السياسية تراعي، أكثر فأكثر، مصالح الشعب النيبالي، وبالتالي فإنها تقوم بدمج بطيء لاشكال التقدّم. وقد لمس المجيبون عن ألاسئلة تبدّلاً في المشهد السياسي في النيبال، وهو تبدّل يوحي بمزيج من التفاؤل والقلق. فقالت إحدى المشاركات من الجهات الخارجة عن المعهد:

"يطال التقدم ألاحزاب السياسية التي تعمل من أجل الشعب اليوم. وهي أكثر وعياً لهذا ألامر آلان؛ حيث نشهد تحركاً اجتماعياً نحو دمج السلطات وتنوّعها."

ساعدت التغييرات الديمقراطية النساء على تثبيت أرجلهنّ في السياسة نتيجة لنظام الكوتا المقدَّر بـ٣٣٪ للنساء. ومع أنّ احساساً بالتفاؤل قد ساد بين المشاركات، إلا أنّ العديد من التحديات ما زالت تلقى بثقلها على هذه العملية. فأعلن بعض المجيبين عن الأسئلة:

"الأجواء إيجابية الآن. قبل نشوء حركة الشعب عام ٢٠٠٦، أرادت النساء تحقيق النجاح، لكنهنّ لم يحصلن على فرصة مناسبة، نظراً إلى أنهنّ لم يعملن على مستوى داخليّ ضمن الأحزاب السياسية. بعد العام ٢٠٠٦، تجرأن على التقدّم والمشاركة. كان الأمر إيجابياً جداً، ونحن نتحرّك بالاتجاه الصحيح." (مشاركة)

"ليست الحال في النيبال مخيّبة للآمال، لكن لا مجال للشعور بالحماس كذلك. إذا تأمّلنا نسبة مشاركة النساء في السياسة في الماضي، للاحظنا أنّ هذه النسبة قد زادت اليوم. في الانتخابات الماضية التي جرت عام ١٩٩٠، بلغت نسبة المرشّحات النساء ٥٪؛ أما اليوم، فهي ٣٣٪." (موظفة)

ومع أنّ النيباليات قد بدأن، وإن بوتيرة بطيئة، بالتعبير عن آرائهن في مجالات لطالما التزمن فيها بالصمت، لكنهنّ ما زلن مضطرات للنضال ضدّ ثقافة لطالما هيمن عليها الرجال في النيبال:

"لقد أصبحت النساء اليوم مدركات لحقوقهنّ. لكنّ شركاءهنّ الذكور يتصرّفون بعدائية ويفكّرون في كيفية سيطرتهم على النساء من جديد. بالفعل، إنّ القادة السياسيين الذكور يفكّرون بطريقة سلبية، ويعتبرون أنه من واجب الزوجة أن تلازم البيت وتعتني بشؤون أسرتها." (مشاركة)

"ما زال النيبال مجتمع يسيطر عليه الذكور. يميل القادة إلى الاعتقاد أنّ النساء لسن قادرات كما الرجال، وبالتالي فإنّهم يعيّنون المزيد من الرجال في المواقع الحزبية. ومع أنّ الأحزاب أصدرت بيانات تفيد أنها ترحّب مبدئياً بعضوية النساء، إلا أنّها لم تطبّق هذا الأمر على أرض الواقع بعد." (مشاركة)

"تطرأ تحرّكات إيجابية على التغييرات السياسية التي تطال ميدان النوع الجنسي، وبالتحديد في ما يتعلق بتمكين المرأة. فالمرأة أكثر وعياً اليوم مما كانت عليه في السابق؛ وعندما نتحدّث عن التمكين، فإننا لا شكّ نتحدّث عن المرأة. ليس الوضع مرضياً تماماً، لكنه في تحسّن. في الواقع، لم تودّ النساء دوراً ملحوظاً في السياسة بعد. صحيح أنّ بعضهنّ قائدات سياسيات لامعات، لكنّ زمانهنّ ما زال بحاجة إلى النضوج. وبالتالي فإنّ هذا التقدّم محصور بشخصيات قليلة، ولم يطل بعد كافة النساء في النيبال." (من الجهات الخارجة عن المعهد)

"من الصعب تحديد موقف الأحزاب. فالصوت الذكوري المتسلط ما زال يطغى على كل شيء. ومع أنّ الأمر قد يستغرق وقتاً، إلا أن الأحوال ستتغير. وهذا صحيح لأنّ النساء يناضلن. على سبيل المثال، عندما تشكّلت لجنة في الجمعية التأسيسية المؤقتة، لم يتم اختيار أي امرأة من أصل الأعضاء العشرة، رغم أنّ الكوتا المعتمدة تقول بوجوب تخصيص ٣٣٪ من المقاعد للمشاركة النسائية." (موظفة)

من جهتهنّ، شدّدت النساء من الجهات الخارجة عن المعهد الديمقراطي الوطني، بشكل خاص، على الأدوار المنزلية التي تنحصر بها المرأة تقليدياً، وعلى إقصائها عن المناصب العامة:

"لم يتسنّ للنساء فعلاً أن يتمثّلن بشكل فعلي في المناصب العامة، نظراً إلى ثنائية العام-الخاص."

"ليست المشاركة السياسية وحدها قادرة على تحويل الاحزاب السياسية. فالخروج من القوقعة المنزلية والدخول إلى معترك الحياة العامة هو الحل."

"لعلّ إحدى المشاكل الاساسية هي المسئوليات الاسرية الملقاة على عاتق المرأة."

بالنظر إلى مناخ التمييز الجنسي الحاضر دوماً، يجب أن تكشف النساء عن ثبات عظيم خلال كفاحهنّ لتحقيق التمثيل المتساوي في حياة النيبال السياسية. وقد أفادت إحدى المشاركات من الجهات الخارجية أنّ ثلاثة أنواع من النساء ينجذبن إلى السياسة: "أولئك اللواتي يتمتعن بميل فطري إلى هذا المجال؛ أولئك اللواتي يفدن من خلفية اجتماعية أو أسرية ذات صلة بالسياسة؛ وأولئك اللواتي يفدن من بيئة صارمة ويبحثن عن التغيير."

لقد لمس الناس تطوّراً ملحوظاً في حياة النساء العامة في النيبال، وقد بدأ هذا الامر يخلّف تأثيره بشكل تدريجي، محفّزاً المزيد من النساء على المشاركة في السياسة، والمزيد من الرجال على العمل بالنيابة عنهن. في هذا الإطار، لمست إحدى المشاركات تبدّلاً فعلياً في المواقف:

"حتى العام ١٩٩٠، كانت النيبال ملكية مطلقة بدون أحزاب سياسية. لم تكن مشاركة النساء في السياسة أمراً متوقعاً، بما أنّ المجتمع كان ذكورياً بامتياز. وما لبثت أصوات النساء المثقّفات أن علت، مطالبةً بتمكين المرأة. فكان أن رضخت الاحزاب كلها تقريباً لآراء النساء. وزاد ظهور المرأة في المناسبات العامة، وأداؤها لدور قدوة بين النساء، كما حظيت بتغطية إعلامية أوسع، مما ضاعف من التأثير المطلوب."

مع أنّ نهضة القوى الماوية الأولية – التي برزت منادية بمبادىء الحق بالاقتراع والمساواة – قد عكست، بالنسبة إلى المجيبين عن الأسئلة، رغبةً في التغيير في أوساط جمهور كان محروماً من التصويت في ما مضى، لكنّ الشعب النيبالي يتذمّر اليوم على ما يبدو مما يُعرف بالتنمّر السياسي الماوي[١١،١٢]. فأعلنت إحدى المشاركات من الفئات الخارجة عن المعهد: "الماويون قطاع طرق لا يعرفون كيف يعيش الفقير." وتظهر الرغبة في التغيير بشكل واضح بين المواطنين القاطنين في المدن الذين تابعوا تحصيلاً علمياً أفضل من غيرهم، على غرار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات؛ لكن يجري الحديث أيضاً عن بذل الجهود للاتصال بالمناطق الريفية والمهمّشة. وقد عكست المقابلات أملاً بإحداث تغيير ملموس في النيبال على الصعيد الاجتماعي السياسي، حيث يستند الجزء الأكبر من هذا الأمل على عمل المعهد الديمقراطي الوطني.

فضلاً عن ذلك، يفيد بعض المجيبين عن الأسئلة أنّ الجهود اللامركزية التي يبذلها المعهد الديمقراطي الوطني لتوطيد أواصر الاتصال بالمناطق الريفية – وبالتحديد على صعيد التربية – ضرورية لإشراك النساء (والرجال) في السياسة في النيبال. في هذا الإطار، اعتقد البعض أنه من الضروري أن يساعد المعهد، بشكل مباشر، في توفير مدارس ابتدائية في المناطق الريفية.

نسجاً على منوال النتائج في مواقع البحث الثلاثة الأخرى، حثّ المجيبون عن الأسئلة المعهدَ الديمقراطي الوطني على المشاركة في جلسات تدريب تجمع بين الرجال والنساء. لكن سيتم التطرق إلى هذا الأمر بالتفصيل في قسم أفضل الممارسات والتوصيات.

---

١١ ساهمت التحركات الماوية المضادة في وجه الديمقراطية في انتشار العنف السياسي بشكل ملحوظ. فقد أفادت إحدى المجيبات من الجهات الخارجة عن المعهد: "ما زال الحزب الماوي يريد أن يحتلّ الصدارة، لكن الشعب لا يثق به، والحزب لم يتقبل هذا الأمر بعد. فتسبّب ذلك بمعضلة بالنسبة للحزب. هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فقد أراد الحزب تسجيل انتصار، لكن لما كانت فرصه في ذلك شحيحة، فقد قرّر زعزعة العملية الديمقراطية."

١٢ يشير خبير سياسي نيبالي إلى هذا الأمر على أنه "تنمير فعال جداً"، يبدو جلياً في نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ولا بد من الإشارة إلى المفارقة الواضحة بين صورة الماويين غير المحببة لدى الشعب وسمعتهم في أوساط البعض كأبطال الطبقة المهمّشة. ومع أنهم نجحوا في إضفاء بعض الأفكار التقدمية على المسار السياسي، لكن من الملاحظ أنهم لم يقوموا بخطوات جدية لمعالجتها.

رؤساء ألاحزاب السياسية الذكور يتصدّون لفكرة التشارك في السلطة

مع أنّ البعض يعتقد أنّ ألاحزاب تعمل أكثر فأكثر لمصلحة الشعب النيبالي وأنّ النساء قد أثبتن وجودهنّ في المشهد السياسي، إلا أنّ العديد من الذين أجابوا عن ألاسئلة يعتقدون، في الوقت نفسه، أنّ ألاحزاب لا تُنفّذ ما هو مطلوب منها.

لا شكّ في أنّ ألاحزاب السياسية في النيبال تقاوم التغيرات الديمقراطية الداخلية، سيما وأنها تشكّل خطراً على السلطة الذكورية الراسخة. ينطبق هذا ألامر بشكل خاص على مسألة دمج النساء، وبالتحديد أولئك اللواتي ازداد عددهنّ بفضل ما بذلنه من جهود في مجال الضغط، إلى جانب الضغط الذي مارسه المجتمع الدولي. فأفاد المجيبون عن ألاسئلة بما يلي:

"ليست ألاحزاب متحمّسة لمسألة إشراك النساء، ولكن يجب أن تكون كذلك. فألاحزاب تركّز النساء عند المستويات الدنيا لأنّ المنافسة تحتّم عليها فعل ذلك. لكنّ ألامور تطوّرت بفضل الضغوط التي مارستها النساء وبفضل الضغط الدولي أيضاً." (من الفئات الخارجية)

"كل شيء سيخلّف تأثيره علينا لأنّ عقليّتنا يطغى عليها نمط التفكير الذكوري. في العادة، لا يتقبّل الرجال أن تكون المرأة قائدة لهم. لذا يجب أن تتعاون الدولة والقانون بهذا الصدد. إذا كان بلدكم يطبّق نظاماً للكوتا، فلا شكّ في أنّ الحكومة لن تهتمّ إلا باحترام هذا النظام؛ وهي تعتبر هذا الحد ألادنى من إلاجراءات أقصى ما يمكن أن تقوم به." (موظفة)

لكنّ ألاحزاب السياسية لا تكتفي بالامتناع عن نصرة حقوق المرأة، بل تتصرّف أيضاً باستغلالية. فقد وجدت طرقاً لتقلب الجهود المبذولة في مجال زيادة مشاركة المرأة في السياسة لمصلحتها الخاصة. فأفادت إلاجابات بما يلي:

"تقوم ألاحزاب باستقطاب النساء على مستوى القواعد الشعبية لأنها بحاجة إلى عمّال، لكنها لا تستقطب النساء أو تشجعهن على المستوى السياسي أو القيادي." (مشاركة)

"كل ألاحزاب السياسية تظلم النساء، وكلها تهمّش وتهمل النساء المنتسبات إليها، وكلها تشارك في العنف السياسي الموجه ضد النساء." (مشاركة)

"ألاحزاب السياسية لا تراعي احتياجات النساء. ينبغي أن تكون النساء ممثلات فيها بنسبة ٥٠٪؛ ولكن نسبة الـ٣٣٪ التي توصّلنا إليها اليوم تشكّل تحسّناً كبيراً عن الكوتا البالغة ٥٪ في السابق." (مشاركة)

"ألاحزاب السياسية بحاجة إلى قدر كبير من إلاصلاح والمزيد من الديمقراطية الداخلية. فهي مرتّبة ترتيباً هرمياً، ولا تحسن استقطاب النساء. بالفعل، يقتصر وجود النساء على ألاقسام أو ألاجنحة المخصصة لهنّ." (موظفة)

"نظام الكوتا معقّد. وعندما حان وقت تسمية المرشّحين، لم تفِ ألاحزاب بأحكام أنظمة الكوتا المخصصة للنساء. نظراً لعدم اهتمام هذه ألاحزاب بالنساء، لم تقدم على تطوير مهاراتهنّ. فلم تستطع النساء إثبات قدراتهنّ لأنّ ألاحزاب نفسها لا تتمتع بالمهارات. تجدر إلاشارة إلى أنّ النساء يشعرن بدافع للانضمام إلى ألاحزاب بتأثير من أولئك الذين يشاطرونهنّ مواقفهنّ؛ وتجري العادة أن يقوم الرجال بعملية استقطاب ألاعضاء." (موظفة)

"ما زالت نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب متدنية جداً، لكنّ الأمر إلى تحسّن بالمقارنة مع البلدان الأخرى، وبالتحديد حركة الشعب وكوتا الـ٣٣٪. تحتاج النساء إلى تدريب مكثّف كي تكون مشاركتهن هادفة؛ ويجب أن تُخصّص أنظمة كوتا للنساء من مختلف المجموعات الإثنية." (من الفئات الخارجية)

وصفت الإجابات عن الأسئلة جهود الأحزاب السياسية لتحقيق الديمقراطية في الداخل على أنها "كاذبة ومخادعة". فعوضاً عن دفع النساء بجد إلى التطوّر والنموّ على الصعيد السياسي، يقال إنّ الأحزاب لا تقوم باستقطاب النساء، وفق ما وصفت امرأة من الفئات الخارجية عن المعهد، إلا "بصفة مبدئية". وقد سلّطت إحدى المشاركات الضوء على جانب من التفاوت بين الجنسين، فقالت: "في الغالب، تُرشَّح النساء الضعيفات لينافسن رجالاً ذوي شعبية كبيرة، لأنهم يريدون لهؤلاء الرجال أن يفوزوا."

وقد تحدّثت بعض الإجابات عن ظاهرة "يسينغ يو"، وبموجبها، يعمد بعض الرجال النيباليين، وبالتحديد القادة السياسيين، إلى "الاتفاق معك حتى الموت"، كطريقة للتصرف بتهذيب وانفتاح تجاه قضايا مشاركة المرأة في السياسة. لسوء الحظ، تفيد معظم هؤلاء النساء أنّ هذا الكلام لا يُطبّق على أرض الواقع، وأنّ هؤلاء الرجال أنفسهم نادراً ما يدعمون قولهم بالفعل.

أما الأحزاب السياسية في النيبال، فليس من عادتها تجديد هيكليتها القيادية بشكل منتظم، كما إنها تُعتبر غير شفافة لا بل يتخللها الكثير من الشوائب. فجاء ضمن الإجابات:

"الأحزاب السياسية ليست ديمقراطية من الداخل. فعملية صنع القرار ليست شفافة والشفافية المالية معدومة، كما إنّ إنفاذ القوانين الحزبية ضعيف." (موظفة)

"لقادة الأحزاب السياسية النسيج الديموغرافي نفسه. فمع أنّ الانتساب إلى الأحزاب قد يختلف قليلاً بين حزب وآخر، إلا أنّ السياسات التي تتّبعها هذه الأحزاب هي نفسها." (من الفئات الخارجية)

"تتّبع معظم الأحزاب مستوى معيّناً من الديمقراطية لكنها لا تطبّقه على أرض الواقع. فهي ليست مساءلة أمام البرامج أو السياسات أو الشعب، وتمثّل طبقة ذكورية عليا. ومع أنّ دور النساء في السياسة قوي إلا أنّ أعدادهنّ قليلة جداً. تنتمي النساء الناجحات إلى بعض الأسر التي انتفضت ضدّ هذه التقاليد، على غرار الأسر السياسية. فهؤلاء النساء يتمتعن بامتيازات أكثر من غيرهنّ. من جهتها، لم تظهر قيادة الأحزاب السياسية التشجيع الكافي. فهي تتصدّى لقيادة النساء، حتى وإن كنّ يتمتعن بموهلات أكبر. ومع أنّ الأحزاب السياسية تقبّلت حاجتها إلى المرأة، إلا أنها لا تعاملها معاملة حسنة. من هنا، لا بد من تبديل نظام القيم. النساء الموهلات كثيرات، لكن لا نظام مطبّق لإثبات قيمتهنّ، كما هي الحال بالنسبة إلى الرجال." (من الفئات الخارجية)

تودي الكوتا الخطوة الأولى، فتساعد في دمج النساء في السياسة بشكل عام، من خلال إيجاد الفرص المناسبة لمشاركتهنّ. لكنّ ممانعة الأحزاب السياسية التي تمّ التطرق إليها سابقاً تجعل من الصعب رفع فعالية الكوتا إلى حدها الأقصى. وفقاً لإجابات عدة، تعتقد الأحزاب أنّ منح بعض المقاعد للنساء تضعف مصداقيتهن، مما يثني الأحزاب بالتالي عن إنفاق الأموال لتمويل حملات النساء. فعلّقت إحدى المشاركات: "تفترض الأحزاب السياسية أنها ستُمنى بالفشل مع النساء، ولا تطرح أسماء النساء إلا لأنها مضطرة."

من المثير للاهتمام أنّ قدرة النساء على التنافس، كما بيّنت بعض التعليقات، قوية بما فيه الكفاية لترهيب الرجال؛ فيفضّل هؤلاء حينذاك

دعم المرشّحات النساء اللواتي لا يشكّلن مادة تنافسية خطرة. وقد عمد القادة الذكور، في الغالب، إلى ضبط انزعاجهم من نظيراتهم النساء عن طريق تجاهلهنّ، أو كما تفيد بعض النساء من الجهات الخارجية عن المعهد:

"يتمتع الرجال بقدرة استماع انتقائية، لا سيما في ما يتعلق "بقضايا النساء"، كحق الإنجاب وحقوق التملّك وغيرها من القضايا المشابهة."

"صوت المرأة ضعيف في الأحزاب السياسية؛ صحيح أنّها تعبّر عن رأيها لكن لا أحد يسمعها. على سبيل المثال، كل الأحزاب تضمّ أجنحة للنساء لكن لا أحد يصغي إليهنّ."

"لا تتصرّف الأحزاب بإيجابية تجاه النساء. فمع أنها شاملة إلا أنها ما زالت لا تتصرف بإيجابية. فهي تدعو النساء إلى الانتساب لعضويتها، لكنها لا تتصرف بجدية معهنّ. في الواقع، تراها لا تستقبل النساء إلا لتفي بمتطلبات الكوتا."

لا يخفى على أحد أنّ إنشاء أجنحة المرأة ضمن الأحزاب السياسية سيفٌ ذو حدّين: فمن جهة، تراه يوجد حيّزاً للنساء كي يعزّزن صوتهنّ السياسي ويعمّقن من مشاركتهنّ في الحزب. ومن جهة أخرى، يتحدّث القادة الذكور عن جناح المرأة في الحزب وكأنه دليل كاف على مشاركة المرأة في الحياة الحزبية، مع أنهم لا يتورعون عن الانتقاص من رأيها في الوقت نفسه. هنا، أشار المجيبون عن الأسئلة:

"لا بد من تغيير الشروط المنصوص عليها في الأنظمة الداخلية للأحزاب أيضاً، بحيث تفترض هذه الأنظمة إشراك نسبة معيّنة من النساء. يخضع أحد الأحزاب لقيادة امرأة لكنّ بقية أعضائه من الذكور، وبالتالي فهي لا تمارس سلطتها حقاً. يرمي هذا الإجراء إلى الإثبات، ظاهرياً فقط، أن الرئيسة أنثى. في أحزاب أخرى، تُمثَّل النساء بنسبة جيّدة، لكن كأعضاء فقط، وبالتالي فهن لا يملكن أيّ سلطة. أما أحد الأحزاب الأخرى، فلا يضمّ إلا ٧ أعضاء من إناث من أصل ٦٥ عضواً. وهذا الأمر يتكرّر في أحزاب أخرى." (مشاركة)

"كل الأحزاب تضمّ أجنحة للنساء، لكنّ الأعضاء المنتسبات إليها قليلات، ولا امرأة تشغل منصب الرئاسة على مستوى الدائرة الانتخابية." (موظفة)

"لا قائدات إناث في الأحزاب. وأما النساء المنتسبات فعلاً، فمجرّد مردّدات ببغائيات لأقوال الآخرين." (من الفئات الخارجية)

لعلّ تهميش أجنحة النساء في الأحزاب السياسية خير مثال على كيفية تهميش النساء وعرقلة المساواة السياسية، عن طريق التمييز بين الجنسين من دون دمج المرأة في هيكلية السلطة.

وقد أشارت بعض الإجابات إلى أنّ المزايا نفسها التي تفتقر إليها الأحزاب السياسية بشكل ملحوظ – أي الديمقراطية والشفافية واختيار الشخص على أساس أهليته – هي المزايا المطلوبة لإجراء الإصلاحات الداخلية، وبالتحديد عندما يتعلق الأمر بتقدّم النساء. أما التصدي المستمر لدمج النساء ضمن الأحزاب السياسية، فلا يشكّل صعوبة بالنسبة إلى هؤلاء النساء وحدهنّ فقط، بل مصدر قلق أكبر بالنسبة إلى قدرة النيبال على اعتماد نموذج ديمقراطي بشكل ناجح. هنا، علّقت إحدى المشاركات: "إنّ الإصلاح الداخلي ودمج النساء أمر ضروري لتأسيس أحزاب سليمة".

بالمقارنة مع الأحزاب السياسية، تؤدي النساء في منظمات المجتمع المدني أدواراً قيادية أكبر، كما يحقّقن، بشكل عام، نجاحاً أكبر في حشد الدعم لبرنامج عمل مشترك خاص بالمرأة. وقد أفادت بعض الإجابات عن أسئلة المسح بأنّ النساء في منظمات المجتمع المدني لا يتطلّعن إلى المشاركة في السياسة لأنها تعتبر "نشاطاً قذراً". في الوقت نفسه، اعتبرت بعض الإجابات الأخرى أنّ منظمات المجتمع المدني كيانات منحازة.

أشارت بضع مشاركات إلى أنّ دمج القادة الشباب يشكّل خطوة أساسية نحو تحقيق التغييرات على المدى الطويل. فلا شكّ في أنّ مقاومة القادة السياسيين المخضرمين لدمج النساء لن تتغيّر إلا بعد مرور وقت طويل. أما القادة الشباب، فيمثّلون جيلاً قد يكون أكثر ميلاً إلى مساواة المرأة سياسياً واجتماعياً. في هذا الإطار، علّقت امرأة من الفئات الخارجة عن المعهد: "يدرك جيل الرجال الأصغر سناً أنّ التغيير لن يتحقق ما لم تدخل المرأة المعترك السياسي. لكنّ هذا الأمر يبقى مجرّد فكرة ولا يُطبّق على أرض الواقع."

العوائق الاقتصادية تحدّ من مشاركة المرأة السياسية

يؤدي علم الاقتصاد دوراً حاسماً في تحريك عجلة الانتقال السياسي في النيبال نحو الديمقراطية. فلا يخفى على أحد أنّ النيبال قد ابتليت بحالة من الحرمان الاقتصادي، وبالتحديد الفقر المستشري في أرجائها. هنا، تتطرّق الإجابات عن الأسئلة إلى وصف ثقافة نيبالية تميّز بين الطبقات العليا، والوسطى، والدنيا.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ المشهد السياسي والاقتصادي النخبوي في النيبال يصعّب على كل من الرجال والنساء الانتساب إلى الأحزاب، وذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تقصي العديد منهم عن الحياة السياسية. من هنا، يعتبر الأشخاص الذين أجابوا عن الأسئلة أنّ دمج السكّان المهمّشين خطوة في غاية الأهمية بشكل عام. وقد أفادت إحدى النساء من الجهات الخارجية: "المطلوب هو محو الأمية وتمكين الطبقات المهمّشة اجتماعياً واقتصادياً، بهدف تشجيع الناس على المشاركة في السياسة. وهذا الأمر ينطبق على الرجال أيضاً."

تزداد هذه المعادلة تعقيداً بسبب انعدام المساواة بين الجنسين. فمن الناحية المالية، يتفوّق الرجال على النساء بشكل لا لبس فيه، معرقلين بالتالي أي إمكانية للتنافس السياسي الحقيقي من جهة النساء. ومن المعروف أنّ دخول المرأة إلى المعترك السياسي في النيبال، أو إلى أيّ معترك عام آخر، يتطلّب توفير موارد اقتصادية عادةً ما تفتقر إليها المرأة. وقد زعم بعض المجيبين عن الأسئلة أنّ تنظيم حملة للالتحاق بالجمعية التأسيسية يتطلّب، فعلياً، خمسة ملايين روبية، وهو مبلغ يفوق بأشواط الحدّ الذي ينصّ عليه القانون أي ٥٠٠ ألف روبية[١٣].

غير أنّ النساء لا يفتقرن إلى موارد مالية شخصية فحسب، بل تنقصهنّ أيضاً الموارد الأساسية. فمعظمهنّ لا يملكن أيّ مصدر للدخل ولا يمارسن أيّ نشاط مدّر للمدخول، كما أنّ أحزابهنّ ترفض تمويلهنّ بشكل عام. فضلاً عن ذلك، لا تتمتع النساء بحقوق تملّك كاملة؛ فحتى وإن كان يحقّ للمرأة الاستفادة من ملكيتها، لا يحقّ لها رهنها أو بيعها لتمويل حملتها الانتخابية، كما هي الحال مع المرشّحين الرجال.

أما النساء اللواتي يتمكّن من الفوز في الانتخابات، فيفتقرن إلى الاستقلالية الاقتصادية والخبرة السياسية، ومن المرجّح أن يشغلن مهام بعيدة عن لجان الموازنة أو مناصب صنع القرار في الميدان الاقتصادي. لكنّ مشاركة المرأة في السياسة، كما تشير إليه الإجابات، غير مجدية إذا لم تكن تتمتع بسلطة في مجال صنع القرار. وقد أفادت إحدى المشاركات من الفئات الخارجية أنّ المناصب السياسية ليست متساوية في ما يتعلق بالتأثير الذي تحدثه: "لا مجال لأن تحقق المرأة التغيير المطلوب إذا لم تكن تتمتع بسلطة سياسية؛ لذا، من الضروري أن تتحكّم النساء بالموازنات."

١٣ يشير أحد الخبراء السياسيين في النيبال إلى أنّ هذا المبلغ يتفاوت بشكل ملحوظ بين حزب وآخر؛ فبعض الأحزاب لا تتطلّب هذا المستوى من الاستثمار المالي الشخصي، فيما تعتمد أحزاب أخرى على المرشّحين لتمويل سباقاتها الانتخابية الخاصة.

صحيح أنّ المجهود السياسي الذي بذلته النساء كان ملحوظاً، إلا أنّ المساواة الحقيقية لن تتحقق من دون تمكين النساء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي أيضاً. وقد لخّصت إحدى المشاركات من الجهات الخارجية العناصر الضرورية لضمان تقدّم النساء في السياسة ونجاحهنّ في الانتخابات، وهي: "المال، القوّة والسلطة". لكن من الصعب التوصّل إلى كل من هذه العناصر بسبب تاريخ طويل من السلطة الذكورية والتمييز، رغم أنّ النساء يتقدّمن بمشقّة نحو تحقيق التزام سياسي هادف. وقد عكست المشاركة نفسها مشاعر زميلاتها حين قالت: "ليس بوسع المرأة في هذا المنظور أن تنافس الرجل على أي مستوى من المستويات."

مورد قيّم بالنسبة إلى المرأة

يعتبر المعهد الديمقراطي الوطني، في أوساط الأشخاص المشاركين في الاستلة، حليفاً ومورداً أساسياً لبناء الديمقراطية وتمكين النساء في المجال السياسي. فالمعهد يؤدي دوراً محورياً بالنسبة إلى النساء، لا سيما أولئك اللواتي يفتقرن إلى المهارات اللازمة للتنافس مع الرجال بسبب تهميشهنّ وعدم خضوعهنّ للتدريب. كما يقدّم المعهد موارد شخصية وسياسية لم تكن متوفّرة للمرأة في السابق، إضافةً إلى وسائل عملية تسمح لها بتسجيل مشاركة كاملة في مناصب القيادة السياسية.

ساهمت عوامل عدة في زيادة ثقة النساء والمواطنين النيباليين بشكل عام بالمعهد الديمقراطي الوطني، واعتمادهم عليه. فشدّدت العديد من الإجابات على أهمية العمل الجامع لأحزاب عدة، مضيفةً إلى أنّ إحدى نقاط القوة التي يتمتع بها المعهد هي قدرته على ربط النساء في منظمات المجتمع المدني والمجلس النيابي وألاحزاب السياسية، أي أولئك اللواتي يسعين إلى الديمقراطية من خلال سبل غير عنفية، بغض النظر عن الحجم أو الإيديولوجية، بل عن طريق التدريب الذي يوفّره.

لا بد من الإشارة بشكل خاص إلى الجهود التي يبذلها المعهد الديمقراطي الوطني مع ألاحزاب السياسية. فقد سلّطت المشاركات من مختلف انتماءاتهنّ الضوء على إنشاء "تحالف النساء بين ألاحزاب"، بصفته أحد أهم إنجازات المعهد. في آذار/مارس ٢٠٠٦، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني مجموعة عمل من القائدات السياسيات على إنشاء هذا التحالف، في محاولة منه لمعالجة مشكلة انعدام المساواة بين الجنسين، وبالتحديد في مجال المشاركة السياسية. أما الهدف ألاساسي الذي يرمي إليه هذا التحالف، فهو رفع المستوى الثانوي للمواطنية ألانثوية في ألاحزاب السياسية إلى مصاف المرتبة ألاولى، من خلال إلاصلاح السياسي.

يعتبر تعميم المنظور الجنساني هدفاً جوهرياً من أهداف المجلس النيابي النيبالي؛ وقد طبّقت في العام ٢٠٠٧ كوتا وطنية تحفظ ثلث المقاعد الحكومية كلها للنساء. نتيجة لذلك، ساعد تحالف النساء بين ألاحزاب والمعهد الديمقراطي الوطني في تنظيم تجمّعات احتجاج عام، لإلاصرار على تمثيل المرأة بشكل عادل في لجنة صياغة الدستور الموقت. فأدى هذا ألامر إلى تعيين أربع نساء في هذه اللجنة.

وبفضل ما قدّمه المعهد من دعم مالي وتقني، فقد قدّم المساعدة إلى التحالف في إنشاء لجان فرعية على مستوى الدوائر الانتخابية يقودها أشخاص متطوعون بهدف تنظيم حملات التربية المدنية. وبموجب هذا التعاون، يخضع أعضاء اللجان للتدريب ويستفيدون من موارد المعهد الديمقراطي الوطني، فيما يواصل المعهد تقديم يد العون إلى التحالف عند مساعدته النساء على تخطي الحواجز السياسية وتسجيل التقدم في مختلف أرجاء النيبال. في هذا إلاطار، أشارت المشاركات إلى ما يلي:

"لعلّ أهم مساهمات المعهد الديمقراطي الوطني في تحسين دور النساء في السياسة النيبالية هي تنظيمه لبرامج تدريبية وتأسيسه لتحالف النساء بين ألاحزاب. فقد كان لإنشاء هذا التحالف وقع عظيم في آسيا، وذلك لما بذله من جهود في مجال الاتصال بالقواعد الشعبية والطريقة التي يتعامل فيها مع برنامج العمل المشترك الخاص بالمرأة بدون الضغط على ألاحزاب."

"بفضل التدريب الذي نظّمه المعهد الديمقراطي الوطني، تشعر النساء بالتحفيز اللازم للالتحاق بالمجال السياسي. كما قدّم المعهد دعمه لتحالف النساء بين الأحزاب، مما دفع النساء إلى الاتحاد في ما بينهنّ، وجعل الأحزاب السياسية تبذل المزيد من الجهود لضمّ النساء إلى المجال السياسي، بسبب برامج المعهد الديمقراطي الوطني. في الواقع، تتمتع برامج المعهد التدريبية الخاصة بالأحزاب بسمعة حسنة، ويبدي الجميع استعداده ورغبته في المشاركة في هذه البرامج."

أما موظّفو المعهد الديمقراطي الوطني، فقد وصفوا التحالف بأنه لاعب أساسي يحدث التغييرات السياسية الحقيقية التي تساعد النساء على التقدم في المجال السياسي. بالفعل، ساعد هذا التحالف النساء على تحقيق تقدّم ملموس. فأعلن موظّفو المعهد:

"يساعد المعهد الديمقراطي الوطني تحالف النساء بين الأحزاب على إنشاء مكاتب إقليمية، ليتسنّى للنساء التحدّث عن القضايا التي تهمهنّ، وتبادل الخبرات، وبناء أساس مشترك لتعزيز دور المرأة وزيادة التواصل بين الأحزاب."

"أقدم تحالف النساء بين الأحزاب على تنظيم مسيرة احتجاج عام (حيث أعاق الدخول إلى المبنى الرئيسي للجنة)، وذلك لأنّ اللجنة لم تضمّ أيّ عنصر نسائي في مقاعدها، وانتهى الأمر بنيل النساء أربعة مقاعد من أصل عشرة. رغم ذلك، ما زال الرجال متحكّمين بزمام السلطة. ومع أنهم لا يطمحون إلى التغيير، إلا أنهم سيضطرون للرضوخ أمام الأمر الواقع في نهاية الأمر. الحال نفسها في مختلف أنحاء العالم. يقولون إنّ المرأة لن تتمكّن من استلام السلطة إلا إن كان لها بعض المعارف والروابط الأسرية. لكن علينا أن نبحث عن النساء المتواجدات، ونجعل الجميع واعياً لقضية المساواة بين الجنسين – رجالاً ونساءً. من هنا، فإنّ الطريق أمامنا طويل جداً."

إنّ قدرة المعهد الديمقراطي الوطني على الاتصال بمختلف الفئات– سواء كانت سياسية، اجتماعية اقتصادية، جنسانية، إثنية أم تتعلّق بالفئة العمرية– تجعل منه مورداً قيّماً. فيقال إنّ المعهد الديمقراطي الوطني قد لاقى نجاحاً كبيراً عند محاولته العمل مع المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية. في الواقع، يعتبر إشراك القواعد الشعبية جزءاً أساسياً من النجاح الديمقراطي في النيبال، لا سيما في ما يتعلق بإشراك النساء في السياسة انطلاقاً من جذب اهتمامهنّ لا أكثر. في هذا السياق، يصف المجيبون عن الأسئلة، وبالتحديد المشاركات في برامج المعهد، كيف حقّقوا كسباً شخصياً هائلاً، نتيجة مساعدة المعهد الديمقراطي الوطني. فجاءت التعليقات كما يلي:

"أحيي المعهد الديمقراطي الوطني على برامجه التي يطبّقها على مستوى القواعد الشعبية... فقد درّب النساء على كيفية إلقاء الخطب وإعداد الموازنات والتحدث عن حقوقهنّ. بدوري، صرت واعية للعديد من الأمور واستفدت من البرنامج كذلك. على مستوى القواعد الشعبية، شاركت في برامج المعهد النساء اللواتي انتخبن كقائدات لكن كنّ يجهلن، في الوقت نفسه، ما هي حقوقهنّ الخاصة. أما بعد التدريب، فقد تفتّحت أعينهنّ بحيث أصبحن قادرات على الدفاع عن حقوق الشعب. إذا رأيتَ ما يحدث على أرض الواقع بأمّ عينيك، ستلمس النتائج بنفسك." (مشاركة)

"صرت اليوم قادرة على التدريب على مستوى القواعد الشعبية، وذلك بفضل الجلسات التدريبية التي شاركت فيها، والدعم اللوجستي والمالي الذي قدّمه لي المعهد الديمقراطي الوطني، من خلال تحالف النساء بين الأحزاب." (مشاركة)

"يساعد المعهد الديمقراطي الوطني في التأثير على القوانين الحزبية ويشجع القواعد الشعبية على فعل ذلك أيضاً؛ وبالتالي فهو يبني القدرات، ويساعد في الضغط من أجل تطبيق القوانين الحزبية التي تصعّب على الأحزاب رفض النساء." (موظفة)

"يمنح المعهد الديمقراطي الوطني المرأة فرصة كبيرة للتعرف إلى العمليات وآليات السياسية، والوصول إلى القادة وألاحزاب، واكتساب خبرة في مجال التدريب، وكسب المواد." (موظفة)

أصبح المعهد الديمقراطي الوطني، بفضل فعاليته، منظمة ذات تأثير ثقافي واسع. فسمّت العديد من إلاجابات المعهد كالمنظمة غير الحكومية ألاولى التي تتعامل مع ألاحزاب السياسية والتي ساعدت، كجزء من هذا العمل، في تطبيق نظام الكوتا في النيبال (٣٣٪). أما على الصعيد المالي، فيعتبر تأثير المعهد حاسماً. فهو يسدّ الثغرة بين النساء والمانحين ومختلف ألاحزاب السياسية. في الوقت نفسه، يعتبر المعهد، بفضل موارده الشاملة، أكثر من مجرّد مصدر مالي بالنسبة إلى النساء. فقد أشارت إحدى النساء إلى ما يلي:

"يجب أن تكون النساء، برأي المعهد الديمقراطي الوطني، واعيات وناشطات في الحقل السياسي. فالمعهد، في المقام ألاول، منظمة مكرّسة لتطوير دور النساء في السياسة داخل النيبال. يخال بعض ألاشخاص أنها مجرّد منظمة مانحة. لكن ما إن يشارك الناس في هذه العملية التنموية، حتى يدركوا أنها في الواقع منظمة مساعدة."

وقد أطرت المشاركات على المعهد الديمقراطي الوطني لتزويده النساء المهتمات بالسياسة بمجموعة متنوّعة من المهارات المهمة جداً. كما شدّدت إلاجابات، تحديداً، على عمل المعهد مع ألاحزاب السياسية، وفي مجال الانتخابات، والمسوح، والورش التدريبية، وسبل التمويل. هنا، علّقت إحدى المجيبات عن ألاسئلة من الفئات الخارجية للمعهد:

"قبل التدريب الذي نظّمه المعهد الديمقراطي الوطني، لم يكن للنساء أي دور في السياسة. لكن بعد التدريب، صرن يعرفن حقوقهنّ ويعرفن كيف يتحدّثن أمام القادة الرجال والجمهور بشكل عام. ساعد هذا ألامر في بناء شخصياتهنّ، كما زاد من نوعية مميزاتهنّ القيادية. لكن قبل التدريب، لم تكن النساء يعرفن أياً من هذه ألاشياء."

ولعلّ أهمّ مساهمات المعهد الديمقراطي الوطني هي نشر المواد التدريبية ومهارات التشبيك، بما في ذلك تلقين النساء كيفية العمل معاً سواء ضمن الحزب الواحد أم بين ألاحزاب المتنوّعة، بما يمنحهم ميزة واضحة بالمقارنة مع الرجال المتنافسين داخل ألاحزاب السياسية.

وقد ساعدت ألادوات السياسية التي منحها المعهد الديمقراطي الوطني للنساء في دخولهنّ إلى الساحة السياسية وتثبيت موقعهنّ فيها. لكنّ المعهد خلّف أيضاً وقعاً ثقافياً وشخصياً. فشدّدت المشاركات على التغيير في نظرتهنّ إلى أنفسهنّ، نتيجة المشاركة في برامج المعهد إلى حدٍّ كبير. وأفدن بما يلي:

"لقد أمدّني المعهد الديمقراطي الوطني بإلالهام. في الواقع، شاركت في ورشة تدريبية استمرت أسبوعاً واحداً... وآلان أشعر بالمزيد من الثقة بالنفس."

"يمكن أن تلمس تقدّم بعض النساء اللواتي عملنا معهنّ قبلاً."

"يساعد المعهد الديمقراطي الوطني النساء في الدخول إلى المعترك السياسي، وهو صديق مخلص للنساء، حيث يمكنهنّ أن يحكين عن همومهنّ ومشاكلهنّ، ويستفدن من فرص عديدة، ويعرفن كيف يوظّفن طاقاتهنّ. وبالتالي، فإنّ المعهد يضفي عليهنّ المزيد من الشرعية ضمن حزبهنّ."

في الواقع، ليس المعهد الديمقراطي الوطني مجرّد مورد عمليّ؛ بل انه موردٌ شخصي وصديق مهم، قادر على أن يخلّف تأثيراً تصاعدياً على النساء.

دمج المرأة في دستور النيبال أمر ضروري بالنسبة إليها

إنّ دمج المرأة في صياغة القوانين، وبالتحديد في صياغة دستور النيبال، سيسهّل من دمجها بشكل هادف في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية في النيبال، لا بل يخلّف تأثيراً طويل الأمد على هذا الأمر. ورغم أنّ مواقف المجيبين عن الأسئلة تقوم على نوع من الأمل، إلا أنّ تاريخاً طويلاً من الاضطرابات يجعل هذه العملية، بالنسبة إلى البعض، أمراً غير أكيد.

"نحن بحاجة إلى ضغط دولي من أجل معالجة قضايا المرأة خلال عملية صياغة الدستور. إنها فرصة نادرة، فإذا خسرناها، ضاعت علينا الفرصة."

"ليس من المعروف أي شكل ستتّخذه مشاركة المرأة السياسية في المستقبل، لكن من واجب المرأة أن تبذل جهوداً عظيمة في المستقبل، لأنّ مجتمعنا هذا مجتمع يسيطر عليه الذكور. وحدهم الذكور يتّخذون القرارات، فلا يمنحون النساء حقوقهنّ، وبالتالي على النساء أن يسعين لتطبيق حقوقهنّ بأنفسهن... يجب أن تشرّع المرأة قوانين تحفظ حقوق نظيراتها في الدستور، كما يجب أن تضغط على الأحزاب كي تمنح النساء حقوقهنّ بالإجمال (لا السياسية منها فحسب)."

تفيد معظم الإجابات أنّ إشراك أكبر عدد ممكن من النساء في عملية صياغة الدستور سيخلّف نتائج على المدى الطويل، كما يساعد في إنشاء حركة تضمن المساواة بين الجنسين، من خلال دمج حقوق المرأة ومخاوفهنّ في الدستور الجديد.

الخاتمة

مع أنّ نتائج البحث في النيبال تثبت أمل النساء المجيبات عن الأسئلة بتحقيق الديمقراطية والتقدم السياسي، إلا أنّ هؤلاء النساء ما زلن يتصارعن مع تاريخ مستمر من الهيمنة الذكورية والمقاومة الثقافية التي تصطدم بها النساء في الدوائر العامة، لا سيما التصدي للأدوار القيادية النسائية.

في الواقع، ينظر الأشخاص المشاركون في الأسئلة إلى المعهد الديمقراطي الوطني كوسيط خلال النزاعات، ومدرّب على بناء القدرات، ومصدر للمعارف. فضلاً عن ذلك، تراهم يتّخذون المعهد الديمقراطي الوطني مدرسةً ومصدراً مستمراً للدعم في سبيل تعزيز ثقة النساء بمهاراتهنّ وقدراتهنّ القيادية.

لعلّ أفضل شكل من أشكال مشاركة المرأة في السياسة مستقبلاً هو تطبيق الحقوق المتساوية؛ لذا، يطمح المجيبون عن الأسئلة إلى رؤية المزيد من النساء في المستقبل على مستوى صنع السياسات وفي أعلى مراتب إدارة الحكم. يفترض هذا الأمر، بالنسبة إلى هؤلاء النساء، إنشاء المزيد من المؤتمرات الحزبية النسائية المتخصصة في مجموعة متنوّعة من القضايا، واعتماد لائحة من المرشّحين التي تضمّ رجالاً ونساءً بالتناوب، والمساواة بين الجنسين في المجلس النيابي، وتعيين ٥٠٪ من النساء في كافة مناصب صنع القرار الحكومية والسياسية ضمن الحزب. فضلاً عن ذلك، تطمح هؤلاء النساء أيضاً إلى رؤية المرأة تتبوأ منصب رئيسة البلاد ورئيسة الوزراء. فجاءت التعليقات على ما يلي:

"خلال عشر سنوات، أودّ أن يُطبّق قانون يسمح بتبوّؤ المرأة المرتبة الثانية إذا كان الرجل يحتل المرتبة الأولى، والعكس بالعكس في مختلف المناصب السياسية." (من الفئات الخارجية)

"إذا استمرّت الأمور على ما هي عليه، وطبّق بند الـ٣٣٪، ستصبح النساء أقوى. لكنّ التغيير الأكبر الذي يمكن أن يطرأ على وضع المرأة، فضلاً عن التغيير الاجتماعي الثقافي، سيستغرق وقتاً طويلاً." (مشاركة)

"بعد عشر سنوات من اليوم، أتمنى أن أرى ما بين ٢٥٪ و٣٠٪ من النساء ناشطات في الحقل السياسي على مختلف الأصعدة – المحلية منها والمركزية – وأن يتمكنّ من التعبير عن آرائهنّ بصوتٍ واضح وصريح." (موظفة)

إنّ عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع النساء عنصر أساسي من عناصر بناء الديمقراطية في النيبال. فنتيجةً لجهود المعهد المستمرة في مجال الديمقراطية، إلى جانب عوامل أخرى، بدأ المجتمع شيئاً فشيئاً بالدعوة إلى دمج النساء في الدوائر العامة، مما منح المعنيّين الزخم اللازم لتحقيق المكاسب في مجال مشاركة المرأة السياسية وتحقيق المساواة.

لكن رغم انعدام الاستقرار وتعدّد العوائق، إلا أنّ موجة الاهتمام بالديمقراطية بدأت تنشط في النيبال. فقد اعتبرت النساء أنّ الدستور الجديد، إلى جانب موارد أخرى مثل المعهد الديمقراطي الوطني، تساعدهنّ في تثبيت خطاهنّ في مسيرتهنّ السياسية، كما تعدهنّ بفرص عظيمة في المستقبل القريب. لذا، يأمل المجيبون عن الأسئلة بأن يحمل لهم الزمن القادم التزاماً سياسياً أكبر من النساء، ومعه أيضاً قدرة أكبر على التعبير عن الآراء وسلطة سياسية فعلية.

توجيهات خاصة بموظفي المعهد الديمقراطي الوطني

١. مقدّمة (٣ دقائق)

١. مقدّمة المحاور.

- شكراً لتخصيصك بعضاً من الوقت للتحدث إليّ اليوم.
- شرح وجيز للعملية.
- معلومات عامة عن مشروع التقدير.
- فرصة لتبادل القصص الشخصية المتعلقة بتجربتك مع المعهد الديمقراطي الوطني وما بذله من جهود لزيادة مشاركة المرأة السياسية في هذه البلاد.
- ٤٥ إلى ٦٠ دقيقة
- كل أحاديثنا ستكون محاطة بجانب من السرية والخصوصية.
- ما من إجابات صحيحة أو خاطئة؛ فهذا ليس بتقييم.

٢. مقدّمة المشاركة.

- أخبريني قليلاً عن علاقتك ببرامج المعهد الديمقراطي الوطني/الموظفين (إلى أي مدى تشاركين في هذه البرامج، منذ متى، إلخ).

٢. المشهد العام (٥ دقائق)

١. فلنبدأ بشكل عام وموجز. برأيك، ما هي الأوضاع في [البلد موضع الدراسة] بشكل عام؟ هل تتقدّم الأمور بالاتجاه الصحيح؟ أم أنها تسلك الاتجاه غير الصحيح؟ **المُحاور: فكّر في النقطة التي انطلقت منها المشاركة، ثمّ تعمّق في الحسنات والسلبيات.**

٢. أذكري واحداً أو اثنين من أهم التغييرات التي لمستها في [البلد موضع الدراسة] على امتداد السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية، إن سُجّل مثل هذا التغيير. **تحقّق في إمكانية حدوث أي تغييرات سياسية.**

٣. دور المرأة في السياسة (١٠ دقائق)

١. كيف تصفين حال الأحزاب السياسية في [البلد موضع الدراسة]؟ في ما يتعلق بدور المرأة في السياسة، هل تعتبرين الأحزاب السياسية ناشطة في استقطاب النساء بهدف المشاركة في السياسة؟ **تعمّق في السؤال للحصول على التفاصيل.**

- ما الذي يجعل المرأة، بنظر الحزب، مصدر قوة جاذباً تماماً كما الرجل، إن لم نقل أكثر منه؟

٢. ما هو ألامر ألارجح أن يخلّف أكبر تأثير على مشاركة المرأة في السياسة أو على نسبة تمثيل المرأة؟ **تعمّق في: البنية الحزبية، السياسات، درجة المركزية، أنظمة الكوتا، التسلسل الهرمي، الشراكات، تعيين المراتب في لائحة الحزب.**

٣. بشكل عام، هل تعتبرين أنّ المرأة في [البلد موضع الدراسة] قادرة على التعبير عن رأيها في السياسة؟ لماذا/لمَ لا؟ هل يمكنك إلادلاء ببعض ألامثلة التي تثبت أنّ صوت المرأة مسموع فعلاً؟ وآخر يدلّ على أنّ صوتها مهمّش تماماً؟ **تعمّق في: ألاحزاب السياسية، تنظيم الحملات، نسج الشبكات، التفاصيل الخاصة بقضية معيّنة، المسائل إلاقليمية وغير ذلك.**

٤. تأثير المعهد الديمقراطي الوطني (١٠—١٥ دقيقة)

١. أرجو منك أن تخبريني عن برامج المعهد الديمقراطي الوطني أو مبادراته في [البلد موضع الدراسة] (سواء المستقلة منها أم التي تواكب التيار السائد) التي سعى من خلالها إلى زيادة مشاركة المرأة في السياسة. (كن حريصاً على الحصول عن معلومات حول مختلف أنواع برامج المرأة وعن موعد تطبيقها)

- **موجز.** فلنتحدّث عن المعهد الديمقراطي الوطني وما يبذله من جهود. تخيّلي أنك تتحدثين إلى امرأة شابة مهتمة بالمشاركة في السياسة، لكنها لم تسمع قبلاً عن المعهد الديمقراطي الوطني. كيف تصفين لها المعهد الديمقراطي الوطني؟

٢. ما الذي يُعرف به المعهد الديمقراطي الوطني، في حال كان يُعرف بصفات معيّنة على وجه التحديد؟

٣. كيف يمكن للمعهد الديمقراطي الوطني أن يساعد في زيادة مشاركة المرأة في السياسة أو يساعدها في اتّخاذ قرار الترشّح لمنصب معيّن؟

- ما الذي يجب تطبيقه كي تكون ألاحزاب السياسية أكثر ميلاً إلى مساعدة المرأة على التقدم فالوصول إلى منصب قيادي ضمن الحزب؟

٤. كيف يمكن أن تصفي تأثير جهود المعهد الديمقراطي الوطني على تدريب النساء وتمكينهنّ في المجال السياسي ضمن [البلد موضع الدراسة]؟ **تعمّق في النجاحات، النقاط إلايجابية والتحديات، خيبات ألامل؛ شجّع على سرد القصص.**

٥. المضي قدماً: أفضل الممارسات (٣٥ دقيقة)

١. إذا كان بإمكانك أن تبدأي من جديد، ما الذي كنتِ لتغيّرينه (مثلاً، ما الذي كنت لتخلّفينه وراءك)؟ ما الذي كنتِ لتكرّرينه دونما أي تغيير (مثلاً، ما الذي كنتِ لتطوّرينه)؟

٢. هل لاحظتِ أيّ اختلاف في ما يتعلق ببنى برامج المعهد الديمقراطي الوطني بمعنى إن كانت تعتمد مقاربات مستقلة أم تواكب التيار

السائد؟ [نعني بالبرامج المستقلة تلك التي تركّز بشكل حصري على النساء، وبرامج التيار السائد تلك التي تشكّل جزءاً من برامج أكبر حجماً غير محددة بالمرأة لكنها تُعنى بشؤونها].

٣. كيف يجب أن يكون الوضع عليه كي نصنّف جهود المعهد الديمقراطي الوطني في مجال التشجيع على مشاركة المرأة بأنها "جهودٌ ممتازة"؟ **تعمّق في بنى البرامج، بما في ذلك المقاربات المستقلة بالمقارنة مع المقاربات التي تواكب التيار السائد.** إذا وجدت المشاركات صعوبة في الإجابة عن السؤال، إسأل:

- ما هي العناصر/الظروف/الموارد (البشرية والمالية) التي يجب توافرها لضمان النجاح؟

٤. بشكل عام، ما هي أهم مساهمات المعهد الديمقراطي الوطني بالنسبة إلى النساء في المجال السياسي ضمن [البلد موضع الدراسة]؟

تعمّق في السؤال إذا دعت الحاجة لذلك فقط — إذا كانت المشاركة تواجه صعوبة في الإجابة عن السؤال:

- مساهمة بنيوية، تنظيمية، نماذج، غير ذلك؟
- التركيز على السياسة؟
- مساهمة في تبديل التحديات أو العوائق الثقافية؟ لماذا/لمَ لا؟

٥. فكّري في تجربتك الخاصة في خضمّ هذه العملية. كيف يمكن أن تصفي تجربتك بالعمل مع المعهد الديمقراطي الوطني؟ **تعمّق في السؤال لحثّ المشاركة على الإدلاء بالقصص والتجارب.**

٦. تخيّلي أنّ عشر سنوات قد مرت وأننا نجري هذه المقابلة نفسها من جديد. صفي لي، بشكل واقعي، أدوار النساء في السياسة.

- ما هي أوجه الاختلاف التي كانت ستشهدها هذه المقابلة في هذه الحال؟ وما هي أوجه التشابه؟
- ما الذي يعقل أن يكون قد ساهم في التغيير؟
- هل كان المعهد الديمقراطي الوطني ليكون قوة محرّكة في هذا المجال، فيساهم في تحقيق أهمّ الخطوات وتطوير أدوار النساء في السياسة؟ لمَ أو لمَ لا؟

نهاية المقابلة. شكراً جزيلاً.

توجيهات للمشاركات في برامج ألاحزاب السياسية الخاصة بالمرأة في المعهد الديمقراطي الوطني

١. مقدّمة (٣ دقائق)

١. مقدّمة المحاور.

- شكراً لتخصيصك بعضاً من الوقت للتحدث إليّ اليوم.
- شرح وجيز للعملية.
- معلومات عامة عن مشروع التقدير.
- فرصة لتبادل القصص الشخصية المتعلقة بتجربتك مع المعهد الديمقراطي الوطني وما بذله من جهود لزيادة مشاركة المرأة السياسية في هذه البلاد.
- ٤٥ إلى ٦٠ دقيقة
- كل أحاديثنا ستكون محاطة بجانب من السرية والخصوصية.
- ما من إجابات صحيحة أو خاطئة؛ فهذا ليس بتقييم.

٢. مقدّمة المشاركة.

- أخبريني قليلاً عن علاقتك ببرامج المعهد الديمقراطي الوطني/الموظفين (إلى أي مدى تشاركين في هذه البرامج، منذ متى، إلخ).

٢. المشهد العام (٥ دقائق)

١. فلنبدأ بشكل عام. برأيك، هل تتقدّم ألامور بالاتجاه الصحيح ضمن [البلد موضع الدراسة]؟ **المُحاور: فكّر في النقطة التي انطلقت منها المشاركة، ثمّ تعمّق في الحسنات والسلبيات.**

٢. أذكر واحداً أو اثنين من أهم التغييرات التي لمستها في [البلد موضع الدراسة] على امتداد السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية، إن سُجّل مثل هذا التغيير. **تحقّق في إمكانية حدوث أي تغييرات سياسية.**

٣. دور المرأة في السياسة (١٠ دقائق)

١. كيف تصفين حال ألاحزاب السياسية في [البلد موضع الدراسة]؟ في ما يتعلق بدور المرأة في السياسة، هل تعتبرين ألاحزاب السياسية ناشطة في استقطاب النساء بهدف المشاركة في السياسة؟ **تعمّق في السؤال للحصول على التفاصيل.**

- ما الذي يجعل المرأة، بنظر الحزب، مصدر قوة جاذباً تماماً كما الرجل، إن لم نقل أكثر منه؟

٢. كيف يمكن للمعهد الديمقراطي الوطني أن يساعد في زيادة مشاركة المرأة في السياسة أو يساعدها في اتّخاذ قرار الترشّح لمنصب معيّن؟

- ما الذي يجب تطبيقه كي تكون ألاحزاب السياسية أكثر ميلاً إلى مساعدة المرأة على التقدم فالوصول إلى منصب قيادي ضمن الحزب؟

٣. ما هو ألامر ألارجح أن يخلّف أكبر تأثير على مشاركة المرأة في السياسة أو على نسبة تمثيل المرأة؟ **تعمّق في: البنية الحزبية، السياسات، درجة المركزية، أنظمة الكوتا، التسلسل الهرمي، الشراكات، تعيين المراتب في لائحة الحزب.**

٤. بشكل عام، هل تعتبرين أنّ المرأة في [البلد موضع الدراسة] قادرة على التعبير عن رأيها في السياسة؟ لماذا/لِمَ لا؟ هل يمكنك إلادلاء ببعض ألامثلة التي تثبت أنّ صوت المرأة مسموع فعلاً؟ وآخر يدلّ على أنّ صوتها مهمّش تماماً؟ **تعمّق في: ألاحزاب السياسية، تنظيم الحملات، نسج الشبكات، التفاصيل الخاصة بقضية معيّنة، المسائل إلاقليمية وغير ذلك.**

٤. تأثير المعهد الديمقراطي الوطني (١٠—١٥ دقيقة)

١. **موجز.** فلنتحدّث عن المعهد الديمقراطي الوطني وما يبذله من جهود. تخيّلي أنك تتحدثين إلى امرأة شابة مهتمة بالمشاركة في السياسة، لكنها لم تسمع قبلاً عن المعهد الديمقراطي الوطني. كيف تصفين لها المعهد الديمقراطي الوطني؟

- ما الذي يُعرف به المعهد الديمقراطي الوطني، في حال كان يُعرف بصفات معيّنة على وجه التحديد؟

٢. كيف تصفين تأثير جهود المعهد الديمقراطي الوطني على تدريب النساء وتمكينهنّ في المجال السياسي ضمن [البلد موضع الدراسة]؟ **تعمّق في النجاحات، النقاط إلايجابية والتحديات، خيبات ألامل؛ شجّع على سرد القصص.**

٥. المضي قدماً: أفضل الممارسات (٣٥ دقيقة)

١. وفقاً لتجربتك مع المعهد الديمقراطي الوطني، ما هي الطرق التي استفدتَ منها أكثر من غيرها؟

٢. كيف يجب أن يكون الوضع عليه كي نصنّف جهود المعهد الديمقراطي الوطني في مجال التشجيع على مشاركة المرأة بأنها "جهودٌ ممتازة" [أجوبة بديلة: على الطريق الصحيح، جيّدة حقاً]؟ **تعمّق في بنى البرامج، بما في ذلك المقاربات المستقلة بالمقارنة مع المقاربات التي تواكب التيار السائد.** إذا وجدت المشاركات صعوبة في إلاجابة عن السؤال، إسأل:

- ما هي العناصر/الظروف/الموارد (البشرية والمالية) التي يجب توافرها لضمان النجاح؟

٣. بشكل عام، ما هي أهم مساهمات المعهد الديمقراطي الوطني بالنسبة إلى النساء في المجال السياسي ضمن [البلد موضع الدراسة]؟ **تعمّق في السؤال إذا دعت الحاجة لذلك فقط— إذا كانت المشاركة تواجه صعوبة في إلاجابة عن السؤال:**

- مساهمة بنيوية، تنظيمية، نماذج، غير ذلك؟
- التركيز على السياسة؟
- مساهمة في تبديل التحديات أو العوائق الثقافية؟ لماذا/لِمَ لا؟

٤. لقد تحدّثنا كثيراً عن دور النساء في السياسة خلال هذه المقابلة. تأمّلي ألامر من منظور عام وأخبريني: هل ترين أنّ حضور المرأة السياسي ضمن [البلد موضع الدراسة] يتغيّر مع الوقت. لِمَ/لِمَ لا؟ كيف؟

نهاية المقابلة. شكراً جزيلاً.

الجهات الخارجية: توجيهات خاصة بالقادة السياسيين وألاكاديميين وقادة المجتمع المدني

١. مقدّمة (٣ دقائق)

١. مقدّمة المحاور

٢. شكراً لتخصيصك بعضاً من الوقت للتحدث إليّ اليوم

٣. شرح وجيز للعملية

- معلومات عامة عن مشروع التقدير
- فرصة لتبادل آرائك – وأي قصص شخصية أخرى – مرتبطة [بالبلد موضع الدراسة]
- ٤٥ إلى ٦٠ دقيقة
- كل أحاديثنا ستكون محاطة بجانب من السرية والخصوصية.
- ما من إجابات صحيحة أو خاطئة؛ فهذا ليس بتقييم.

٤. مقدّمة المشاركة

- أخبريني قليلاً عن خلفيتك ومسئولياتك السياسية والمهنية (كيف شاركتِ ومع من؟ ما هي المدة؟ إلخ.)

٢. المشهد العام (٥ دقائق— موجز)

١. فلنبدأ بشكل عام وموجز. برأيك، ما هي ألاوضاع في [البلد موضع الدراسة] بشكل عام؟ هل تتقدّم ألامور بالاتجاه الصحيح؟ أم أنها تسلك الاتجاه غير الصحيح؟ **المُحاور: فكّر في النقطة التي انطلقت منها المشاركة، ثمّ تعمّق في الحسنات والسلبيات.**

٢. أين لمستِ أهمّ تغيير سياسي، إن سُجّل مثل هذا التغيير؟

٣. دور المرأة في السياسة (٢٠ دقائق)

١. كيف تصفين حال ألاحزاب السياسية في [البلد موضع الدراسة]؟

٢. بشكل عام، كيف تصفين دور المرأة في السياسة هنا في [البلد موضع الدراسة]؟

٣. في ما يتعلق بدور المرأة في السياسة، هل تعتبرين ألاحزاب السياسية ناشطة في استقطاب النساء بهدف المشاركة في السياسة؟ **تعمّق في السؤال للحصول على التفاصيل.**

- هل من ممانعة لتعيين نساء أكثر في أدوار قيادية سياسية؟
- ما الذي يجعل المرأة، بنظر الحزب، مصدر قوة جاذباً تماماً كما الرجل، إن لم نقل أكثر منه؟

٤. بشكل عام، هل تعتبرين أنّ المرأة في [البلد موضع الدراسة] قادرة على التعبير عن رأيها في السياسة؟ لماذا/لمَ لا؟ هل يمكنك الإدلاء ببعض الأمثلة التي تثبت أنّ صوت المرأة مسموع فعلاً؟ وآخر يدلّ على أنّ صوتها مهمّش تماماً؟ **تعمّق في: الأحزاب السياسية، تنظيم الحملات، نسج الشبكات، التفاصيل الخاصة بقضية معيّنة، المسائل الإقليمية وغير ذلك.**

٥. ما هو الأمر الأرجح أن يخلّف أكبر تأثير على مشاركة المرأة في السياسة أو على نسبة تمثيل المرأة؟ **تعمّق في: التنظيم الحزبي، البنية الحزبية، أنظمة الكوتا، الاعتماد على الذكور، التسلسل الهرمي والفئات الحزبية.**

٤. تأثير المعهد الديمقراطي الوطني (٣٠ دقيقة)

١. **موجز.** أودّ أن أتحدّث قليلاً عن برامج المعهد الديمقراطي الوطني وجهوده. **[إذا كانت معلومات الشخص المجيب عن الأسئلة أو معرفته بالمعهد الديمقراطي الوطني ضئيلة، إسأل:** "إلى أي مدى أنت ملمّة بالمعهد الديمقراطي الوطني؟"] [ملاحظة: يتحدّد مسار المقابلة وفقاً لمقدار المعلومات التي يملكها هذا المشارك عن المعهد الديمقراطي الوطني.]

- ما هو، برأيك، الوصف الأكثر عدلاً للمعهد الديمقراطي الوطني وجهوده هنا في [البلد موضع الدراسة]؟
- إن كان من صفة يُعرف بها المعهد الديمقراطي الوطني، فما هي؟

٢. **موجز.** فلنتحدّث عن المعهد الديمقراطي الوطني وما يبذله من جهود. تخيّلي أنك تتحدثين إلى امرأة شابة مهتمة بالمشاركة في السياسة، لكنها لم تسمع قبلاً عن المعهد الديمقراطي الوطني. كيف تصفين لها المعهد الديمقراطي الوطني؟

- إن كان من صفة يُعرف بها المعهد الديمقراطي الوطني، فما هي؟

٣. كيف يمكن للمعهد الديمقراطي الوطني أن يساعد في زيادة مشاركة المرأة في السياسة أو يساعدها في اتّخاذ قرار الترشّح لمنصب معيّن؟

- ما الذي يجب تطبيقه كي تكون الأحزاب السياسية أكثر ميلاً إلى مساعدة المرأة على التقدم فالوصول إلى منصب قيادي ضمن الحزب؟

٤. كيف يمكن أن تصفي تأثير جهود المعهد الديمقراطي الوطني على تدريب النساء وتمكينهنّ في المجال السياسي ضمن [البلد موضع الدراسة]؟ **تعمّق في النجاحات، النقاط الإيجابية والتحديات، خيبات الأمل؛ شجّع على سرد القصص.**

- برأيك، هل نجح المعهد الديمقراطي الوطني في دمج النساء وإشراكهنّ في السياسة؟

٥. بشكل عام، ما هي المساهمة الأكبر التي قدّمها المعهد الديمقراطي الوطني إلى النساء اللواتي دخلن المعترك السياسي ضمن [البلد موضع الدراسة]؟

تعمّق في السؤال إذا دعت الحاجة لذلك فقط — إذا كانت المشاركة تواجه صعوبة في الإجابة عن السؤال:

- مساهمة بنيوية، تنظيمية، نماذج، غير ذلك؟
- مساهمة في تبديل التحديات أو العوائق الثقافية؟ لماذا/لِمَ لا؟

٥. المضي قدماً: أفضل الممارسات (٨ دقائق)

١. عندما تتأمّلين المشهد السياسي في [البلد موضع الدراسة]، أي فكرة تنصحين المعهد الديمقراطي الوطني بضرورة التنبه لها؟ ما هو المسار الذي يجب أن يسلكه؟

٢. **موجز.** كيف يجب أن يكون الوضع عليه كي نصنّف جهود المعهد الديمقراطي الوطني في مجال التشجيع على مشاركة المرأة بأنها "جهودٌ ممتازة"؟

٣. لقد تحدّثنا كثيراً عن دور النساء في السياسة خلال هذه المقابلة. تأمّلي ألامر من منظور عام وأخبريني: هل ترين أنّ حضور المرأة السياسي ضمن [البلد موضع الدراسة] يتغيّر مع الوقت. لِمَ/لِمَ لا؟ كيف؟

- ما هي العناصر/الظروف/الموارد (البشرية والمالية) التي يجب توافرها لضمان النجاح؟

٤. هل كان المعهد الديمقراطي الوطني ليُودي دوراً في هذا المجال، **(إذا كان الجواب نعم:** كيف؟ **واذا كان الجواب كلا:** لِمَ لا؟)

نهاية المقابلة. شكراً جزيلاً.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

٢٠٣٠ شارع م، شمال غرب، الطابق الخامس

واشنطن العاصمة ٢٠٠٣٦

التلفون: ٢٠٢ ٥٢٨ ٥٥٠٠

الفاكس: ٢٠٢ ٥٢٨ ٥٥٢٠

الموقع الإلكتروني: www.ndi.org